

المصوّر

ALMUSSAWAR
MAGAZINE

Issue No. 5203

سعر العدد : 10 جنيهات
26 يونيو 2024 - 20 ذو الحجة 1445 هـ

عام 11

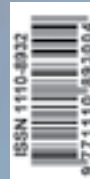
من الأمل والعمل

ثورة بناء
الجمهورية
الجديدة



وهم
يوليو
ينا

خبر خاص



عبدالصادق الشوربجى يكتب:

مواطن مصرى شجاع وبطل

30 يونيو.. ثورة وزعيم

30 يونيو.. سيبقى يوما فارقا فى تاريخ مصر الحديث وذكرى مجيدة تتناقلها الأجيال، تحكى أحداثا ومشاهد كثيرة فى عمر هذا الوطن الذى رفض الرضوخ للإرهاب والعنف وواجه بقوة مؤامرات الداخل والخارج، على أمن البلاد واستقرارها وترباط شعبها، 30 يونيو 2013 ثورة شعبية عارمة كشفت معدنا أصيلا وحضاريا للشعب المصرى الأبى الكريم، حين خرج الملايين إلى شوارع وميادين الجمهورية يهتفون بصوت واحد ومطالبة برحيل جماعة الشر والفتنة والإرهاب التى لا تعترف بتراب الوطن، وسعت فى خراب هذا البلد وبثت سموم الفتنة وكادت تدمر السلام الاجتماعى وتشعل حربا تفتك بمقدرات هذا الوطن وأمنه واستقراره.



11

30 يونيو.. ثورة الشعب المجيدة التى ساندتها القوات المسلحة الباسلة، والتى استجابت لنداءات الملايين من أبناء مصر، دائما كان جيشنا القوى عند حسن الظن، بوطنية وإخلاص وأداء يدرس وتعامل على أرقى المستويات وبحرفية تبعث على الفخر فى نفوس أبناء هذا الوطن العزيز، تعاملت القوات المسلحة المصرية مع الأحداث فى هذه الفترة برسائل ومواقف سيسجلها التاريخ بحروف من نور، تكشف كيفية التعامل الحكيم مع المواقف والإدارة الرشيدة والموازنة بين متطلبات الأمن القومى واستقرار وسلامة البلاد وحماية أبناء هذا الوطن من فتن وشروخ طيور الظلام ومكائدهم ضد مصر وشعبها.

عبدالفتاح السيسى، القائد العام للقوات المسلحة المصرية فى ذلك الوقت، سبظل اسما محفورا فى ذاكرة أبناء الوطن، اسما تتناقله الأجيال جيلا بعد جيل، مواطن مصرى شجاع وبطل، ومن ذاق ويلات وتهديدات وابتزاز جماعة الإخوان الإرهابية فى عام حكمهم الأسود يعلم تمام العلم أن أقل ما يقال وصفا للفرق أول عبدالفتاح السيسى أنه شجاع وبطل، زعيم وطنى حمل روحه على كفه فداء لهذا الوطن وشعبه الكريم، المصرىون جميعا كانوا ينتظرونه، وفى أهلك اللحظات كان مجرد ظهوره يبعث الطمأنينة فى نفوس المواطنين، جندى مقاتل لم يرضخ لإرهاب أو ابتزاز أو تهديدات، وبشموخ كان فداءيا ومليبا لهتافات الملايين من أبناء الشعب فى 30 يونيو.

على العهد كانت المؤسسات الصحفية القومية، صوتا للشعب وداعمة لقضايا الوطن وأولوياته، مدافعة عن مصالحه وأمنه واستقراره، انطلقت المؤسسات بإصداراتها العريقة والمتنوعة شكلا ومضمونا مساندة لجموع شعبنا العظيم فى ثورته ضد جماعة الإخوان الإرهابية، على مدار الساعة كانت التغطيات الصحفية مستمرة وبمختلف فنون العمل الصحفى المميزة فى كافة أنحاء الجمهورية، فى الميادين الرئيسية والشوارع والمصالح الحكومية والوزارات والهيئات والنقابات وغيرها، كان الزملاء حاضرين وبقوة، لقد ضربت المؤسسات الصحفية القومية أروع الأمثلة فى الدفاع عن الوطن والشعب بمصادقية الكلمة ونقل نبض الجماهير وكشف الحقائق ومواجهة الشائعات والأباطيل. منذ انطلاق الشرارة الأولى للثورة المجيدة، التزمت المؤسسات الصحفية القومية نهجها المعتاد، المنحاز للوطن والشعب أولا وأخيرا، وتحملت سخافات الإخوان وواجهت مؤامراتهم وتهديداتهم، ومارست دورها التنويرى والتوعوى وكشفت من جهودها خلال هذه الفترة لكشف الوجه الحقيقى لجماعة الإرهاب ومخططاتهم الدنيئة ضد البلاد والعباد، وهنا نشير إلى أحد الأمثلة، مجلة روزاليوسف والتى خاضت معارك صحفية شرسة، ولا يمكن أن ننسى العداء التاريخى بين روزاليوسف وجماعة الإخوان الإرهابية، وخلال العام الأسود الذى حكموا فيه البلاد ومكرهم السبى والمتواصل أدى وقتها ولأول مرة منذ 88 عاما لاحتجاب المجلة عن الصدور.

واصلت المؤسسات الصحفية دورها الوطنى الكبير الداعم للوطن وللقيادة السياسية بعد 30 يونيو، وساندت بقوة أجهزة الدولة ومؤسساتها فى مختلف التحديات والقضايا الصعبة التى أفرزها عام الإخوان الأسود والفترة بعد يناير 2011، بالخبر والمقال والحوار والتقارير والتحقيقات والحملة الصحفية، كما انطلقت الإصدارات فى أداء رسالتها، ورصدت حجم الإنجاز الضخم فى جميع المجالات والقطاعات، وكانت حاضرة فى مختلف المشروعات القومية والتنمية العملاقة وغير المسبوقة والتى شهدتها الجمهورية الجديدة.

وستواصل المؤسسات الصحفية القومية دورها الكبير والمتنامى، كأحد أهم مفردات القوى الناعمة للدولة، أداة مهمة للتثقيف والتنوير وبناء الوعي فى معركة البناء والتعمير التى تقودها الدولة فى جمهورية جديدة أرسى دعائمها الرئيس عبدالفتاح السيسى لضمان مستقبل أفضل لأبناء هذا الشعب.. كل عام والمصريون بخير.. حفظ الله مصر وشعبها.

المصوّر

ALMUSSAWAR
MAGAZINE

26 يونيو 2024م

20 ذو الحجة 1445 هـ

أسسها إيميل وشكرى زيدان سنة 1924

العدد

5203

دارالاهلال

أسسها جرجى زيدان سنة 1892

رئيس مجلس الإدارة:

رئيس التحرير:

عمر أحمد سامى

عبداللطيف حامد

مستشارو التحرير:

مدير التحرير:

نهاد الشريف

إيمان رسلان

عبدالرحمن البدرى

هيئة التحرير:

هالة حلمى

(الخارجى)

السيد عثمان

(تصحيح)

فيس بوك: facebook.com/AlmuasswarMagazin

موقع دار الهلال الإلكتروني darelhilal.com

المراسلات

الإدارة: القاهرة - ١٦ ش محمد عز العرب بك

(المبتدیان سابقا)

ت: ٠٢٣٦٣٣٦٥٢ (٧ خطوط)

تلفرافيا: المصور - القاهرة ٠ ج - م - ع -

فاكس: ٢٣٦٤٣١٣٠ FAX

مكتب الإسكندرية: ٢ ش استامبول محطة الرمل ..

ت: ٤٨٧٠٦٤٨ - فاكس: ٤٨٧٣٠٥٨

عنوان البريد الإلكتروني لمؤسسة دار الهلال

Email: ALMUSSAWAR 2009@yahoo.com

E-mail: darhilal @ idsc.gov.eg

الاشتراكات: للاشتراكات داخل القاهرة
الاشتراك السنوى ٥٢٠ - النصف سنوى ٢٦٠ - الربع سنوى ١٣٠
للاشتراكات لباقي المحافظات وجميع أنحاء العالم
التواصل واتس: ٠١١١١١٥٢٧١٠

المدير الفنى:

هانى ممدوح

المصوّر

أوسع المجلات السياسية انتشاراً

مجلة سياسية اجتماعية شاملة

تصدر عن مؤسسة دار الهلال من أقدم المؤسسات

الصحفية فى الشرق الأوسط

إعلانات

المصوّر



الذكرى التاسعة للثورة حين قال: «في حياة الأمم والشعوب أيام ليست كغيرها من الأيام يكاد الزمن عندما يتوقف، ويتباطأ دوران عجلة التاريخ احتراماً لإرادة الأمة عندما تزيد الحياة، والشعب عندما يرفض العبث بمقدراته ومستقبله، وبحكم تاريخها المجيد مرت على أمتنا العريقة أيام مثل تلك، من بينها بل ومن أمجدها يوم الثلاثين من يونيو 2013 الذي سيبقى خالداً في وجداننا جيلاً بعد جيل، إن ثورة الثلاثين من يونيو المجيدة لحظة فارقة في تاريخ هذا الوطن الغالي، لحظة اختار فيها المصريون المستقبل الذي يرتضونه لابنائهم وأحفادهم، اختاروا فيها الدولة المدنية الحديثة بهويتها المصرية الوطنية المتسامحة والمفتحة على العالم، لحظة أعلن فيها المصريون للعالم جمع أن هدوئهم لم يكن إلا قوة، وصبرهم لم يكن إلا صلابة، وتسامحهم لم يكن إلا حكمة متصالحة مع الزمن»، وقناعتي الشخصية أن 30 يونيو هو يوم ميلاد الجمهورية الجديدة التي أطلقت معركة التنمية، ومسيرة البناء، ومسار التنمية في كل القطاعات من أجل رفع مستوى معيشة المواطنين في كل مكان، وتوفير الخدمات اللائقة في المدن والريف على السواء، فقد تجدد شباب البنية التحتية بطول وعرض البلاد، من شبكة الطرق مترامية الأطراف، طويلة المساحات التي فتحت شرايين التنمية الشاملة والمستدامة في جميع المجالات، إلى منظومة المشروعات القومية العملاقة في الزراعة لضمان الأمن الغذائي للمصريين، ثم التركيز على توطيد الصناعة بكل أنواعها لزيادة الإنتاج المحلي، ورفع معدلات التصدير مع توفير فرص عمل لشبابنا، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مروراً بقطاع الإسكان الذي تتحدث إنجازاته عن نفسها في مشروعات الإسكان الاجتماعي وسكن لكل المصريين، ومبادرات الإسكان للطبقة الوسطى، وتطوير العشوائيات بإعلان مصر خالية من العشوائيات الخطرة، مع نقلة نوعية في الخدمات الصحية، والمثال الغني عن الشرح والتفسير المبادرات الرئاسية مثل «100 مليون صحة»، وإنهاء قوائم الانتظار، والقضاء على مرض فيروس «سي»، ومشروع التأمين الصحي الشامل الذي يستعد ليدخل المرحلة الثانية، وصولاً إلى ملف التعليم سواء ما قبل الجامعي أو الجامعي من العمل المتواصل في بناء المدارس وإعادة تأهيل الفصول الدراسية إلى بناء الجامعات الحكومية والأهلية والتكنولوجية في مختلف المحافظات لتوفير الخدمة التعليمية بأفضل جودة.

ورغم كل هذه الإنجازات غير المسبوقة لم يغيب ملف الحماية الاجتماعية عن بوصلة الدولة، من أجل مساندة ودعم الفئات الأولى بالرعاية، عبر عدة برامج يأتي في مقدمتها برنامج تكافل وكرامة، وصولاً إلى مشروع القرن «حياة كريمة» لتحسين جودة الحياة في 4500 قرية وتوابعها على مستوى الجمهورية بتكلفة تتجاوز تريليون جنيه.

من الإنصاف أن نقول إن دولة يونيو قيادة وشعباً وحكومة، قامت بكل هذه الجهود الجبارة، وسطرت تلك النجاحات الهائلة في فترة زمنية قصيرة، ولم تؤجل ملفاً على حساب الآخر، ولم تتخذ من حربها الضروس مع تنظيمات الإرهاب وأعدائه على مدى عدة سنوات، دفعت فيها ثمةً غالياً من أرواح أبطالنا في القوات المسلحة والشرطة، أية مبررات للتوقف عن مسار التنمية والبناء، وكان يحق لها ذلك، لكنها تبنت شعار «يد تبني.. ويد تحمل السلاح»، وأيضاً لم تتعطل بتتابع الأزمات العالمية والإقليمية من جائحة كورونا إلى الحرب الروسية الأوكرانية وحتى العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة.

وهذا ما جسده الرئيس السيسي في كلمته خلال الاحتفال بالذكرى العاشرة للثورة المجيدة عندما قال: «أؤمن بأن هذا الجيل الذي نقل مصر بجده وصبره من الفوضى والقلق إلى الاستقرار والأمن.. قادرٌ على إتمام تجربته التنموية الشاملة، التي تشهد تقدماً سريعاً، بطول كل شبر من أنحاء الوطن».

والخلاصة، أن ثورة 30 يونيو كما أوقفت فوضى التخطيط قبل 2011، وأنهت دوامة الفشل الإخواني، فإنها فتحت الأبواب على مصراعها لدخول عصر التنمية الشاملة، وعلمنا أن تتحلى بروح الوحدة الوطنية، والاصطفاف الكالينيان المرصوص الذي يند بعضه بعضاً خلف القيادة السياسية لمواصلة البناء من جهة، وفساد المخططات الهدامة التي تلعب على وتر مضاعفات الأزمات العالمية وتأثيراتها المحلية من جهة أخرى، وفي الوقت نفسه لا نقول إن مصر بلا مشكلات، ولا نجزم بعدم وجود أخطاء في السياسات الحكومية، لكن المؤكد أن الدولة قادرة على مواجهة هذه التحديات كما سبق وتغلّبت على الأصعب منها خلال العشر سنوات الأخيرة، خصوصاً أن النية في الإصلاح متوفرة، والرغبة في التصحيح قائمة، والضمانة الرئيسية هي المتابعة المستمرة من الرئيس عبد الفتاح السيسي لضبط الخلل، وتصويب الأداء لمواصلة ملحمة البناء، والبناء، حمى الله مصر وشعبها وقيادتها ومؤسساتها الوطنية من كل سوء.

الإجماع سيد الموقف بين كل المصريين على أن يوم 30 يونيو 2013 من الأحداث الفاصلة في التاريخ المصري الحديث، وأنه سيظل رمزاً لثورة الوعي الشعبى على مر العصور

من الإنصاف أن نقول إن دولة يونيو قيادة وشعباً وحكومة، قامت بكل هذه الجهود الجبارة، وسطرت تلك النجاحات الهائلة في فترة زمنية قصيرة، ولم تؤجل ملفاً على حساب الآخر، ولم تتخذ من حربها الضروس مع تنظيمات الإرهاب وأعدائه على مدى عدة سنوات، دفعت فيها ثمةً غالياً من أرواح أبطالنا في القوات المسلحة والشرطة، أية مبررات للتوقف عن مسار التنمية والبناء، وكان يحق لها ذلك، لكنها تبنت شعار «يد تبني.. ويد تحمل السلاح»، وأيضاً لم تتعطل بتتابع الأزمات العالمية والإقليمية من جائحة كورونا إلى الحرب الروسية الأوكرانية وحتى العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة.

وهذا ما جسده الرئيس السيسي في كلمته خلال الاحتفال بالذكرى العاشرة للثورة المجيدة عندما قال: «أؤمن بأن هذا الجيل الذي نقل مصر بجده وصبره من الفوضى والقلق إلى الاستقرار والأمن.. قادرٌ على إتمام تجربته التنموية الشاملة، التي تشهد تقدماً سريعاً، بطول كل شبر من أنحاء الوطن».

والخلاصة، أن ثورة 30 يونيو كما أوقفت فوضى التخطيط قبل 2011، وأنهت دوامة الفشل الإخواني، فإنها فتحت الأبواب على مصراعها لدخول عصر التنمية الشاملة، وعلمنا أن تتحلى بروح الوحدة الوطنية، والاصطفاف الكالينيان المرصوص الذي يند بعضه بعضاً خلف القيادة السياسية لمواصلة البناء من جهة، وفساد المخططات الهدامة التي تلعب على وتر مضاعفات الأزمات العالمية وتأثيراتها المحلية من جهة أخرى، وفي الوقت نفسه لا نقول إن مصر بلا مشكلات، ولا نجزم بعدم وجود أخطاء في السياسات الحكومية، لكن المؤكد أن الدولة قادرة على مواجهة هذه التحديات كما سبق وتغلّبت على الأصعب منها خلال العشر سنوات الأخيرة، خصوصاً أن النية في الإصلاح متوفرة، والرغبة في التصحيح قائمة، والضمانة الرئيسية هي المتابعة المستمرة من الرئيس عبد الفتاح السيسي لضبط الخلل، وتصويب الأداء لمواصلة ملحمة البناء، والبناء، حمى الله مصر وشعبها وقيادتها ومؤسساتها الوطنية من كل سوء.

المستور، فكان قرار الخروج الكبير من المصريين ضد دولة المرشد مرديين «يسقط. يسقط حكم المرشد»، وكان لهم ما أرادوا، وفقدت الجماعة الظهير الشعبى إلى الأبد، وفيها تصدق المقولة الشهيرة لإبراهيم لنكون «بممكنك أن تخدع بعض الناس كل الوقت، وكل الناس بعض الوقت، لكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت»، وبالشواهد الظاهرة، والوقائع المؤقّنة، والأرقام المدققة فإن ثورة 30 يونيو العظيمة أوقفت الحلقة المفرغة من الترهل والانكماش في كل الملفات خلال حكم الرئيس الأسبق حسنى مبارك، التي تحولت إلى دوامة من السقوط، التام في سنة حكم الإخوان على كافة المستويات داخلياً وخارجياً؛ لأن من تصدوا للمسئولية كانوا مجرد هواة لا علاقة لهم بالإدارة الرشيدة أو الحكم العادل، وأنشغلوا مبكراً بتطبيق مخطط «الأخونة»، فلا مجال للكفاءة ولا مكان للخبرة، الأهم عندهم كان الولاء الأعمى للتنظيم، والسير بالمسطرة على مبدأ «السمع والطاعة»، فمن لم يكن معهم فهو ضدهم على طول الخط، وهذا يفسر الفشل الذريع حتى في القضايا التي حدودها بأنفسهم، وصدعونا كلاماً عنها خلال حملة مرشح الجماعة، فلم يتحقق الأمن في الشارع كما تعهد، ولا المرور انتظم في القاهرة الكبرى والمحافظات كما وعد، ولا القمامة اختفت أو الأحياء تجملت كما ادعى، ولا رغيغ العيش توافر دون عناء كما قال، ولا الوقود تواجد كما ضمن، بل إن العكس تماماً هو الذي حدث، الفوضى زادت في ربوع مصر، والحركة المرورية ارتبكت في الشوارع والميادين، وتحولت القمامة إلى ظاهرة عصرية على الحل، وزادت الصراعات على رغيغ العيش في الطوابير الطويلة والوقوفات المستمرة أمام المخابز لدرجة سقوط الضحايا قتلى ومصابين خلال مهمة الحصول على الخبز.

أما عن أزمة الوقود فحدث ولا حرج، محطات البنزين كانت فارغة، وتموين السيارات كان بحجز الدور لساعات طويلة، وأنابيب البوتاجاز اختفت من المستودعات، والحصول عليها بالمحسوبية والوساطة من خلال قواع الجماعة المنتشرين في كل الجهات، ولن أزيد من قائمة الأخطاء الكثيرة في كل الملفات، ودهاليز الخلاف مع كل الفئات من القضاء إلى الإعلاميين وصولاً إلى المثقفين، وحتى الشباب مما كان يهدد بحرب أهلية لكن الله سلم، بالوصول إلى محطة ثورة 30 يونيو لتصحيح المسار، وإنقاذ الوطن من الدمار بقرارات 3 يوليو الحاسمة، وزوال كابوس الإخوان، واعتبار هذا العام سنة ضائعة من عمر مصر.

والأمر المؤكد أن 30 يونيو 2013 ليس يوماً ككل الأيام، ولا أجد كلاماً يوفيه حقه إلا ما جاء على لسان الرئيس السيسي خلال كلمته بمناسبة



عبد الفتاح السيسى قائد المسيرة، وتوافر الإرادة السياسية الصلبة للعمل في كل الملفات بلا تأجيل أو مبررات، ووجود وعى شعبى قادر على تحمل الأعباء، وإفساد المؤامرات من أجل استكمال مسار تصحيح الفوضى.

شتان بين ما قبلها وما بعدها، لقد غيّرت ثورة 30 يونيو العظيمة وجه الحياة على كل المستويات، وجميع المجالات، ونجحت في إحداث نقلة نوعية في ملحمة بناء الوطن خلال سنوات قياسية ما كان لها أن تتحقق إلا بقوة عزيمة الرئيس

عبد اللطيف حاهد



بقلم:

نهاية دوامة الفشل الإخوانى.. وبداية عصر التنمية الشاملة

30 يوليو

يوم ميلاد الجمهورية الجديدة

مع الكثيرون حول خطورة وصول الجماعة المحظورة للحكم عبارات من نوعية «خلينا نجرب ونشوف»، و«إحنا قادرين نسقط الإخوان إذا فشلوا»، «وخليك وراء الكذاب حتى باب الدار»، استشعر الشعب الخطر، وراقب المشهد عن كثب؛ ليرى ماذا هم فاعلون، ويستعد لمواجهة مهما كانت المخاطر، أو تعددت المتاعب، كله إلا التآمر على الأمن القومي المصري، فلا تفريط قيد أنملة في سيادة البلاد، ولا سكوت مهما كثرت المهالك على سرقة الوطن، والتورط في وحل الخيانة.

وكعادة المصريين، يفكرون جيداً قبل اتخاذ القرارات المصرية، والمواقف العصبية، وعملاً بالقول المأثور «العينة بيذة»، انتظر المواطنون الذين تأكدوا من الوقوع في فخ شعارات الإصلاح لجماعة البنا، وتركوا الحكم للتجربة حتى تتكشف كل نيات هذا التنظيم، وينتهي مفعول «سم المظلومية» الذي نشره بين كل الفئات، وروّجوه بين كافة الطبقات على مدى 85 عاماً، وبالفعل «شخصياً» سمعت بأدنى كثيرًا خلال عامي 2011 و2012 عندما كنت أتناقش

مقرراته، وهدم مؤسساته حتى تضع الهوية، وتتعرّث الوطنية لتمهيد الطريق المشؤم إلى دولة الخلافة الوهمية، وتحويل مصر من دولة قائمة إلى مجرد ولاية تابعة، استشعر الشعب الخطر، وراقب المشهد عن كثب؛ ليرى ماذا هم فاعلون، ويستعد لمواجهة مهما كانت المخاطر، أو تعددت المتاعب، كله إلا التآمر على الأمن القومي المصري، فلا تفريط قيد أنملة في سيادة البلاد، ولا سكوت مهما كثرت المهالك على سرقة الوطن، والتورط في وحل الخيانة.

وكعادة المصريين، يفكرون جيداً قبل اتخاذ القرارات المصرية، والمواقف العصبية، وعملاً بالقول المأثور «العينة بيذة»، انتظر المواطنون الذين تأكدوا من الوقوع في فخ شعارات الإصلاح لجماعة البنا، وتركوا الحكم للتجربة حتى تتكشف كل نيات هذا التنظيم، وينتهي مفعول «سم المظلومية» الذي نشره بين كل الفئات، وروّجوه بين كافة الطبقات على مدى 85 عاماً، وبالفعل «شخصياً» سمعت بأدنى كثيرًا خلال عامي 2011 و2012 عندما كنت أتناقش

وبدون مبالغة في الوصف أو إسهاب في الشرح، فإن الحديث عن نتائج هذه الثورة الشعبية في ذكرها الحادية عشرة، عصي على الحصر، وصعب على العد، فهي كثيرة المراحل، متعددة الحلقات، غزيرة الكاسب، عامرة بالعجز والدروس الوطنية المستفادة، والمؤكد أن جموع المصريين مع كل ذكرى ليوم الخروج الكبير إنقاذ الوطن يحمدون الله على فضله، الذي ألهمهم صواب التحرك، وبصيرة الثبات على الحق، والصبر على المكاره، حتى عاد الوطن لناسه، وانقشعت الغمة عن الأمة بزوال حكم المرشد وجماعته «أس البلاء» وموطن الداء؛ لتبزغ شمس الجمهورية الجديدة.

الإجماع سيد الموقف بين كل المصريين على أن يوم 30 يونيو 2013 من الأحداث الفاصلة في التاريخ المصري الحديث، وأنه سيظل رمزاً لثورة الوعي الشعبى على مر العصور؛ لأن الشعب عندما أدرك بحسه الوطني المتوارث جيلاً بعد جيل، وقطن بذكائه الفطري الممتد عبر تعاقب القرون إلى مؤامرة جماعة الإخوان التي وصلت إلى كرسى الحكم بالحبيلة واللعب على وتر الدين لاختطاف الوطن بليل، وابتلاع



على نهج الرئيس السيسي وتنفيذاً لتوجيهاته

«الانضباط والعمل الميداني».. عقيدة حكومات دولة «30 يونيو»



كل الجهد للحد من ارتفاع الأسعار والتضخم وضبط الأسواق، وذلك في إطار تطوير شامل للأداء الاقتصادي للدولة في جميع القطاعات. «الانضباط».. عقيدة دولة «30 يونيو» توجيهات أصدرها الرئيس «السيسي» للدكتور مصطفى مدبولي، والتدقيق في فحوها يكشف أنها تأتي متوافقة مع الاستراتيجية التي يسير بها الرئيس منذ العام 2014 وحتى وقتنا الحالي، والتي يمكن تلخيصها في كلمة واحدة وهي «الانضباط»، والتي يمكن أن تلخص العقيدة التي يؤمن بها الرئيس السيسي، فيما يتعلق بـ«أسلوب الحكم».

3 حكومات و«العمل الميداني» مستمر

خلال السنوات الـ11 الماضية، كان «الانضباط» المشهد، بل يمكن القول إنه كان المحرك الرئيسي ليس فيما يتعلق بـ«تحرّكات وقرارات» الرئيس السيسي، لكنه امتد ليشمل كل من يعمل في «الجمهورية الجديدة»، فالرئيس بحد ذاته واضحاً في عرض الصورة كاملة على الشعب المصري، بالقرّة ذاته - وأكثر، لم يخفّر أمراً على حكوماته الثلاث المتعاقبة، بدءاً من حكومة المهندس إبراهيم مصلب، ومروراً بحكومتى المهندس شريف إسماعيل، والدكتور مصطفى مدبولي، وكانت توجيهات الرئيس «واضحة» و«حاسمة» في آن واحد، بـ«النزول إلى الشارع»

كما وجه الرئيس بمواصلة جهود تطوير المشاركة السياسية، وكذلك على صعيد ملفات الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب بما يعزز ما تم إنجازه في هذا الصدد، وتطوير ملفات الثقافة والوعي الوطني، والخطاب الديني المعتدل، على النحو الذي يرسّخ مفاهيم المواطنة والسلام المجتمعي. تضمنت تكليفات الرئيس بشأن تشكيل الحكومة الجديدة مواصلة مسار الإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على جذب وزيادة الاستثمارات المحلية والخارجية، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وبذل

هذه تولى الرئيس عبدالفتاح السيسي مقاليد الحكم في العام 2014، لم تتوقف «الجولات الرئاسية» و«المتابعات الميدانية»، بل زادت معدلاتها وأصبحت أكثر تنوعاً وحضوراً. واستطاع الرئيس أن ينقل التجربة إلى رؤساء حكوماته المتعاقبين، الذين نقلوها بدورهم إلى وزراءهم.

«جولات السيسي الميدانية تساعد على إنجاز المشروعات».. «الجولات الرئاسية الميدانية في قرى «حياة كريمة» تطمئن المصريين».. «جولات الرئيس السيسي صمام أمان للمواطن المصري».. «جولات السيسي الميدانية.. مواقف إنسانية خالية من الرسمية».. المانشيتات السابقة وغيرها الكثير تحولت إلى «أمر معلوم بالضرورة» منذ تولّى الرئيس عبدالفتاح السيسي مقاليد الحكم في العام 2014، بل إن الكثير منها يوم الراحة الأسبوعية «الجمعة»، ويمرور السنوات لم تتوقف «الجولات الرئاسية» و«المتابعات الميدانية»، بل زادت معدلاتها وأصبحت أكثر تنوعاً وحضوراً، ليس هذا فحسب، لكن الرئيس استطاع أن ينقل التجربة إلى رؤساء حكوماته المتعاقبين، الذين نقلوها بدورهم إلى وزراءهم.

في مطلع يونيو الجاري، قدم الدكتور مصطفى مدبولي استقالة حكومته إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي، الذي قرر تكليف «مدبولي» بتشكيل حكومة جديدة من ذوي الكفاءات والخبرات والقدرات المتميزة، تعمل على تحقيق عدد من الأهداف، على رأسها الحفاظ على محددات الأمن القومي المصري في ضوء التحديات الإقليمية والدولية، ووضع ملف بناء الإنسان المصري على رأس قائمة الأولويات، خاصة في مجالات الصحة والتعليم.

والتواجد بشكل دائم ومستمر للوقوف على كل المشكلات والعمل على تذليل العقبات.

والمتابع الجيد لتاريخ الحكومات الثلاث منذ العام 2014، يدرك جيداً أن تغييراً قد طرأ على «الذاكرة الوزارية»، وأصبح عادياً أن تجد رئيس الحكومة مترجلاً في أحد ميادين المحروسة، أو متابعاً لتنفيذ قرار ما سبق وأن اتخذ، ولا يزال الشارع حتى وقتنا الحالي يتذكر جولات «محلّب» التي لم تتوقف فقط عند حد متابعة المشروعات أو إصدار التعليمات، لكنها امتدت إلى الميادين والشوارع ليس في القاهرة فقط، لكنه ذهب إلى أقصى الشمال وحل في أبعد نقطة جنوباً، وأصبح من طبائع الأمور تداول مصطلح «رجل الشارع» الذي ظل لسنوات مقترناً بسيرة «محلّب».

وعلى نفس النهج استوعب رئيس الوزراء الراحل، المهندس شريف إسماعيل، الاستراتيجية التي تتبناها قيادة «30 يونيو»، ولم يحاول النكوص أو الارتداد عنها وإعادة المصريين إلى أيام «وزراء المكاتب المكيفة» و«الزيارات سابقة الترتيب والتجهيز»، لكنه التزم بـ«سنة الشارع» ومن ورائه كان وزراؤه يديرون وزاراتهم من الشارع، يتابعون مجريات الأمور، يقفون على حجم الأزمات «من على أرض الواقع» ولا يكتفون بـ«قراءة التقارير» المرفوعة من الجهات المعنية، أو «إصدار القرارات» المعدة مسبقاً، وكم من أزمات شهدتها مصر خلال السنوات الماضية، وكان الحضور الوزاري واضحاً فيها، والتحرك حاضراً، وقبل هذا وذاك، كان التوجيه الرئاسي بـ«استمرار العمل من على الأرض» مستمراً ومتجدداً من جانب الرئيس عبدالفتاح السيسي.

حكومة «مدبولي» الأولى

وبحلول يونيو 2018، رحلت حكومة «إسماعيل»، ولمرة الثانية ذهب البعض للتوقع بأن وزير الإسكان الذي اختارته القيادة السياسية لـ«تشكيل الحكومة الجديدة» من الممكن أن يعود إلى طريقة «الإدارة من المكتب» بعيداً عن التحركات الميدانية، غير أن هذا الفريق لم يكن قارئاً جيداً سواء لمسار «الجمهورية الجديدة»، أو متفهماً لـ«عقيدة الرئيس»، أو مستوعباً للخلفية السياسية والتنفيذية التي جاء منها الدكتور مصطفى مدبولي، فهو الوزير الذي يمكن القول إنه «شرب سر الصناعة» واستوعب أفكار الرئيس عبدالفتاح السيسي، ولديه من الجرأة والحكمة السياسية في تنفيذها على أكمل وجه، هذا فضلاً عن أنه لم ينجح إلى إجراء أية تغييرات في معتقداته، فـ«مدبولي» من قبل أن يكون رئيساً للوزراء، كان وزيراً للإسكان، وهي الوزارة التي يمكن القول إن عملها لا يصح إلا بـ«الجولات والزيارات»، وأن «الشارع» مكان عمله الأساسي والحقيقي.

التعامل الفوري مع الأزمات

إلى جانب هذا، لم تغفل الحكومة مبدأ «التعامل الفوري مع الأزمات»، لا سيما وأن توجيهات الرئيس السيسي أن تكون حاضرة في كل الأوقات، فعلى سبيل المثال، وبعد أيام من تقديم الحكومة استقالتها كانت مصر على موعد مع أزمة «الحجاج»، وسريعاً تحركت حكومة «مدبولي» بتوجيهات من القيادة السياسية التي أصدرت توجيهاً بـ«تشكيل خلية أزمة»، ولم تمر إلا ساعات قليلة وشكلت خلية العمل، ليس هذا فحسب، لكنها بدأت عملها وأصدرت مجموعة من القرارات العاجلة والصارمة، والتي خرج وأعلنها «مدبولي».

وكلف رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، بسحب رخص 16 شركة سياحة بصورة مبدئية، قامت بالتحويل وتفسير الحجاج بصورة غير نظامية، ولم تقدم أي خدمات للحجاج، وأحالة المسؤولين إلى النيابة العامة مع تغريم هذه الشركات لصالح أسر الحجاج الذين تسببوا في وفاتهم، وذلك بناء على توصيات التقرير الصادر عن الأمانة الفنية لخلية إدارة خلية الأزمة المشكّلة لمتابعة وإدارة الوضع الخاص بحالات وفاة الحجاج المصريين.

تخفيف الأحمال

«أزمة الحجاج»، لم تكن الأزمة الأخيرة التي واجهتها حكومة «مدبولي» مؤخراً، والتي جاءت لتكشف التزامها بـ«عقيدة 30 يونيو»، سواء فيما يتعلق بـ«العمل الميداني» أو «المصارحة والمكاشفة» مع الشعب، فخلال الأيام القليلة الماضية كانت مصر على موعد مع أزمة حادة عنوانها «زيادة أحمال الكهرباء»، والتي دفعت الحكومة للإعلان عن «توقيعات جديدة» لقطع التيار الكهربائي، ورغم إعلان الحكومة أسبابها، إلا أن الرئيس السيسي كان حاضراً في المشهد، ومتابعاً لـ«نبض الشارع»، حيث أكد مصدر رفيع المستوى، أمس الثلاثاء أن الرئيس عبدالفتاح السيسي يتابع عن كثب أزمة انقطاع الكهرباء لتخفيف الأحمال. كما أوضح المصدر أن الرئيس أصدر توجيهاته للحكومة

بالعمل الفوري لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من فترات الانقطاع والتوزيع العادل لها مع التركيز على إنهاء الأزمة تماماً في أقرب وقت ممكن».

سريعاً تحركت الحكومة، وخرج «مدبولي» ليؤكد أن هناك توجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسي، بسرعة العمل على إنهاء أزمة انقطاع الكهرباء، من خلال اتخاذ القرارات الكفيلة بتخفيض فترات انقطاع التيار الكهربائي، مع ضرورة وضع مختلف الآليات الممكنة من أجل إنهاء هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن، مضيفاً أن الحكومة تسعى حالياً لوضع الآليات التي تضمن إنهاء الأزمة، بالتنسيق مع الوزارات والأجهزة المعنية.

وجاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده، رئيس مجلس الوزراء؛ لمناقشة حلول مشكلة انقطاع الكهرباء، وسبل تخفيض فترة تخفيف الأحمال، والتوصل إلى حلول جذرية للأزمة، وذلك بحضور كل من وزيرى الكهرباء والطاقة المتجددة الدكتور محمد شاكر، والترول والثروة المعدنية المهندس طارق الملا، ورئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر المهندس جابر دسوقي، ورئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية المهندس ياسين محمد، وعدد من مسؤولي الجهات المعنية، كما لفت رئيس مجلس الوزراء، إلى أن الحكومة تدرك جيداً أبعاد الأزمة الحالية المتعلقة بانقطاع الكهرباء لتخفيف الأحمال، وكانت هناك جهود خلال الفترة الماضية، والدولة، وبمختلف أجهزتها المعنية، تعمل على إنهاء هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن.

تعهد حكومي بـ«تقليل التخفيف»

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد أعلن وزير شؤون المجالس النيابية المستشار علاء الدين فؤاد، تعهد الحكومة أمام مجلس النواب، بأنه سيتم تقليل تخفيف أحمال الكهرباء اعتباراً من أول يوليو.

جاء ذلك في تعقيب للوزير خلال الجلسة العامة لمجلس النواب، أمس الثلاثاء، حيث ألقى عدد من النواب بيانات عاجلة بشأن مشكلة تزايد انقطاع التيار الكهربائي، مطالبين بإيجاد خطط وحلول بديلة لمواجهة ذلك في ظل ارتفاع درجات الحرارة، ومزامنة ذلك مع امتحانات الثانوية العامة.

وقال «فؤاد» إنه «سيجرى عقد اجتماع بين كل من رئيس مجلس الوزراء ووزيري الكهرباء والترول لتوفير الكمية المطلوبة من الغاز، وسيتم تدبيرها حتى تعمل محطات الكهرباء بكامل طاقتها للوصول إلى تقليل انقطاع الكهرباء»، مؤكداً «تعهد الحكومة بتقليل وقت تخفيف الأحمال قدر الإمكان اعتباراً من أول يوليو القادم».



30 يونيو.. (30 مليوناً)

الشعب يلفظ «جماعة الإرهاب»



بقلم: **حلمى النونم**

لا يعرف التاريخ المصادفات ولا يبنى عليها، الوقائع والأحداث تكون لها مقدمات تنبئ بها، وتشير إليها، وهناك من ينتبه ويتواءم، وهناك كذلك من يكابر ويعاند أو ينكر.

بهذا المعنى يمكن أن نرى يوم 30 يونيو 2013 فى مسار تاريخ مصر.. كان التاريخ معلناً ومحددًا من قبل، وكان يمكن لهذا الإعلان عن النزول الجماهيري الحاشد، أن يكون رسالة للجماعة التي كانت تحكم بأن تصحح أخطأها وتبدي الاعتذار لهنّ أساءت إليهم من الشعب المصري، وتذكر أنها يجب أن تكون جزءاً من الدولة، تحترم قوانينها، لا أن تكون دولة موازية أو نقيضاً للدولة المصرية، لكن وقانا الله شر الغباء الإنسانى، وقد تميزت الجماعة به طوال تاريخها، فراحوا يعلنون أن يوم 30 يونيو، مجرد فنكوش، واستعانوا بحدود من إرهابيهم، فى مقدمتهم المهدان فى جريمة اغتيال الرئيس السادات طارق الزمر، ليقف على منصة «رابعة» يهدد الشعب المصري برمته، ولم يكن ذلك غريباً على رجل لم يُعرف عنه سوى أنه «قاتل».. أنكرت الجماعة اليوم، قبل أن يأتي، وكانت بذلك تنكر طبيعة المجتمع والشعب المصري، وتنكر كذلك علاقة مؤسسات الدولة بهذا المجتمع، كان الإنكار جانباً مما يسميه المصريون «عمى القلب» أو الفهم القرأنى الكريم «تعمى البصائر».

تعود المشكلة إلى لحظة وصول جماعة حسن البنا إلى الحكم فى 30 يونيو 2012، أنهم انتزعوا الحكم بالترهيب والتدليس والتهميد المباشر، كان المجتمع مرهقاً من تجربة الفوضى بعد 25 يناير ويبحث عن استقرار ما، وكانت مؤسسات الدولة منهكة وكانوا هم مدعومين بقوة من إدارة أوباما فى البيت الأبيض، مع جماعة «عاصرى الليمون» مثقفى الفيرمونت، ومع ذلك فإن بيان رئيس المحكمة الدستورية العليا بإعلان نتيجة الإعادة فى الانتخابات أشار إلى أمرين لم يتم حسبهما، الأول: موضوع البطاقات المزورة فى المطابع الأميرية لصالح د. محمد مرسى، الثانى: منع سكان قرى فى الصعيد من التصويت لأنهم «أقباط»، ورغم هذا فاز د. مرسى بأغلبية هزيلة للغاية، أقل من 1 فى المائة، لكنهم فى الممارسة تصوروا أنهم ملكوا البلاد والعباد، وأن الترهيب والإرهاب يمكن أن يجلب لهم كل شيء، وهكذا بدأوا بأن أعلنوا قائمة اغتيالات تضم خصوم الجماعة، وكانت القائمة تخضع لإعادة ترتيب وإضافة أسماء جدد، حدث ذلك ست مرات، كانت هذه القوائم لا تعنى سوى الترهيب للخصوم الفكريين والسياسيين، ثم تلا ذلك محاولة «أخونة» المؤسسات، وقد رأينا ذلك فى المؤسسات الصحفية والقومية، تمت العملية بغشم وجهل تام، وتكشف أن لديهم خلايا نائمة، كانوا يخترقون بها المؤسسات، وكالعادة وجدوا بعض



أصدر الرئيس محمد مرسى الإعلان الدستورى الشهير، الذى أتاح له عزل النائب العام، وتخصيص قرارات الرئيس فيما يعد عملية «تأله» حقيقى، وبدا أن الجماعة تقوض الدولة تماماً، وتقدم مشروعها، الذى يرفض مفهوم الدولة لصالح «الولاية» أو «الإمارة» ويعادى مفهوم الوطنية المصرية بالمطلق، لصالح مشروع أممى، وثالثاً يرفض الطابع «المدنى» للدولة، ويحيطه بشروط تسقطه وتفرغه من معناه تماماً.

ولما حدث اعتراض أو رفض لهذا الإعلان، وتجمع المعارضون حول قصر الاتحادية للتعبير عن الرفض، كان الرد إطلاق ميليشيات الجماعة للقتل وسحق المعارضين، تم قتل زميلنا المصور الصحفى الحسينى أبو ضيف، وتم الاعتداء على المناضلة شاهدة مقلد ومحاوله كتم أنفاسها، وتعذيب مواطن قبطى واتهامه بأنه يعمل ويتآمر ضد الجماعة، تصادف مروره بالشارع وقتها، كل ذلك حدث فى الشارع، فى رسالة واضحة للجميع، أولاً تم إلى مؤسسات الدولة أنها لم تعد موجودة وأن ميليشيات الجماعة صارت بديلاً لها، المفروض أن تتعامل النيابة العامة ورجال الشرطة مع المتظاهرين، إذا كان هناك خروج على القانون أو مساس بمنشآت عامة أو خاصة.. وكانت رسالة لعموم الشعب أن من يعترض ومن لا يريد «أمين» خلف مكتب الإرشاد، مصيره القتل أو السحل والتعذيب فى الشارع، جهاراً نهاراً..

ما حدث حول الاتحادية يوم 4 ديسمبر سنة 2012 كان البروفة الأولى ليوم 30 يونيو، لكن الجماعة فاقدة الوعى والإدراك، تصوروا أنهم انتصروا على الشعب المصرى وعلى الدولة كذلك، وهكذا ساروا فى غيهم يعمهون.

كان المفروض أن تراجع الجماعة نفسها، وكان المفروض أن يدرك د. محمد مرسى أنه رئيس دولة وليس مجرد عضو تابع لمكتب الإرشاد، لكن فيما يبدو أنه أسلم نفسه تماماً لمكتب الإرشاد، والجماعة بدورها استسلمت لدعم الإدارة الأمريكية ووجود ميليشياتها فى الشارع تؤدب من يجزؤ على الاعتراض والرفض، ثم انطلقوا للعبث بالأمن القومى المصرى، بل العربى كله.

على الحدود المصرية - الفلسطينية لاحظت أجهزة الدولة عمليات تمليك واسعة لأراض على الحدود، لغير المصريين، غالباً بعض مواطنين من خارج مصر، والتوسع كذلك فى منح الجنسية المصرية لهم، باختصار كنا بصدد عملية تهجير ناعم للفلسطينيين إلى المنطقة الحدودية، هذا المشروع حرفياً درسته إسرائيل وحاولت تطبيقه سنة 1971، لكن الاعتراضات المصرية أوقفتهم، الرأى العام الدولى لم يسمح لهم، هذه المرة كانت الجماعة تأخذ بيدها المشروع الصهيونى، الذى عبر عن نفسه بوضوح بعد يوم السابع من أكتوبر.

كانت مؤسسات الدولة تتابع وقتها، فى الخلفية أنه كان هناك مشروع لبناء وحدات سكنية. مدينة متكاملة على المنطقة الحدودية

على الحدود المصرية - الفلسطينية لاحظت أجهزة الدولة عمليات تمليك واسعة لأراض على الحدود، لغير المصريين، غالباً بعض مواطنين من خارج مصر، والتوسع كذلك فى منح الجنسية المصرية لهم، باختصار كنا بصدد عملية تهجير ناعم للفلسطينيين إلى المنطقة الحدودية



مؤسسات الدولة وعلى رأسها القوات المسلحة وكذا وزارة الداخلية مارسنا دورهما الدستوري وهو حماية المواطنين والشعب من أي عدوان وأعمال عنف وحماية المنشآت من أي عملية تخريب يقوم بها خارج على القانون، أيا كان مسماه

عمليات عدوانية تجاه جنودنا وقواتنا، خاصة المتواجدة فى سيناء، نذكر واقعة خطف عدد من الجنود، وإذا بالرئيس د. مرسى يعلن فى مؤتمر صحفى أنه يهتم بسلامة الخاطفين والمخطوفين، كان مفاجئاً أنه قدم سلامة الخاطفين على المخطوفين، ربما تكون المرة الأولى فى التاريخ أن يهتم رئيس بسلامة الخاطفين، اختلاف جنود من القوات المسلحة عمل عدوانى يتم التعامل مع مرتكبيه بكل حزم وقوة، لكن التصريح يكشف أين كان يقف الرجل...؟ كان فى موقعه متصالحاً مع الإرهابيين، وبحكم انتمائه للجماعة كان قريباً منهم، وكان هناك ما هو أخطر، فقد اشتدت الأزمة فى سوريا بين الجيش السورى وما يسمى بالجيش الحر وعدد من التنظيمات الإرهابية، كان التنظيم العالمى للجماعة يكره الجيش العربى السورى، الواقع أنه يكره كل الجيوش النظامية، ويدعم ما يسمى الجيش الحر، وكان لدى التنظيم العالمى للجماعة مشروع لمهاجمته وتدمير الجيش العربى السورى، بأموال سوف يقوم بتدبيرها عبر وسطاء إقليميين، لكن يقوم بالمهمة على الأرض الجيش المصرى، وراح ممثل الجماعة فى قصر الاتحادية يعمل على تنفيذ تلك الخطة، وأعلن ذلك فى خطاب عام، وطلب من قادة الجيش وضع خطة لتنفيذ المهمة.

المشكلة أن سوريا كانت شريكاً لنا فى حربى 1967، و1973، وتدمير الجيش السورى يعنى فتح منطقة الشام كلها أمام إسرائيل الكبرى، فضلاً عن تجاهل العلاقة العميقة بين البلدين اللذين كانا جمهورية واحدة لمدة 3 سنوات، يضاف إلى ذلك أن استخدام القوات المسلحة فى حرب خارج الحدود يحتاج إلى حسابات سياسية ووطنية عديدة، ثم إنه ليس قراراً إخوانياً، بل لا بد أن يدرسه كل أطراف الدولة، أى السلطة التشريعية البرلمان، مع باقى المؤسسات.

وبينما كان مكتب الإرشاد مشغولاً بقضايا على هذا النحو، راحوا يحشدون أعداداً من الإرهابيين فى شمال سيناء ليكونوا جاهزين لشنّ حرب على الجيش المصرى وعلى المصريين عموماً فى الوقت الذى يحدده، مكتب الإرشاد وسط هذا كله كان هناك تجاهل لمشاكل الداخل المصرى، على النحو التالى:

كانت هناك أزمة خانقة، لم تعرف مصر لها مثيلاً، من قبل، فى مواد الطاقة، حيث تقف السيارات ساعات حتى تحصل على بنزين أو سولار، وتبين أن البنزين يتم تهريبه إلى الخارج. الكهرباء تنقطع يومياً لمدة 8 ساعات على الأقل، وخارج القاهرة كان الانقطاع يمتد عدة أيام، دون أمل فى الحل أو محاولة للحل من الجهات المسؤولة.. على هذا النحو كانت الأوضاع، وبدأ جمع توقيعات حركة «تمرد»، حتى تجاوزت 17 مليوناً، وهو رقم ضخّم جداً، لكن الجماعة أنكرت، وراحت تحشد الأتباع فى ميدانى رابعة والنهضة، ثم راحوا يجتذبون الأتباع من خارج القاهرة لاقتحام العاصمة والاعتداء على المنشآت بها وأهلها.

العلاقة بين القاهرة تاريخياً كعاصمة وأهالى الأقاليم لها طابع خاص، زمن المماليك كان إذا اشتدت الفوضى فى أحد الأقاليم ووقعت مجاعة ما، يأتى الأهالى إلى القاهرة لينعموا فيها إلى أن تنتهى الأزمة وإذا شعروا بظلم من مسئول هناك جاءوا إلى العاصمة يستجدون، وكانت تتم نجدتهم بالفعل، لذا كان المصريون يطلقون على القاهرة مسمى «مصر»، لكن فى عهد الجماعة، فوجئنا بحشود من الأقاليم لتدمير العاصمة والاعتداء بالعصى على أهلها، بما يعنى أن من دبروا لا يعرفون الروح المصرية ولا يدركون طبيعة المصريين، وكل هذا دفع الناس وأصروا على النزول يوم 30 يونيو 2013.

كان رهان الجماعة أنها ستتعامل مع الحشود بمنطقة يوم 4 ديسمبر 2012، لكن هذه المرة كان الفارق كبيراً فى مسألتين، الأولى أن الحشود كانت طوفاناً بشرياً، بالمعنى الحقيقى يمكنه منع أى ميليشيات من التحرك، لم تتصور الجماعة أن 30 مليون نسمة سوف يكونون فى الشوارع، بعض التقديرات ترتفع بالرقم إلى 34 مليوناً، وهؤلاء جميعاً نزلوا بعتاف واحد «يسقط يسقط حكم المرشد».

الثانية.. أن مؤسسات الدولة وعلى رأسها القوات المسلحة وكذا وزارة الداخلية مارسنا دورهما الدستوري وهو حماية المواطنين والشعب من أي عدوان وأعمال عنف وحماية المنشآت من أي عملية تخريب يقوم بها خارج على القانون، أيا كان مسماه

حين وصلت الجماعة إلى السلطة سنة 2012، رفعوا شعار أنهم باقون لمدة خمسمائة سنة، أحدهم وصل بالرقم إلى ستمائة سنة، كان من المقرر وفق القاعدة الانتخابية أنها أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، لكنهم جعلوها خمسة قرون، أى أكثر من أربعة أضعاف مدة الدولة الأموية كاملة، لكن الشعب المصرى رفع الكارت الأحمر بعد ستة واحدة فقط، فقد فشلوا فشلاً ذريعاً، وكالعادة فى المباريات الكبرى يمكن للحكم أن يطرد الفاشل والخارج على القواعد فى أى لحظة وهم كانوا كذلك، لذا أن لهم الطرد، المشكلة أنهم لا يريدون أن يستوعبوا ذلك إلى يومنا هذا.



شاهد على العصر

كواليس «الإخوان وصناعة الفوضى» فى «أحداث يناير».. وتفاصيل «أيام 30 يونيو الحاسمة»



نص على أن «جهاز الشرطة هيئة مدنية نظامية فى خدمة الشعب وولاؤها له، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وتسهر على حفظ النظام العام، والاداب العامة، وتلتزم بما يفرضه الدستور والقانون من واجبات واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية». وتكفل الدولة أداء أعضاء الشرطة لواجباتهم وينظم القانون الضمانات الكفيلة بذلك».

مساعد وزير الداخلية - رئيس أكاديمية الشرطة الأسبق

- عضو مجلس الشيوخ (وكيل لجنة التعليم والبحث العلمى والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)

يضطلع جهاز الشرطة برسالة من أهم وأعظم الرسالات، ألا وهى رسالة تحقيق الأمن والأمان للمواطنين، فيدون نعمة الأمن لا يستطيع الشعب تحقيق أهدافه وطموحاته نحو الرقى والتقدم.

وقد بين الدستور المصرى 2014 هذه الرسالة وحدد فى المادة 206 دور الشرطة فى حماية الأمن للبلاد وكفالة الطمأنينة للمواطنين، حيث

اللواء د. أحمد على البدرى

بقلم:

فى البداية، وقد تفاعل العديد من المواطنين الشرفاء مع تلك الأحداث فانقلب الوضع لثورة، ثم سرقت هذه الثورة، وانتهى الأمر آنذاك بمؤامرة أكبر عندما استولت جماعة «الإخوان» على الحكم، وبفضل من الله أيقن الشعب تلك المؤامرة الكبرى حتى انتهت على يد قواتنا المسلحة وعلى رأسها الرئيس عبدالفتاح السيسى «وزير الدفاع آنذاك»، فكانت الثورة الحقيقية فى 30 يونيو 2013، عندما استوعب الشعب أبعاد تلك المؤامرة، ورفض حكم الإخوان لتستعيد مصر أمنها واستقرارها، وتبدأ مع رئيسها عهداً جديداً نحو الجمهورية الجديدة فى 2030.

أولاً - أبعاد المؤامرة الأولى:

لعلنا نتذكر سوا التمهيد أو الخطة الممنهجة التى مهدت للأحداث الأولى، وإقناع المصريين على النزول إلى الميادين والشوارع تحت شعار التغيير والثورة على النظام، والتى تمثلت فيما يلى:-

- اختيار يوم 25 يناير وهو عيد الشرطة، لما يمثلته هذا التاريخ من أهمية تاريخية ووطنية ورمز للتضحية للجهاز الأمنى بغرض حرمان الشرطة من هذه الذكرى العظيمة التى يفتخر بها كل رجل أمن بل

يتحقق الهدف بإسقاط النظام والشرطة يحدث التناحر فيما بين تلك الاتجاهات لاختلاف توجهاتهم وأهدافهم وعدم اتفاقهم فى الأصل، فتحدث الفرقة فى المجتمع والانقسام وتشيع الفوضى.

- دعوة بعض صفحات التواصل الاجتماعى المصريين إلى التخلص من النظام والثورة على الأوضاع، وتأجيج الشعور العام ضد الشرطة، ورفض حالة الطوارئ، والأوضاع السياسية فى فترة حكم الرئيس مبارك.

استخدام شعارات إثارة المشاعر ضد الجهاز الأمنى، بتضخيم بعض الأحداث الفردية من بعض رجال الأمن، واستثمارها لغرض تأصيل وتأجيج العداء ضد الشرطة ككل من أهمها مقتل الشاب خالد سعيد، وإطلاق شعار كلنا خالد سعيد ومقتل سيد بلال، وحادث كنيسة القديسين بالإسكندرية، وإلقاء اللوم على جهاز الشرطة، وتعميم تلك السليبات على الجهاز ككل.

استغلال نتائج انتخابات مجلس الشعب، وسط اتهامات المعارضين بتزويرها واستحواذ الحزب الوطنى على أغلب المقاعد.

ظهور بعض الحركات السياسية والمعارضة بمسميات تستهدف تأجيج الشعور العام ضد الدولة والشرطة، وأهمها حركة كفاية بدعوى الاكتفاء بالمدّة الطويلة لحكم الرئيس مبارك، ورفض محاولات توريث الحكم لابنه جمال، وتحت شعار لا للتمديد ولا للتوريث، كذلك حركة شباب 6 أبريل التى ظهرت عام 2008 كحركة معارضة، عقب الإضراب العام الذى شهدته مصر فى 6 أبريل 2008 بدعوة من عمال المحلة الكبرى والجمعية الوطنية للتغيير، والتى تزعمها البرادعى الذى حضر إلى مصر فى فبراير 2010 بمشاركة من الوفد والإخوان، إلا أن الإخوان اتجهوا بعد ذلك اتجاها معاكساً للجمعية لتعظيم مكاسبهم السياسية من الثورة، وتمهيداً للسطو على السلطة، ثم اختفى البرادعى وعاد إلى حيث أتى.

وسرعان ما استغلت عناصر الهدم والتخريب نزول المواطنين للشوارع والميادين وبخاصة ميدان التحرير، استجابة لنداءاتهم بالمشاركة معهم ضد النظام، وهنا انقلب المشهد إلى ثورة على النظام والحكم بمشاركة شعبية كبيرة عن إيمان منهم بنبل الأهداف. وللمحق أقول: إنه قد يكون لهذه التوجهات وهذه الحركات، قدر من المبررات بسبب سلبات النظام الحاكم آنذاك، ولكن هل هذا يبرر تلك التدياعات الجسيمة فى حق الوطن والمواطن وجهاز الشرطة؟ فقد أعلنت تلك الحركات عن النزول مرة أخرى يوم 28 يناير تحت مسمى جمعة الغضب إنذاراً بالوعد على خلفية قيام الشرطة بتفريق المتظاهرين الذين احتلوا ميدان التحرير يوم 25 يناير والمبيت به، حيث بدأت التجمعات تتوافد على الشوارع وعلى ميدان التحرير بعد انتهاء صلاة الجمعة، ورغم ترك القوات لتلك التجمعات بالمرور إلا أن نوايا التخريب والحرق بدأت بصورة عنيفة، بالتعدى على القوات، وحرق سيارات الشرطة عمدًا، كما انتشرت بصورة متزامنة وممنهجة أعمال التعدى والحرق والهدم لكافة المرافق الشرطية وأجهزتها، فضلا عن مرافق الدولة، وبصفة خاصة حرق أقسام الشرطة ومعسكرات القوات والأمن المركزى والتعدى على الضباط بل وقتلهم وسجل جثثهم، وكذا اقتحام مبنى أمن الدولة وسرقة ما به من ملفات وأجهزة، واقتحام



موقف حاسم من اللواء د.أحمد على البدرى فى رفض ظاهرة الضباط الملتحين فى سنة حكم الإخوان

السجون وتهريب المسجونين والخطرين منهم، وتفرغ الدولة من كل عوامل الأمن والأمان لتصبح نهيا للعناصر الإجرامية والقوى السياسية المعارضة والمتطرفة، والتى اطلت على الشعب بوجهها القبيح، وعلى رأسهم حركة حازمون التى تزعمها حازم أبو إسماعيل، وجماعة الإخوان الذين انتهزوا تلك الأحداث واستثمروا تلك الفرصة السانحة للسطو على السلطة والانتقام من رموز الشرطة، حتى تحولت مصر آنذاك إلى واحة للمجرمين، وعندها عاش الشارع المصرى وكل الأسر المصرية أياما من الرعب والخوف لكل ما حدث من فراغ أمنى رهيب، فلا ضابط ولا رابط ولم تسلم المحاكم وملفات القضايا من الحرق والتخريب، فضلا عن السطو على مكائبات الصرف الألى، والمحللات التجارية.

لقد تابعت هذه الأحداث من مكتبى، حيث كنت مديرًا لكلية الشرطة، وكان الطلبة مع ذوبهم بمنازلهم لقضاء أجازة نصف العام، وعندما وقعت أحداث التخريب والحرق والاعتداء على أقسام الشرطة وحدث الفراغ الأمنى، كلفت الضباط المتواجدين بالكلفة بسرعة الاتصال بمطالبة الستين الثالثة والرابعة وتكليفهم بعمل أربطة أمنية بمشاركة أهالى المناطق التى يسكنون بها لتأمينها ضد العناصر الإجرامية مع (الحذر الشديد)، والتحفظ على أى عنصر إجرامى أو هارب من السجون وتسليمه لأقرب مركز عسكرى للقوات المسلحة التى انتشرت بالشوارع والميادين، أو الاتصال بى شخصياً عند حدوث أية تداعيات، وقد تعاون معنا فى ذلك العديد من ضباط القوات المسلحة المكلفين بتأمين الشوارع من الشرطة العسكرية، حيث كنت أطلب منهم التوجه لمواقع الطلبة الذين تمكنوا من التحفظ على المجرمين وتسليم الأسلحة التى يعثرون عليها معهم.

ونظرًا لتواجد الطلبة بإجازة نصف العام، خشيت أن يتم استقطاب بعضهم أو تلويت أفكارهم، خاصة وقد عاصروا وشاهدوا وقائع انهيار الجهاز الأمنى الذى يتمتعون إليه، فطلبت من رئيس الأكاديمية إخطار معالى وزير الداخلية اللواء محمود وجدى آنذاك، بضرورة الإسراع فى عودة الطلبة لكلية وعدم مد الإجازة، غير أن سيادته طلب التريث فى ذلك ولمدة أسبوع آخر، وقد حدث للأسف ما كنت أخشاه حيث رصد ضباط الحاسب الألى بالكلفة قيام مجموعة من الطلبة بإنشاء موقع أطلقوا عليه اسم «مفضّلش غيرنا» لا يستطيع أحد الدخول لهذا الموقع إلا إذا كان طالباً بالكلفة، وبعد التأكد من كونه طالباً، فطلبت من ضباط الحاسب الألى التواصل مع بعض الطلبة الموقوفين

تحولت مصر آنذاك إلى واحة للمجرمين، وعندها عاش الشارع

المصرى وكل الأسر المصرية أياما من الرعب والخوف لكل

ما حدث من فراغ أمنى رهيب، فلا ضابط ولا رابط ولم تسلم

المحاكم وملفات القضايا من الحرق والتخريب، فضلا عن

السطو على مكائبات الصرف الألى، والمحللات التجارية

فيهم والذين يعملون فى مجال الحاسب الآلى بإحضارهم للكلية وتم تكليفهم بالدخول إلى هذا الموقع والإطلاع على الرسائل المتداولة وعرضها علينا، وتبين أن تلك الرسائل تحمل التحريض لزملائهم على عدم الانصياع لتعليمات الكلية بالعودة، أو ارتداء الزى الرسمى، وأنه عند تحديد ميعاد العودة سيتم التوجه للكلية بالملابس المدنية رفقة مجموعة من شباب 6 أبريل للهتاف ضد الكلية ووزارة الداخلية، ثم الانصراف وعدم العودة للكلية.

وطلبت من الضباط والطلبة العاملين بالحاسب الآلى التعامل بحكمة مع هذا الموقع، ومواجهة تلك الأفكار الهدامة بأفكار تؤكد على عدم الانصياع للرسائل المعادية للكلية أو الوزارة، وأن يكونوا على قدر المسؤولية، وأن يقفوا بجانب الوزارة فى هذه المحنة وأن يؤكّدوا للمواطنين وأهاليهم أن الشرطة ستعود، ويعود الأمن والأمان لربوع البلاد وأنهم أمل مصر والشرطة فى المستقبل وأنهم هم الذين سيحملون لواء الأمن والأمان لوطنهم وشعبهم بعد التخرج، وغير ذلك من الرسائل، التى أتت بثغرها بانسحاب العديد من الطلبة توالياً من الاستمرار فى التعامل مع هذا الموقع، حتى وصل العدد الباقى منهم إلى أربعة فقط، وتبين فيما بعد أنهم من قاموا بإنشاء هذا الموقع لتحريض الطلبة وتم تحديد هويتهم حيث اتضح سبق فصلهم من الكلية لسوء السلوك.

كررت طلبى لرئيس الأكاديمية وبالحاح، على سرعة عودة الطلبة للكلية لاتخاذ اللازم نحو احتوائهم وتصييرهم بواقع الأحداث وخلفياتها وتوجهات القوى المعارضة، على أن تكون عودتهم بالملابس الرسمية، ورغم اعتراض البعض وكثير من أهالى الطلبة على ارتداء الزى الرسمى خوفاً من التعرض لهم، إلا أنى أصرت على عودتهم بزي الشرطة الرسمى، يقيداً منى بضرورة تأكيد مكانة زى الشرطة فى نفوسهم مهما كانت الظروف، وليشعروا أن الجهاز الأمنى الذى ينتمون إليه لم يسقط وأنه قوى بهم وبدورهم وبقوتهم، وأنهم أمل مصر والشرطة فى المستقبل.

وتعتت الموافقة على العودة على أن تكون يوم الأربعاء بدلا من الخميس أو الجمعة تنافداً للمليونيات التى كانت تتم فى هذين اليومين.

ولا أخفى على أحد أننى خشيت أن أكون قد أخطأت التقدير وأن يتعرض أى طالب لاحتكاك أو الإيذاء، ولكن حمدا لله التزم جميع الطلبة بالعودة للكلية فى الموعد المقرر وإن تجاوز البعض هذا الموعد، وأصدرت الأمر بعدم المحاسبة لأي طالب على التأخير استثناءً ومراعاة للظروف، وعاد الطلبة جميعهم بالملابس الرسمية، عدا ستة من طلبة شمال سيناء الذين قاموا بالاتصال بى وطلبوا السماح لهم بالحضور بالملابس المدنية على خلفية عدم استقرار الأوضاع هناك، وقيام العناصر الإرهابية بالترصد لكل رجل شرطة أو قوات مسلحة، حيث قاموا باختطاف أربعة من الضباط والأفراد آنذاك، وكانوا آخر من عادوا للكلية فى الساعة السادسة صباح اليوم التالى، وحينها أعطيت التمام بعودة جميع الطلبة للسيد رئيس الأكاديمية، الذى أبلغ السيد وزير الداخلية وشعرت آنذاك بأن الطلبة كانوا على قدر المسؤولية.

وعقب ذلك فى اليوم التالى قمنا بمشاركة رئيس الأكاديمية بعقد لقاءات فورية لأكبر سنة دراسية على حدة، للاستماع إلى الطلبة ومنحهم الفرصة للتعبير عما بداخلهم والعمل على احتوائهم والتأكد عليهم بأن الشرطة مازالت قوية وأن ما حدث أمر عارضى، وأن الأمن والأمان سيعود على يد رجال الشرطة الشرفاء، كما تم عقد لقاءات أخرى لهم مع العديد من الخبراء من القضاة والقادة العسكريين والسياسيين كل ذلك لرفع معنوياتهم وتجاوز الآثار النفسية المترتبة على الانهيار الأمنى، وأخس بالذكر اللقاءات التى تمت بالتعاون مع مؤسسة الوعى بالقانون التى كان يرأسها المستشار خالد القاضى آنذاك.

وظلت تبعات جمعة الغضب تسيطر على الشارع المصرى، وأخطرها كان حالة الانفلات الأمنى بسبب الفراغ الأمنى ووقوع الاشتباكات العنيفة بين مؤيدى مبارك والقوى المعارضة حتى نزول القوات المسلحة لتأمين منشآت ومرافق الدولة وإعلان حالة الطوارئ وظلت الاستعمات تحتل الميادين وبصفة خاصة ميدان التحرير والقائد إبراهيم بالإسكندرية، وكذا العديد من محافظات الجمهورية، كل تلك القواى أجبرت الرئيس مبارك على التنحى فى 11/2/2011، وتم تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقياد المشير طنطاوى بإدارة شئون البلاد.

وبدأت جماعة الإخوان وغيرها من تلك الجماعات تتصدر المشهد تمهيداً للسطو على السلطة فى ظل توترات سياسية وأمنية شديدة التعقيد، فقد أشارت التقارير الأمنية لوزارة الداخلية أن عام 2011 سجل أعلى معدلات للجريمة فى مصر بكافة أنواعها كالقتل الذى تصدر النسبة الأعلى بمعدل 2774 حادثاً على مستوى الجمهورية، والسرقة بالإكراه سجلت 3312 حادثاً، أما جرائم الخطف فكانت 2229 حادثاً، وغير ذلك من الجرائم الأخرى، الأمر الذى يشير إلى التدهور للحالة الأمنية آنذاك، ولم يكن هذا التدهور مقصوراً على الشارع المصرى حيث أصيب الجهاز الأمنى بحالة أيضاً من التدهور الداخلى بزعامة



جرائم الجماعة الإرهابية موثقة بـ «الصوت والصورة»

«مشاركة لا مغالبة».. الحيلة الأشهر التي دأبت جماعة الإخوان الإرهابية على استخدامها في غالبية تحركاتها السياسية منذ نشأتها وحتى نهايتها في 30 يونيو 2013، دائما تلوح بورقة «المشاركة» وتخفي رغبة «المغالبة»، وفي كل مرة يتضح للجميع أن «انتهازية الإخوان» ومتأصلة في جذورها، وهو ما تته به إليه الشعب المصري سريعا بعد مرور عدة أشهر على حكمها لمصر، وهي الأشهر التي بدأتها بـ«المشاركة»، غير أنها سرعان ما ساكت طريق «المغالبة»، ولم تتوقف عند هذا الحد فقط، لكنها كشفت عن وجهها الدموي، وكشرت عن أنيابها في وجه من طالبوها بـ«الديمقراطية» التي تستحقها مصر، لم تجنح إلى السلم، بل رفعت السلاح في وجه الجميع، لم تفرق بين رجل أو امرأة، كبير أو صغير، وأدارت إرهابها بنطق «من ليس معي ضدي»، «محو الهوية المصرية».. المخطط الأكثر شرا الذي تبنته الجماعة، إلى جانب بقية مخططاتها الإرهابية، وبالفعل بدأت عناصرها في تنفيذ سيناريو «التشويه»، مستخدمة تارة سلاح «الشائعات» الذي تتقن استعمله كتابها الإلكترونية، أو «ذبابها الإلكتروني»، وتارة تلجأ إلى السلاح الحقيقي «الرصاص» مزهقة الأرواح، ومدمرة في طريقها كل ما تظن أنه يعترضها في رحلتها لـ«إسقاط مصر» وتحويلها إلى «ولاية إخوانية»، فون ينسى الكنائس التي خرقت، والعبوات المتفجرة التي أزهدت أرواح عشرات القبرياء.

الاغتيالات.. فعل شيطاني آخر لجأت إليه الجماعة الإرهابية، مشهرة سلاح القتل في وجه كل من عمل على كشف زيفها وأكاذيبها، فاغتالت أياديها الأثمة المقدم محمد مبروك، مسئول ملف الإخوان في الأمن الوطني، إلى جانب اغتيالها النائب العام الراحل، المستشار هشام بركات، لتعيد الكرة إلى سنوات البدايات عندما اغتالت «الفرقاني باشا» والقاضي أحمد الخازندار وآخرين وقفوا ضد أكاذيبها وكشفوا زيفها.

ومثلا أحرقت الكنائس بـ«أيدي الإخوان»، لم تسلم «العدالة» هي الأخرى، فالذاكرة الشعبية المصرية لن تنسى أيام الحصار الإخواني للمحكمة الدستورية، الأمر الذي دفع المحكمة وقتها لإرجاء النظر في دعاوى التي تطالب ببطالن مجلس الشورى، والجمعية التأسيسية للدستور آنذاك، ناهيك عن محاولاتها تعيين نائب عام بدلا من النائب العام عبدالمجيد محمود، وسمي وقتها بـ«النائب الخاص».

وبالطبع لم يغيب عن الذاكرة ما جرى في «الاتحادية»، عقب إعلان مرسى عن «الإعلان الدستوري المكمل» الذي دفع المعارضين له للخروج في مظاهرات أمام قصر الاتحادية، فما كان من قيادات الجماعة الإرهابية إلا إصدار أوامر لشباب الجماعة بالهجوم على هؤلاء المعارضين مما أدى إلى حدوث قتل وترويع أمام قصر الاتحادية دون تدخل من مرسى الذي سمح لشباب الجماعة بقتل المعارضين، وهي الواقعة التي حكم فيها بالسجن 20 عاما على مرسى وقيادات إخوانية في القضية المعروفة إعلاميا بـ«أحداث الاتحادية».

وفيما يعرف بـ«أحداث الحرس الجمهوري» التي حدثت في الثامن من يوليو 2013 أسفرت جرائم الجماعة، عن مقتل 61 شخصا وإصابة 435 آخرين، بعد محاولة عناصر مسلحة اقتحام المبنى بتحريض من قيادات جماعة الإخوان.

وهذا فيض من غيض حلقات مسلسل عنف وإرهاب الجماعة الإرهابية وحلفائها من التنظيمات المتطرفة والتكفيرية، ومن المؤكد أننا لن ننسى هذه الجرائم لأنها موثقة بالصوت والصورة، وسنظل ثورة يونيو العظيمة شاهدة على إنقاذ مصر من المصير المشؤم الذي سقطت فيها دول أخرى نتيجة سيطرة الأذرع الإخوانية على مقاليد الأمور فيها.



وانتهاج خطة التحديث والتطوير والتسلح.

- وفي ضوء توجيهات السيد الرئيس قامت الشرطة بكافة رجالها وقياداتها وعلى رأسهم السادة وزراء الداخلية بالعمل الجاد نحو التطوير والتطور، وقد حرص السيد الوزير محمود توفيق منذ توليه الوزارة على حمل لواء التطوير في جميع مجالات العمل الأمني، وحقق بذلك نجاحات غير مسبوقة يمكن بيان أهمها فيما يلي:-
- الاهتمام بمستوى التعامل مع المواطنين والمجتمع المدني والتنسيق والتعاون المشترك مع المؤسسات الرسمية لرفع كفاءة الخدمات الأمنية للمواطنين والتيسير عليهم.
- ضبط الأمن الداخلي وإرساء الاستقرار في البلاد، فقد تمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط عدد كبير من جرائم المخدرات والتهرب الضريبي وجرائم الأموال العامة، فضلا عن جرائم المصنفات والهجرة غير الشرعية، وكذا التعدي على أملاك الدولة وضبط الأسواق والحفاظ على صحة المواطنين.
- إنشاء وحدات وتمركزات لتأمين الطرق، وضبط المخالفات المرورية عن طريق الكاميرات لإثبات الوقائع المخالفة.
- الاهتمام بمنظومة التحول الرقمي وتحديث أنظمة الحاسب الآلي وإنشاء مركز عمليات متكامل، وميكنة الإجراءات وربط كافة قطاعات الوزارة بشبكة معلومات متطورة، وتيسير أداء الخدمات للمواطنين وسرعة إنجاز أعمالهم وتقديم الخدمات الأمنية المطلوبة لهم بسهولة ويسر.
- الاهتمام بالتدريب ورفع الكفاءة والمستوى لرجال الشرطة سواء الضباط أو الأفراد أو الطلبة أو الطالبات، وفي هذا المجال نجد الرئيس عبد الفتاح السيسي وزير الداخلية يتابعان بنفسيهما هذه التدريبات دوريا، ويحرصان على تطوير الأداء التدريبي.
- التصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي حفاظا على قدرات الدولة مع التصدي لجرائم الفساد والرشوة والإضرار بالمال العام والاتجار بالعملة، وذلك بالتعاون مع الأجهزة المعنية مثل: جهاز الرقابة الإدارية ووحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي.
- الاهتمام بالمظهر الحضاري اللائق لكافة أجهزة الشرطة بإعادة التصميم المعماري لكل الأجهزة وبصفة خاصة مراكز وأقسام الشرطة، والأجهزة الخدمية مثل: الجوازات والأحوال المدنية والإطفاء... وغيرها، بحيث اتخذت تصميما واحداً وبألوانين الأزرق والأبيض اللذين يتميز بهما جهاز الشرطة.
- تطوير مركبات الشرطة باختلاف أنواعها واستخداماتها.
- تطوير وتحديث السجون وتحويلها إلى مرافق متكاملة لإعادة تأهيل المسجونين وإنشاء مراكز إصلاح وتأهيل وإلى النظرون، تنفيذاً لقواعد حقوق الإنسان.
- انتهاز سياسة التخصص الأمني للطلبة قبل التخرج وتطعيم الشرطة بعناصر من الحاصلين على ليسانس الحقوق والدرجات العلمية للارتقاء بالمستوى الفكري القانوني للوحدات، وضماناً للإنفاذ الصحيح للقانون وضمان اتخاذ الإجراءات الأمنية في إطار من الشرعية والقانون.
- التعااضد مع المواطنين والعمل على توفير احتياجاتهم من السلع الأساسية بأسعار مخفضة؛ للتخفيف عليهم من حدة التضخم ومراعاة الظروف الاقتصادية العالمية من خلال شعار «كلنا واحد».
- الاهتمام بتطوير الأسلحة والمعدات اللازمة لمواجهة كافة العناصر الإجرامية والإرهابية.
- تنظيم مؤتمرات وحلقات نقاشية من خلال مركز بحوث الشرطة بالمشاركة مع العديد من الخبراء الأمنيين لمحاربة الأفكار الهدامة الدخيلة على المجتمع المصري، وبحضور العديد من الكوادر الشبابية وتأكيداً للفاعل الأمني مع المواطنين.
- القيام بالزيارات الميدانية للمستشفيات ودور الرعاية بل والتقابل مع المواطنين بالشوارع وتقديم التجهة والورود والهدايا في المناسبات المختلفة.

كل ذلك يعكس مدى التطور الأمني في كافة المجالات وعلى رأسها دسّن معاملة المواطنين.

وبمناسبة الذكرى الحادية عشرة لثورة 30 يونيو أتوجه بالتحية والتقدير والفخر لخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية وللشعب المصري ولكل شهيد أزهدت روحه في تلك الأحداث فداءً لمصر، ولكل شهداء القوات المسلحة والشرطة الذين ضحوا بأنفسهم واغتاللتهم يد الإرهاب الغاشم.

وتحية لكل السادة وزراء الداخلية الذين تحملوا هذه الظروف والأحداث الصعبة التي مرت بها البلاد.

وتحية خاصة للسيد محمود توفيق وزير الداخلية على حمله لواء التطوير والارتقاء المستمر بمنظومة الأمن والأمان، ولكل رجال الشرطة الشرفاء على ما قدموه ويقدمونه من تضحيات وفداء لتحقيق أمن وأمان الوطن والمواطن.

وتحيا مصر، تحيا مصر تحيا مصر،،

عقب ثورة 30 يونيو وبعد تولي الرئيس السيسي الحكم، ظهرت العديد من التحديات الأمنية التي أولاها الرئيس أهمية كبرى، وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب التي زادت حدتها عقب الثورة، حيث اتخذت مصر على هذه الظاهرة «المستويين «الأمني والعسكري» الخطوات اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة بنجاح.

- كما أولى سيادته أهمية خاصة لإعادة تقييم أوضاع جهاز الشرطة بكافة مستوياته

كان لقفز الإخوان على السلطة بانتخاب مرسى رئيساً للجمهورية في يونيو 2012 هو إشارة البدء لسقوطهم الذريع، إذ ما لبثوا في السلطة حتى استبان جلياً للشعب نواياهم الخبيثة وممارساتهم المرفوضة، فقد أظهروا العداء لجميع مؤسسات الدولة وخاصة للقضاء والمحاميين والجيش والشرطة وقاموا بأخونة كافة الوظائف الحيوية في الدولة

ومسمع من القنوات التلفزيونية الدولية والعالمية دون أي شفقة أو رادع، كما قاموا باحتلال ميداني « النهضة واربعة العديوية» والاعتصام بهما، فضلا عن مدينة الإنتاج الإعلامي والمحكمة الدستورية العليا وغيرها وظلوا على هذا الحال طوال سنة كاملة هي مدة حكمهم.

وقد فطن الرئيس عبدالفتاح السيسي «وزير الدفاع آنذاك» لكل تلك الممارسات والرفض التام للشعب المصري لحكم الإخوان، واستجاب لنداء جموع الشعب برفض حكم الإخوان رفضاً قاطعاً.

وعلى أثر ذلك اندلعت ثورة الثلاثين من يونيو 2013 ليؤكد الشعب المصري للعالم كله رفض حكم الإخوان، وطالب المتظاهرون برحيل الرئيس مرسى متهمين إياه بالفشل وإسقاط حكم المرشد، واستجاب الرئيس السيسي لنداءات الشعب المصري وأعلن في 3 يوليو وقتها إنهاء حكم الإخوان وتسليم السلطة للمستشار عدلي منصور «رئيس المحكمة الدستورية العليا».

إلا أن الإخوان رفضوا ذلك واستمروا معتصمين في ميداني «النهضة واربعة العديوية» حتى تم فض الاعتصامين بعد قيام قوات الشرطة والجيش بالتنبيه على المعتصمين بإخلاء المكان والسماح لهم بمغادرتهم، إلا أن كثيراً من هؤلاء المعتصمين قاموا بإطلاق النار على القوات واشتعال الحرائق ولم تغلج في النهاية هذه الأعمال، ورغم فض الاعتصام ظل الإخوان على عهدهم باتباع العنف والقتل والتخريب، مع التوسع علناً بتفخيخ السيارات والأغبيالات وحرق البلاد والتعدي على قوات الشرطة والجيش بل ومعارضتهم من الشعب.

عهد جديد للشرطة

- عقب ثورة 30 يونيو وبعد تولي الرئيس السيسي الحكم، ظهرت العديد من التحديات الأمنية التي أولاها الرئيس أهمية كبرى، وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب التي زادت حدتها عقب الثورة، حيث اتخذت مصر على هذه الظاهرة «المستويين «الأمني والعسكري» الخطوات اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة بنجاح.
- كما أولى سيادته أهمية خاصة لإعادة تقييم أوضاع جهاز الشرطة بكافة مستوياته

مجموعة من الضباط والأمناء من ذوي النفوس الضعيفة وغير السوية الذين نسوا انتماءهم الوطني والأمتي وظهروا بوجوههم القبيحة وأظهروا العداء للجهاز، حيث قامت مجموعة منهم بإطلاق لاهام تضامناً مع الجماعات المتطرفة وخاصة جماعة الإخوان الإرهابية، وأطلقوا على أنفسهم ضباط الشرطة الملتحين وأرادوا فرض مظهرهم على جهاز الشرطة.

وفي سبيل ذلك تركوا مواقع معلمهم وأظهروا أنفسهم للإعلام والشارع المصري وقاموا بالعديد من الوقفات الاحتجاجية أمام الوزارة لفرض هذا الواقع، والذي يثير دهشتي هو كيف نما هذا الفكر المتطرف لدى هؤلاء الضباط، خاصة أن معظمهم كانوا ضباطاً بالأمن المركزي؛ وكيف للقيادات الأمنية التي كانت ترأس هؤلاء الضباط والمشرقة عليهم غافلة عنهم وعن أفكارهم المتطرفة؟

وحاول بعض الإعلاميين إزاء هذه الظاهرة خاصة بعد تولي الإخوان المسلمين السلطة وتعيين مرسى رئيساً للجمهورية - إجراء تحقيقات صحفية- معي شخصياً بعد أن عيّنت رئيساً للأكاديمية في فبراير 2012 للاستعلام مني عن مدى إمكانية قبول هذه الظاهرة داخل جهاز الشرطة، وهل سيأتي اليوم الذي تقبل فيه الأكاديمية طلبة مًلتحين؟ وكان ردي قاطعاً برفض هذا المظهر إطلاقاً، وصرحت في كل وسائل الإعلام آنذاك بعدم السماح بدخول الأكاديمية لضابط أو طالب «مًلتحي» مهما كانت الظروف.

كما ظهرت طائفة أخرى من الضباط أرادوا أن يتزعموا المشهد وأطلقوا على أنفسهم ضباط ائتلاف الشرطة، وسمحوا لأنفسهم بالتحدث باسم ضباط الوزارة والدخول في حوارات مع القيادات.

وسار مجموعة من الأمناء على نفس المنوال حيث أطلق بعضهم لاهام وال البعض الآخر كون ائتلاف أمناء الشرطة برعاية مجموعة غير سوية من الأمناء بل وقام بعضهم ممن سبق فصلهم من الخدمة لسوء السلوك بالتجهر أمام وزارة الداخلية ومحاولة اقتحامها وإشعال النيران في مبنى شئون الأفراد لإجبار الوزارة على الانصياع لطلباتهم بالعودة إلى العمل بالجهاز الأمني، كما قاموا بتحريض جميع الأمناء على مستوى الجمهورية بالسري حسب تعليماتهم هم لفرض طلباتهم كأمير واقع.

ثانياً - خطوات الاحتواء ورأب الصدع الأمني:

حاول السادة وزراء الداخلية آنذاك احتواء تلك المواقف فكانوا أمام عدة تحديات:

- ضرورة العمل الفوري لاستعادة الأمن في أنحاء مصر بإعادة رجال الأمن إلى مواقعهم، خاصة أقسام الشرطة وفي سبيل ذلك تمت إقامة مقرات أمنية بديلة كالمدارس وغيرها، وكان الضباط والأفراد المخلصون على الودع.
- العمل على استعادة الثقة في نفوس رجال الأمن ورأب الصدع الواقع واحتوائهم قدر الإمكان دون تنازلات تؤثر على كرامة الجهاز الأمني.
- مصالحة المواطنين والعمل على تحسين صورة الشرطة وإزالة كافة الرواسب السلبية في نفوس المواطنين، والتأكيد على دسّن معاملتهم ورفع شعار «الشرطة في خدمة الوطن والمواطن».
- ضبط الشارع المصري خاصة فوضى الباعة الجائلين.
- إعادة بناء المواقع الأمنية المختلفة.

ثالثاً- مرحلة فشل وسقوط الإخوان:

كان لقفز الإخوان على السلطة بانتخاب مرسى رئيساً للجمهورية في يونيو 2012 هو إشارة البدء لسقوطهم الذريع، إذ ما لبثوا في السلطة حتى استبان جلياً للشعب نواياهم الخبيثة وممارساتهم المرفوضة، إذ أظهروا العداء لجميع مؤسسات الدولة وخاصة للقضاء والمحاميين والجيش والشرطة وقاموا بأخونة كافة الوظائف الحيوية في الدولة، بما في ذلك مجلس الشعب والمحافظين، ورغم تواجدهم في السلطة سمحوا للجماعات الإرهابية المتآمرة معهم بتنفيذ جرائم إرهابية بشعة استهدفت ضباط القوات المسلحة والشرطة بسببنا، فضلاً عن استهداف المواطنين المتظاهرين السلميين والقيام بإطلاق النار عليهم وقيامهم بفض اعتصامهم السلمي حول الاتحادية بالضرب والسحل والتعذيب على مرأى

حصار المحكمة الدستورية.. نقطة سوداء جديدة فى تاريخ أهل الشر



عدوى التطرف تصيب كل حلفاء التنظيم الإرهابى



اعتصام رابعة المسلح.. يفضح إرهاب الإخوان



السلاح.. لغة تتقنها الجماعة الإرهابية فى كل العصور



حلفاء الشياطين.. فى سكة الندامة



التخريب وتعطيل مرافق الدولة.. حيلة إخوانية متوارثة



السمع والطاعة لخواهر كمنة مكتب الإرشاد بلا تفكير



عناصر «الإرهابية» تورطوا فى حرق المجمع العلمى



التعذيب والسحل.. كان رد «الإرهابية» على كل من يعارض حكمها الفاشى



أكذوبة سلمية الإخوان الإرهابيين



أسلحة متنوعة كانت فى حوزة المتهمين للجماعة الإرهابية



البطلجة.. شعار عناصر الجماعة للإرهاب الرفضين لحكم المرشد



شباب الإخوان على نهج أسلافهم فى صناعة الفوضى



المنشآت الحيوية كانت ضمن أهداف التنظيم الإرهابى



اعتراضًا على الفض وقاموا بحرق المبنى.
حريق نقطة الإطفاء الرئيسية في مدينة العريش: وفي ذات الوقت قاموا بحرق مقر شرطة الحماية المدنية.
إطلاق النار على قوات الشرطة والجيش في منطقة رمسيس: في 17 أغسطس 2013، استمر عنف الإخوان في محيط مسجد الفتح بمنطقة رمسيس، بعد اعتقال عدد من عناصرها منذة المسجد وإطلاق الأعيةر النارية على قوات الجيش والشرطة ورفعوا رايات داعش.

تفجير مديرية أمن الدقهلية: وفي 24 ديسمبر 2013، استيقظ أهالي محافظة الدقهلية على انفجار هائل هز أرجاء المحافظة، وأسفر عن سقوط 16 شهيدًا، و150 مصابًا. وأسفر الحادث عن انهيار واجهة المبنى الجانبي للمديرية وانهيار جزئي في عدد من المباني القريبة من بينها مجلس مدينة المنصورة، والمسرح القومي، والمصرف المتحد، وإتلاف عدد من سيارات الشرطة والمواطنين.

تفجير مديرية أمن القاهرة: وقبل يوم واحد من إحياء ذكرى 25 يناير في 2014، تعرض مبنى مديرية أمن القاهرة لانفجار أسفر عن مقتل 4 أشخاص وإصابة ما يقرب من 100 شخص، وأعلنت جماعة أنصار بيت المقدس وقتها، مسؤوليتها عن الحادث الإرهابي الخسيس.

تأسيس عناصر الجماعة لحركة «مولوتوف» في فبراير 2014، وأعلنت عن إنشاء خناك عسكري لها مخصص لاستهداف رجال الدولة من الإعلاميين والقضاة وقيادات الداخلية والجيش والحكومة ورجال الأعمال، كما أسست حركة «إعدام» التي استهدفت ضباط الشرطة وحرق سياراتهم. حركة العقاب الثوري: التي نفذت عملية تفجير بالقرب من مديرية أمن الفيوم وتفجير أبراج الكهرباء بمدينة الإنتاج الإعلامي.

انفجارات بمحيط جامعة القاهرة: ضربت ثلاثة انفجارات محيط جامعة القاهرة في 2 إبريل 2014، مما أدى لاستشهاد ضابط شرطة وإصابة خمسة آخرين، فيما أعلنت جماعة «أجناد مصر» وقتها، مسؤوليتها عن التفجير الذي أدى إلى مقتل رئيس مباحث قطاع غرب الجيزة العميد طارق المرجاوى، وإصابة 5 آخرين.

انفجار دار القضاء: في 2 مارس 2015، وقع انفجار بمحيط مقر دار القضاء العالى، أسفر عن مقتل شخص، وإصابة ثلاثة ضباط ومجندين وأربعة مواطنين، وأعلنت جماعة «العقاب الثوري» وقتها مسؤوليتها عن التفجير.

اغتيال النائب العام المستشار هشام بركات: في 29 يونيو 2015 حين تحرك مركبه الخاص من منزله بشارع عمار بن ياسر بالنزهة قاطعًا مسافة حوالى 200 متر انفجرت سيارة ملغومة كانت موجودة على الرصيف.

محاولة اغتيال الدكتور على جمعة: في 5 من أغسطس 2016، فتح مسلحون النار على مفتى مصر السابق على جمعة أثناء توجّهه لصلاة الجمعة، في القاهرة إلا أنه نجا.

محاولة اغتيال النائب العام المساعد زكريا عبدالعزيز: في الأول من أكتوبر 2016، حاولت الجماعة اغتيال النائب العام المساعد زكريا عبدالعزيز بسيارة مفخخة، انفجرت قرب منزله.

اغتيال العميد عادل رجائي: في الثانى والعشرين من أكتوبر 2016، تبنت الجماعة اغتيال العميد عادل رجائي قائد الفرقة التاسعة مدرعات بالجيش المصري امام منزلة بمدينة العيور.

استهداف المستشار احمد أبوالفتوح: في الرابع من نوفمبر 2016، استهدفت الجماعة المستشار احمد أبوالفتوح، وهو أحد أعضاء هيئة محاکمة الرئيس الإخوانى المعزول مرسى آنذاك، بتفجير سيارة مفخخة أمام منزله، ولم يصب المستشار بأذى.

استهداف تمركزين أمنيين بمحيط مسجد السلام في شارع الهرم: في التاسع ديسمبر 2016، استهدفت الجماعة تمركزين أمنيين بمحيط مسجد السلام في شارع الهرم، ما أسفر عن استشهاد 6 من رجال الشرطة.

إن سرديّة جرائم الإخوان أكبر من أن يستوعبها مقال أو اثنتان، فجرائمهم الفكرية والأدبية أشد عمقا من جرائمهم العضوية، وما ارتكبوهُ في حق الوطن أخطر من مجرد خلاف سياسي، فقد جندوا عددًا من أبنائه وسرقوا انتماءهم وغسلوا أدمغتهم وجعلوهم خلائيا نائمة تنتظر ساعة المسفر ليخرجوا ويعملوا عن وجودهم من جديد، يراهن الإخوان على ضعف ذاكرة الشعب، وصمت الشهود، وأن الأجيال الصاعدة لن تتذكر جرائمهم، ليعيدوا خطاب مظلوميتهم وسلميتهم والمؤامرة الكونية عليهم لحملهم الإسلام بيدًا وسلوكًا. لهذا أناشد المسؤولين بتبني حملة تأسيس متحف أو جزء من متحف الشرطة، مخصص لجرائم الإخوان بالصوت والصورة والتحقيقات والاعترافات ليظل شاهدًا عليهم وواقياً من تزيف الوعى.

لو لم يتركب الإخوان سوى جريمة الاعتصام المسلح في ميدان رابعة العدوية لكان سببًا كافيًا لمطاردة الجماعة وملاحقتها أمنيًا وشعبيًا. فقد ظهر بوضوح أن المشكلة بين الإخوان والشعب، وليس غيرهم، فاتهموا الشعب بالكفر وأباحوا دماء كل من أيد ثورة 30 يونيو



هاجم الإخوان وأتباعهم 82 دار عبادة تخص المسيحيين، إضافة إلى نهب وتدمير متحف ملوى، حتى ينجرّف معهم في رد فعل طبيعي من بعض الغيورين وكان هدفهم جر مصر لحرب دينية بين المسلمين والمسيحيين. ولكن صلاية وقوة وإيمان المصريين وصبرهم وتماسكهم فوت الفرصة على الإرهابيين

اقتحام مبنى نيابة ومحكمة بنى سويف: وفي ذات وقت اقتحموا مبنى نيابة ومحكمة بنى سويف.

حرق قسم شرطة الوراق: وأشعلوا النار في قسم شرطة الوراق، ما أسفر عن إتلاف مبنى القسم.

حرق قسم شرطة كرداسة: كما قاموا باقتحام وحرق قسم شرطة كرداسة وقتل مأمور القسم ونائبه ونحو 12 ضابطا وفرد شرطة وإتلاف مبنى القسم، وحرق عدد من سيارات ومدرعات الشرطة، كما مثلوا بجثث الضباط.

حرق مبنى ديوان محافظة البحيرة: ففي نفس الوقت تسلل العديد من الإخوان قبلها بليلة وتجهزوا أمام مبنى محافظة البحيرة،

سرديّة جرائم الإخوان أكبر من أن يستوعبها مقال أو اثنتان، فجرائمهم الفكرية والأدبية أشد عمقا من جرائمهم العضوية، وما ارتكبوهُ في حق الوطن أخطر من مجرد خلاف سياسي



«شارع البحر الأعظم»، فبعد عزل مرسى، يوم 15 يوليو 2013 وقعت اشتباكات بين الإخوان وأهالى الحى وسقط قتلى ومصابون. وكذا أحداث «سيدى جابر» فى الخامس من يوليو 2013، شهدت مدينة الإسكندرية اشتباكات عبر الأسلحة النارية والبيضاء وزجاجات المولوتوف، إذ اعتدت عناصر الجماعة الإرهابية على المواطنين السلميين، ما أسفر عن وقوع 12 قتيلًا، و18 مصابًا. واشتباكات «مسجد القائد إبراهيم» فى السادس والعشرين من يوليو 2013، أطلق أنصار الجماعة الإرهابية النيران على أهالى المنطقة المؤيدين لثورة 30 يونيو، ما أسفر عن وقوع 5 قتلى، وإصابة 72.

جرائم ما بعد فض رابعة

لم يكن من المحتمل أن تظل البلاد فى تلك الفوضى التى فرضتها الجماعة، فكان القرار الحتمى بفض الاعتصام المسلح بقوة القانون، فرد الإخوان بالجرائم التالية:

حرق الكنائس ودور العبادة

هاجم الإخوان وأتباعهم 82 دور عبادة تخص المسيحيين، إضافة إلى نهب وتدمير متحف ملوى، حتى ينجرّف معهم فى رد فعل طبيعي بعض الغيورين من المصريين وكان هدفهم جر مصر لحرب دينية بين المسلمين والمسيحيين، ولكن صلاية وقوة وإيمان الأنشأء المسيحيين وصبرهم وتماسكهم فوت الفرصة على الإرهابيين الذين كانت خطتهم محكمة ومترباطة ومدعومة من دول إقليمية وقوى عالمية.

حرق مبنى كلية الهندسة: فى الرابع عشر من أغسطس 2013، بعد الانتهاء من فض الاعتصام قامت عناصر الجماعة الإرهابية بإضرار النار فى مبنى كلية الهندسة.

حرق حديقة الأورمان: فى نفس يوم الفض أعمدت عناصر الجماعة الإرهابية إلى إشعال النار فى حديقة الأورمان على خلفية تجمعهم فى ميدان النهضة.

إشعال النيران فى مبنى وزارة المالية: وهكذا أشعلت عناصر الإرهابية النيران فى مبنى وزارة المالية.

حرق مقر الأمن الوطنى بالشرقية: كما قاموا بحرق مقر الأمن الوطنى بالشرقية.

فبعد عقود طويلة وأجبال متعاقبة صدّق الشعب مظلومية الإخوان، واعتقد أنها تتعرض لمؤامرة كونية فعلا، لأنها تحمل الإسلام مَهًا وفكرًا وسلوكًا. فتعاطف الشعب مع الجماعة وتسامح مع هنات قادتها، وتسامح مع وقيل تبريرهم بأنها لم تكن سوى سوء فهم وتصرفات فردية من بعض عناصرها.

باحث وكاتب فى الإسلام السياسى

فكما منح الجماعة شرعية شعبية قرر سحبيها، قاموا بمظاهرات ضد الجماعة فظهرت الميليشيات الإخوانية واللجان النوعية، فثار الشعب فى 30 يونيو رافضًا لهم ولأفكارهم ولتنظيمهم ولرموزهم، فرد الإخوان بإطلاق الرصاص على المتظاهرين السلميين، وأمام الرفض الشعبى بدأت موجة مختلفة من جرائم الجماعة.

جريمة الاعتصام المسلح فى رابعة وما تبعه

لو لم يتركب الإخوان سوى جريمة الاعتصام المسلح فى ميدان رابعة العدوية لكان سببًا كافيًا لمطاردة الجماعة وملاحقتها أمنيًا وشعبيًا. فقد ظهر بوضوح أن المشكلة بين الإخوان والشعب، وليس غيرهم، فاتهموا الشعب بالكفر والنكوص عن الإسلام، وأباحوا دماء كل من أيد ثورة 30 يونيو، وجمعوا كل الإرهابيين المتطرفين فى «ميدان رابعة» و«النهضة بالجيزة» ودربوا شبابهم على حمل السلاح وقدموا خطابًا تحريضيًا تفجيريًا، وقاموا بتكوين اللجان النوعية التى انتشرت فى البلاد لنشر الفوضى والعنف، وعلى رأسها حركتا «حسم» و«لواء الثورة».

قاد هذه الموجة الإرهابية المسلحة مكتب إرشاد الجماعة، فيما عُرِف إعلاميًا «بقضية غرفة عمليات رابعة»، والمسئولة عن ارتكاب عدد من الجرائم مثل: «أحداث الحرس الجمهورى»، حيث حاولوا اقتحام المنشأة العسكرية كانوا يظنون أن «مرسى» بداخلها، ثم «أحداث المنصة»، ثم عدد من عمليات قطع الطرق الرئيسية بالقاهرة لشق العاصمة أو شل حركتها. وأيضًا «أحداث ما بين السرايات» فى الثانى من يوليو 2013، حيث اشتبك الإخوان مع الأهالى فى منطقة ما بين السرايات، أسفرت عن 23 قتيلًا، وإصابة 220. كذا أحداث

لم تكن ثورة 30 يونيو 2013 ثورة شعبية ضد حكم الإخوان فحسب، بل كانت ثورة غضب ضد جهالة باطنية تكره الشعب المصري. كانت ثورة لتصحيح الأوضاع، ولسحب الشرعية الشعبية التى منحها المصريون للجماعة. ثورة على أفكار الجماعة قبل شخصوها. ثورة ضد الرجعية والعهالة والخيانة المتهمة فى تنظيم جماعة الإخوان.

طارق أبوالسعد



بقلم:

كما لا يجوز التعرّض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتتقاضى جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية. أحداث الاتحادية واعتداء شباب الإخوان على المتظاهرين عقب إعلان مرسى «الإعلان الدستوري» غضب المصريون، الأمر الذى دفع المعارضين للإعلان الدستوري للخروج فى مظاهرات أمام قصر الاتحادية والتظاهر فيه، قامت الجماعة بإصدار الأوامر لشبابها بالهجوم مستخدمين السلاح لضرب المعارضين فى مشهد أدى إلى سقوط ضحايا ومصابين كثر، وكان دليلاً على دموية الجماعة.

الإخوان بعد رفض الشعب لهم

هذه الجرائم كانت كافية لأن يكتشف الشعب أكنوبة سلمية الجماعة وديمقراطيتهم ووسطيتهم وتقبلهم للأخر، وسقط القناع: وانكشف المستور، وأدرك الشعب أن عليه تصحيح خطاه بنفسه

أدرك الشعب أن عليه تصحيح خطئه بنفسه فكها منع الجماعة شرعية شعبية قرر سحبيها، فقاموا بمظاهرات ضد الجماعة فظهرت الميليشيات الإخوانية واللجان النوعية، فثار الشعب فى 30 يونيو رافضًا لهم ولأفكارهم ولتنظيمهم ولرموزهم

صدّق الشعب هذه الأكاذيب، وأعطاهم الفرصة تلو الفرصة وسمح لهم باقتناص الشباب المصرى واختطافه داخل دهاليز تنظيماتهم السرية، ثم استقوو بهم بعد غسل أدمغتهم ليندفعوا مخربين لأوطنهم ظلًا منهم أنهم يعملون لصالح الإسلام. حتى وصل الشعب المصرى مع الإخوان كما يقول المثل الشعبى (خليك مع الكذاب حتى باب الدارواكان باب الدار هو وصولهم لكرسى الحكم، فأوصلهم الشعب لغايتهم فى 30 يونيو 2012 ليرى كيف يصنعون، فمادًا فعلوا فى بداية حكمهم؟

حاصروا المحكمة الدستورية

كان أول القصيدة كفر: فى 2 ديسمبر 2012، شهدت مصر واقعة حصار جماعة الإخوان للمحكمة الدستورية وهى الجريمة الأولى من نوعها فى العالم، حيث يتم حصار أعلى محكمة بالبلاد، لإرهاب القضاة ومنعهم من القيام بعملهم.

تعيين نائب عام خاص

فى إطار مخططهم لأخونة كل مفاصل الدولة، قاموا بتعيين نائب عام بدلا من النائب العام عبدالمجيد محمود، وهو ما يمثل نقطة من الانتهاكات التى تعرّضت لها رموز الدولة الوطنية المصرية.

الإعلان الدستوري وحكم الإخوان المستبد

ثم كانت جريمتهم الثالثة بإصدار(محمد مرسى) إعلانًا دستوريًا فى عام 2012، جاءت فيه مواد تقتن الديكتاتورية، ومن أبرزها، أن الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة فى 30 يونيو 2012 وتكون نهائية، ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة،



«تمرد».. حركة شعب

رغبته في إسقاط حكم «الإرهابية».
22 مليونا و134 ألفا و465 توقيعاً جمعتها حملة تمرد مقابل أكثر من 30 مليونا احتشدوا في الميادين والشوارع ليس ليوم واحد، وإنما على مدار أيام ثلاثة، يعلنون فيها رفضهم لبقاء «الإرهابية».

التمرد الشعبى قابله انحياز ووساندة من قبل القوات المسلحة المصرية، ففي الوقت الذى استقوت «الإرهابية» بقوى دولية، استقوى المصريون ووضعوا ثقتهم في جيشهم المصرى، وكانت القوات المسلحة المصرية كعادتها على مر التاريخ محلاً للثقة، فرغم الضغوط الدولية عليها، لكنها انحازت لشعبها وأدارت حواراً مع كافة القوى الوطنية لترسى بسفينة الوطن إلى بر السلام، وتؤمن تنفيذ خارطة الطريق وتحارب الإرهاب ليكتب الشعب والجيش في 30 يونيو «حذوتة» مصرية وطنية».

بفطنة المواطن البسيط، أدرك المصريون الخطر الموجه لوطنهم، لم يكن الأمر يحتاج لكثير من أشهر قليلة حتى يستشعر المواطنون التغيير الذى ترغب الجماعة الإرهابية في تحقيقه، لكن الأخطر أنها تعبت بالموبة المصرية وبتاريخ الدولة المصرية.

«عبث الجماعة الإرهابية» طال جميع أركان الدولة المصرية، وتُرجم في مشاهد عبثية من إعلان دستوري مكبل وحصار للكاتدرائية والحكمة الدستورية وقتل وترويع وتعذيب كل من ينتقد أو يعارض حكمها الفاشل، مشاهد عبثية رأتها «الإرهابية» بفشم أنها طبيعية، لكنها أثارت غضب الجمع الشعبى المصرى. لم يكن الأمر يحتاج سوى اندلاع شرارة صغيرة أعلنها مؤسسو حملة «تمرد»، بجمع توقيعات لعزل الجماعة الإرهابية ومندوبها في مؤسسة الرئاسة «مرسى» ليلتف شعب بأكمله ويظهر أعلى الرقى في تمرد سلمى يعلن عن

قال: «30 يونيو» أنقذت مصر من «نفق الضياع»

النائب طارق الخولى.. وكيل لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب:

«تمرد» عبّرت عن إرادة المصريين



“أيام النصر” هي الأيام التي شهدت مصير الدولة المصرية ليس لعقود بل للقرون القادمة، فهي أيام الانتصار لبلدنا الغالية وحمايتها من حكم فاشى ومظلم وظالم ومعتد لا يعرف رحمة ولا وطنية ولا وطناً. هكذا يصف النائب طارق الخولى وكيل لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب عن “تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين”، أيام ثورة 30 يونيو الثلاثة. وأبدي «الخولى» إجلالاً شديداً واحتراماً وتقديراً لدور القوات المسلحة للانحياز للمصريين، وحكمتها في التعامل مع الأمور في هذا التوقيت الحرج، وفي اتخاذها كل التدابير والإجراءات التي أعطت للجماعة كل الفرص، ولكل الأطراف السياسية للحصول على فرصة أخيرة لإحداث إصلاح حقيقى بعيداً عن التطرف واللاوطنية، مؤكداً أن القوات المسلحة أدارت أيام الثورة بحكمة شديدة وهو أمر يدرس في كيفية الإدارة في الأوقات الحرجة.

حوار أجرته: رانيا سالم

11 عاماً على 30 يونيو.. كشاهد عيان ما هي أكثر المشاهد التي لا تُمحي من الذاكرة في ثورة 30 يونيو؟
تمضى الأيام بسرعة شديدة؛ ورغم مرور 11 عاماً على ثورة 30 يونيو، لكن يشعر الإنسان أن أحداثها محفورة في الأذهان وفى القلوب والنفوس للدرجة التي تشعربنا أنها حدثت بالأمس، فالمشاهد التي لا تنسى والتي لا تُمحي من الذاكرة كثيرة، لكنى أتذكر مشهدين بالتحديد، المشهد الأول هو اعتداء ميليشيات جماعة الإخوان على المتظاهرين السلميين في محيط قصر الاتحادية، والاعتداء كشرت فيه الجماعة الإرهابية عن وجهها الإرهابى، فالميليشيات كانت تنكّل بالمصريين، فكان هذا المشهد جلياً وواضحاً ويعبر عن أن الدولة المصرية قد انزلت إلى حكم بغيض لجماعة إرهابية، وأن أية معارضة من جانب المصريين

الشعبية، فنحن أمام رئيس وصل إلى صدارة حكم مصر وفق وثائق كثيرة «رئيس خائن» وهو محمد مرسى، ودُوكم بتهمة الخيانة العظمى في قضايا ووقائع تُعد خيانة للدولة المصرية، وهذه الثورة قامت في مواجهة من تستروا في وجه الدين واستخدموه لإحراز المكاسب السياسية، ولأول مرة في تاريخ الدولة المصرية نجد حكاماً يستخدمون الدين لاستهداف المصريين والنيل منهم، ولنعتهم بالكفر ومحاولة القبض على زمام الأمور في مصر من خلال استخدام الدين، وهو خطر شديد؛ لأن مصر دولة التسامح والتعايش، وكانت تندفع دفعا نحو التطرف والتشردم والتصنيف والبعد عن المواطنة، إنها ثورة قامت ضد حكم فاشى، استخدم كل وسائل التخويف والترويع والقتل والتعذيب تجاه المصريين لمواجهة حركتهم في ظلم الجماعة وفاشيتها، فهذا الحكم كان يريد الاستمرار لعشرات بل مئات السنوات، في ظل كل هذه الأحداث، فباكورة ثورة 30 يونيو يمكن وصفها بثورة الهوية المصرية، التي انتفض فيها المصريون من أجل الحفاظ على هويتهم وهو ما يميز ثورة 30 يونيو بأنها ثورة قامت في الأساس للحفاظ على الهوية المصرية واستعادتها.

المشاركة في الثورة كانت بمثابة تهديد للحياة.. ماذا كنت تتوقع وقتها استمرار الجماعة الإرهابية أم نجاح الثورة؟
رغم اطمئنان جماعة الإخوان الإرهابية، وتصريحاتها حتى في الغرف المغلقة عن استمرارهم في الحكم لمئات السنوات، ومحاولاتهم المستمرة في تصدير حالة الطمأنينة من جانب أنصار الجماعة لعدم انتصار الثورة وعدم انحياز القوات المسلحة المصرية للمصريين، إلا أنهم باعتبار أنهم من أبناء «أهل جهل» فهم لم يقرأوا التاريخ؛ فالجيش هو جيش الشعب، ودائماً ما يكون الشعب والجيش يدا واحدة في مواجهة أى طرف يطغى على المصريين. وفى الحقيقة لم أشك لحظة في نجاح المصريين في ثورتهم؛ لأن المصريين دائماً متفردون، رغم أننا محاطون بدول لاتزال غارقة في الفوضى، ولم تستطع مواجهة الكيانات المتطرفة، بداخل هذه الدول ومازالت تعكر صفو تقدم هذه الدول إلا أن المصريين متفردون، وأرض المصريين صلبة للغاية، فإذا عزموا على أمر لن يستطيع أحد أن يوقفهم، من هذا المنطلق كان لدى إيمان عميق بأن الثورة ستنتج وأن المصريين سينتصرون على هذه الجماعة الفاشية، ونستعيد مصرنا بعد أن سلبتها الجماعة الإرهابية ورغبت في أن تتال من هيبتها وعظمتها، لكن المصريين استطاعوا في النهاية أن ينتصروا.

وكيف ترى حركة تمرد بعد 11 عاماً على تأسيسها؟
حركة تمرد كانت فكرة براءة للغاية، في وجود وسيلة للتعبير عن إرادة المصريين لجعاء، وبالتالي تبقى حركة تمرد واستمرارها واحدة من الأفكار الملهمة في التعبير عن إرادة المصريين بشكل جماعى، والتي نجحت في تجميع المصريين حول هذه الاستمارة وأن يحدثوا حراكاً ثورياً عظيماً لتكون باكورة شرارة ثورة 30 يونيو.

حدثنى عن يومك يوم الثورة؟
من قبل 30 يونيو كنت في الشارع، فيوم 28 يونيو وكان يوافق يوم جمعة وتم إطلاق يوم الإنذار الأخير عليه، وفى هذا اليوم أخذت العلم المصرى ونزلت ميدان رابعة العدوية وكان وقتها الإخوان بدأوا الاحتشاد أمام مسجد رابعة استعداداً لمواجهة محيط قصر الاتحادية وميدان التحرير، وأخذت العلم بميدان رابعة وهتفت “تحيا مصر”، ويسقط حكم المرشد”، وخرج بعض أنصار الجماعة الإرهابية من المسجد، لكن يبدو أنه لم توجه لهم أية تعليمات في هذه اللحظة للاشتباك مع أحد، واستمرت في المشاركة في التظاهرات والمسيرات مروراً بـ30 يونيو و3 يوليو في محيط قصر الاتحادية، واستمعت لخطاب الفريق أول عبدالفتاح السيسى وقتها الذى عبر عن انتصار الثورة، وما أعقب هذا من جمعة التفويض لمحاربة الإرهاب ومن الدعوات والمشاركات التي هدفت إلى مواجهة إرهاب الجماعة ودعم المرحلة الانتقالية. الثلاثة أيام بدءاً من 30 يونيو وحتى 3 يوليو قررت مصير الدولة المصرية ليس لعقود بل للقرون القادمة.

كان هناك مقترح بإجراء استفتاء لبقاء «الإرهابية» ولكن ممثلى تمرد وشباب الثورة وقتها رفضوا الاستفتاء وأصروا على عزل مرسى وجماعته الإرهابية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.. لماذا؟

شباب الثورة وممثلو حركة تمرد في هذا التوقيت والشعب المصرى بأكمله رفضوا الاستفتاء على بقاء جماعة الإخوان، وسبب ذلك أن الاختلاف مع الجماعة الإرهابية ليس اختلافاً سياسياً، ولكن الاختلاف على أساس وطنى بحت، هذه الجماعة لا تؤمن بفكرة الوطن، ولا الدولة المصرية، وبالتالي هي تخرج عن فكرة أنها فصيل وطنى مصرى، لهذا كان هناك رفض لوجود استفتاء لبقاء الجماعة الإرهابية ومطالب الجميع بوجوب عزل مرسى ورحيل المرشد وجماعته عن حكم مصر لأنها جماعة غير وطنية، فوطنهم هو الجماعة، وليس لديهم أية عضاضة ولا يكرثوثون لضياغ مصر أو انهيارها إذا كان ذلك في سبيل نجاح الجماعة أو استمرارها ولهذا



مواجهة الجماعة الإرهابية، وضد إرهابهم الذي كان يعمل في هذا التوقيت على إحباط نجاح ثورة 30 يونيو، وأن تدخل مصر في حروب واقتتال داخلى، يفشل إنفاذ إرادة المصريين وانتصارهم في هذه الثورة.

الفريق أول عبد الفتاح السيسى كان له دور كبير في ثورة 30 يونيو على مستوى إدارة حوار بين الجماعة الإرهابية والفئات الوطنية المختلفة ورؤية المستقبل واهتمامه بإرادة ومطالب الشعب؟

فى وقتها قام الفريق أول السيسى بدور تاريخى، أولاً في إدارته للأمر بشكل فيه حكمة شديدة، وإدارته حواراً جاداً وحقيقياً مع الجميع، مؤسسة الرئاسة والقوى الوطنية ومع الشباب واستماعه جيداً للجميع، بالإضافة إلى انحيازه لمطالب الشعب في مواجهة جماعة الإرهاب الفاشية، وهذا الدور لن ينساه التاريخ أبداً وسيظل محفوراً في التاريخ المصرى، دور قائد محارب شجاع، ودور لم يهب كل الضغوط من الإرهاب والوعيد التي مارستها أنصار الجماعة الإرهابية في هذا التوقيت، لإبعادهم عن تأييد الشعب المصرى، وسيظل هذا الدور محفوراً في الذاكرة المصرية ضمن سلسلة من البطولات والأدوار المضئنة لأبناء القوات المسلحة المصرية.

كان للمستشار عدلى منصور دور مماثل لا يمكننا إغفاله

كقائد للدولة في ظروف صعبة وشديدة الحساسية، لكنه نجح

فى إدارة الدفة لبر الأمان.. حدثنا عنه؟

المستشار منصور له دور تاريخى في إدارة شؤون البلاد التي أوكلت إليه بعد عزل مرسى والجماعة الإرهابية، فأدار البلاد في مرحلة انتقالية شديدة الحساسية بمتنتهى الاقتدار والحكمة والثبات والوطنية، فكانت أياماً صعبة ومريرة للغاية، وهو فى الأساس رجل قضاء يعتكك حس إدارة الأمور بميزان من الذهب،

فهي مهمة وطنية محفورة في ذاكرة التاريخ المصرى.

الحوار أهم أليات ثورة 30 يونيو، بل هو ركيزة أساسية

أداره وقتها الفريق أول عبد الفتاح السيسى ليكرره مرة

ثانية بعد إطلاقه للحوار الوطنى كألية لترسيخ الديمقراطية

فى الجمهورية الجديدة؟

ثورة 30 يونيو نجحت في صناعة أليات الحوار، بإطلاق

المؤتمر الوطنى للشباب وما تلاه من مؤتمر شباب العالم،

فكانت تلك وسائل مختلفة للحوار، وصولاً لإطلاق الحوار

الوطنى، فالجمهورية الجديدة اتخذت الحوار كألية لمعالجة

كافة التحديات والقضايا، وهو أمر مهم للغاية في إدارة

المصريين لأنفسهم وصناعة حاضر ومستقبل تسوده مساحات

مشتركة من التفاهم والتعايش ومن تقرير المصير.



حسن شاهين.. عضو «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين»:

«ثورة شعبية» قضت على الجماعة الإرهابية



«ثورة 30 يونيو صرخة من شعب مصر في وجه الجماعة الإرهابية من أجل استرداد الوطن وهويته»، و«30 يونيو هو اليوم المكمّل للنهاية عام من حكم تلك الجماعة وخروج الشعب المصري في ذلك اليوم ليعلن عن قراره بالحكم على الجماعة الإرهابية بالرحيل وترك الحكم. على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية الحكم لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة». هكذا لخص حسن شاهين، عضو «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين»، ومؤسس حركة «تهدد» شعادته عن الثورة.

كشاهد عيان على الثورة.. ما أهم المشاهد التي لا يمكن أن تمحي من الذاكرة في عام الظلام للجماعة الإرهابية؟

جرائم جماعة الإخوان الإرهابية لا تعد ولا تحصى، لأن الجماعة قررت معاداة المجتمع المصري بكل فئاته، وسعت للحكم بشكل طائفي إرهابي، كانوا مثلاً نمونجيا لجماعة طائفية إرهابية، فمنذ تسلم محمد مرسي السلطة بدأ الأخطاء وصولاً إلى إعلان دستوري مكمل جديد يعطيه الكثير من الصلاحيات الإضافية، ويضمن له الاستحواذ على السلطة التشريعية لحين انتخاب مجلس شعب جديد. يليها العديد من المشاهد المأساوية التي زادت هذا العام ظلمة، فجميعها مشاهد عبثية مليئة بالاعتداء من قبل الإخوان الإرهابية، ومنها المذبحة الأولى للقضاء المصري في ظل الحكم الطائفي، بعد محاولة مرسي التدخل في السلطة القضائية بعزل النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، وتعيين نائب عام جديد، وتحسين الإعلانات الدستورية، والقوانين الصادرة عنه بحيث تكون غير قابلة للطعن عليها أمام القضاء، بخلاف تدخله المبرح لوقف عدد من المحاكمات، ومحاولة إلقاء الحكم على القضاة، وقيام أنصاره بحصار المحكمة الدستورية لإرهاب المحكمة حتى لا تنظر في حل الجمعية التأسيسية، وبتلّان مجلس الشورى كما سبق قبل ذلك حصارهم لمجلس الدولة. والاعتداء على الكاتدرائية المرسية بالعباسية كان من ضمن المشاهد التي لم تحدث في التاريخ، وكان المسئول الرئيسي عنه هو تلك الجماعة التي سعت للحكم بالشكل الطائفي. لكن يبقى المشهد الأكثر ألماً وحزناً عند جموع الشعب

المصري هو ما حدث في شهر رمضان الكريم أغسطس 2012 هو مشهد استشهائهم 16 من أبناء شعب مصر من جنود وضباط القوات المسلحة المصرية أثناء تناولهم الإفطار، وكان المسئول عن ذلك تلك الجماعة التي توأطأت وتحالفت وأفرجت عن الإرهابيين المتقاعدين من السجون ونشرتهم في أماكن حدودية. وتعددت المشاهد حتى طالت كل إعلامي وصحفي مصر من خلال حصار مدينة الإنتاج الإعلامي مرتين والاعتداء عليها، وكذا مشاهد الاعتداء على المتظاهرين في أحداث الاتحادية، مروراً بقيامهم بحرق مقر حملة «تهدد» وأنا بداخله بعد تهديدات تلقيتها بشكل مباشر من أحد قيادات حزب «الحرية والعدالة» من داخل مكتب خيرت الشاطر، وهذا المشهد لن أنساه طوال التاريخ لأنني كنت سافق حياتي. هذه

المشاهد كشفت عن الوجه الحقيقي للجماعة الإرهابية، ليظهر جلياً واضحاً خلال عام واحد للشعب المصري، فعلى مدار عام كامل نجحت حماقة الجماعة أن تظهر وجهها القبيح على مدار تاريخها وهو الاعتداء والإرهاب على كل من يختلف معهم. لو لم تكن 30 يونيو.. هل كان للجماعة أن تستمر في حكم الدولة المصرية؟

المصريون لم يسمحوا للجماعة الإرهابية بالاستمرار يوماً واحداً في حكم الدولة المصرية، بعد أن تأكدوا من العداء المباشر الذي تحمله الجماعة للوطن، بالإضافة لمحاولاتهم المستمرة للتجسس والتخابر التي حدثت من ممثليها في الحكم نفسه، وهو محمد مرسي الذي كان من المفترض أنه رئيس البلاد وقتها. فبعد وقتها كل المصريين أن تلك

جنود الجماعات الإرهابية، لم يفهموا في يوم من الأيام سر قوة مصر، وأن شعبها قادر على ابتلاعهم في يومين، هم جعلوا الشعب المصري كله في خصومة معهم، ولذلك كان الشعب المصري في المعادلة هو الخصم والحكم وصاحب القرار. وكنت متوقفاً خروج الشعب المصري، ولم أفقد الثقة يوماً في إرادة أهل بلدي، حتى ليوم واحد، فسيظل التاريخ يذكر أن المصريين يوم الثلاثين من يونيو خرجوا من كل فج عميق وأعدادهم كانت كأعداد موج البحر، يصعب حصرها، هم المصريون كما تعلمنا من التاريخ؛ وقت شذائذ الوطن، ولذلك كان التفاف الشعب حول الثورة أمراً طبيعياً، وإصرارهم على محافظتهم على الهوية المصرية، لهذا لم يتنازلوا عن مطلبهم الرئيسي الجماعة الإرهابية وذراعها مرسى في الرئاسة، واعتبار جماعته جماعة إرهابية محظورة هدّدت شعبه وقتلت أبنائه.

وما الذي نجحت الثورة في تحقيقه؟ نجحت ثورة 30 يونيو في استعادة الدولة المصرية بعد أن اختطفتها جماعة إرهابية طائفية، ونجحت في توحيد صفوف المصريين من جديد للعمل على بناء دولة عصرية حديثة تلحق بركاب التطور العالمي، ونجحت في استعادة قوة مؤسسات الدولة وتطهيرها من تلك الجماعة، ونجحت في الحفاظ على هوية الوطن بعد أن كان في طريقه إلى الهاوية، لتبدل طريقه إلى النور بعد الظلام الذي حل منذ حكم الجماعة. بعد 11 عاماً.. هل يمكننا أن نعيد تقييم 30 يونيو مرة ثانية؟

في كل عام نعيد تقييم ثورة 30 يونيو؛ ونجد أن تلك الجماعة كانت لا بد أن ترحل عن حكم مصر، ويزداد الإيمان بأن ثورة 30 يونيو إنجاز وإعجاز حقيقي، يكفي أنها قضت على وجود الجماعة الإرهابية في مصر إلى الأبد، فالمصريون ابتلعوا الجماعة الإرهابية في 3 أيام، وسيظل التاريخ يسرد بحروف من ذهب مجد المصريين وصولاتهم ضد الإرهابيين. القائد المحارب ورئيس الدولة دوران أدارهما بنجاح الرئيس عبد الفتاح السيسي، الأول في 30 يونيو والثاني الآن.. حدثنا عن هذا؟

الرئيس السيسي عاصر فترة من أهم فترات الوطن، وجعله الله قائد سفينة النجاة التي عبرت بالوطن إلى بر الأمان، ولقد أمار مرحلة ما قبل ثورة 30 يونيو بتجرد شخصي تام؛ فكان هدفه الأول حماية الوطن والدفاع عن الشعب المصري، وقدمت القوات المسلحة العديد من التضحيات فداء للشعب مصر وانحازت لمطالب المصريين، ولذلك وثق المصريون في القائد المحارب المشير السيسي وقتها، وطالبوا به رئيساً لكل المصريين، وكانت البراعة والحكمة والاجتهاد والإصرار على النجاح والبناء من أسباب نجاح الرئيس السيسي الذي تحقق على يده بناء الجمهورية الجديدة.

ملف تمكين الشباب.. من أهم الملفات التي رسختها 30 يونيو وعمل عليها الرئيس السيسي؟ الشباب كانوا هم النواة الأساسية التي اعتمد عليها الرئيس السيسي في مرحلة ما بعد 30 يونيو، وكان قائداً حقيقياً لشباب مصر، فلقد أدرك الجميع على مدار سنوات قليلة ما قبل الثورة أن الشباب طاقة ووقود

يجب توجيهه بشكل سليم للحفاظ على الأمة وبناء قدراتها، وهو ما أثبتته ثورة 30 يونيو، فكان الشباب المصري هم المتطوعين في حملة تمرد، وهم من وقفوا في الصفوف الأولى لمواجهة تلك الجماعة الإرهابية، فاهتم الرئيس السيسي بتدريب الشباب المصري، وتعظيم قدراتهم ومهاراتهم المختلفة في كافة القطاعات، وعلى مستوى الدولة المصرية ويعمل على بنائها وتطويرها والحفاظ على هويتها. فكان تأهيل وتمكين الشباب محورا استراتيجيا في بناء الجمهورية الجديدة، حيث دشّن الرئيس جسرا للتواصل باستمرار مع الشباب من أجل معرفة مقترحاتهم بشأن تطوير الدولة المصرية، فعين العديد من النماذج الشبابية في مناصب معاوني وزراء وفقا للقرار رقم 1592 لسنة 2014 الخاص بتفويض الوزراء في

الشباب كانوا هم النواة الأساسية التي اعتمد عليها الرئيس السيسي في مرحلة ما بعد 30 يونيو، لأنهم طاقة يجب أن توظف لصالح البلاد



الوطنية للشباب منذ عام 2016، تحت شعار «ابعد انطلق»، على مدار 8 سنوات متتالية، وفي 25 أبريل 2017 استجاب الرئيس السيسي لمبادرة شبابية تهدف لإجراء حوار مع شباب العالم، وانطلق منتدى شباب العالم في نوفمبر عام 2017 ليصبح منصة للشباب الملهم، وعقد 4 نسخ، والخامسة كانت تنفيذية، وفي عام 2019 ضمت حركة المحافظين عدد 39 قيادة شبابية ما بين محافظ ونائب للمحافظ من بينهم نسبة 60 في المائة من الشباب، وبلغ عدد أعضاء مجلسي النواب والشيوخ من الشباب تحت سن الأربعين، بمجلس النواب في دورته الحالية نحو 124 نائبا بنسبة 21 في المائة من إجمالي عدد النواب، وإطلاق مبادرة «أبدأ» لتوطين الصناعات الحديثة، وأيضا توفير فرص عمل للشباب، وإطلاق مبادرة «رواد» 2023 وهدفها تحفيز وإثراء ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في مصر، وإطلاق العديد من المبادرات، هدفها تدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، ومن هذه المبادرات: مبادرة «مهنتك مستقبلك»، ومبادرة «تعالى حقق حلمك»، ومبادرة «صناعات مصر»، وإطلاق مبادرة «مشروعك»، وهو يقدم قروضا ميسرة للشباب لتنفيذ مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة.

الحوار ركيزة أساسية أفرزتها ثورة 30 يونيو وأعادها الرئيس مرة ثانية في الحوار الوطني؟

منذ 30 يونيو كان لدى الفريق أول السيسي قناعة بأهمية وأولوية الحوار بين مختلف القوى والأطراف، فالحوار دائما كان أحد الأسباب الرئيسية لنجاح أي عمل، والآن الرئيس السيسي يتبع سياسة الحوار، فهو مستمع جيد، وهذا حدث في كثير من الأمور آخرها دعوته للحوار الوطني الذي ساهم بشكل كبير في إعادة الحراك السياسي والمجتمعي حول العديد من القضايا المهمة مما استرجع ذكريات ثورة 30 يونيو لأن مبدأ الحوار بدأ منذ أن اجتمع الجميع من أجل الاتفاق على مصلحة الوطن العليا يوم 3 يوليو. والآن الحوار الوطني خلق حالة غير مسبقة من التوازن والتنوع، هدفها الاختلاف من أجل الوطن وليس الاختلاف عليه؛ من أجل خلق حياة سياسية أكثر تنوعاً، وحالة نشطة من الديمقراطية في المجتمع المصري، النوع الذي يشهده الحوار الوطني لم يقتصر على القوى والتيارات المشاركة فيه فقط، بل انعكس التنوع أيضا على القضايا التي يتناولها الحوار، فقد تضمن جميع القضايا على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

رانيا سالم



حصار عناصر الإرهابية للمحكمة الدستورية



النائب محمود بدر.. عضو مجلس النواب عن «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين»:

30 يونيو.. «حتمية تاريخية»



«حتمية ضرورية» وصف استخدمه النائب محمود بدر، عضو مجلس النواب عن تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين ومؤسس حركة تهر، في حديثه عن ثورة 30 يونيو، مؤكداً أنه لم يكن لهذه الجماعة الإرهابية أن تستمر في حكم الدولة المصرية، لأنها حاولت العبث بالهوية المصرية، والعبث بتاريخ الدولة المصرية وهو أمر لم يتقبله الشعب المصري.

حوار أجرته: رانيا سالم

«بدر» توقع خروج المصريين ولكنه لم يكن يتوقع هذه الحشود وهذا التأييد ليصل إلى 30 مليون مصري، فلم تحتج الدولة المصرية لشعبها إلا ولبوا النداء، وهي عقيدة المواطن المصري على مختلف العصور، 30 يونيو أعادت الوحدة الوطنية بين الشعب المصري والجيش والشرطة، وأعادت الوحدة بين المصريين، مسلمين وأقباطا، وأعادت الدولة المصرية لهويتها ومسارها الصحيح.. وعن ذكرياته خلال أيام الثورة، ومشاهداته للأحداث ورؤيته لما ترتب على الثورة وأمر أخرى كان الحوار التالي:

بداية.. من وجهة نظرك ما الأسباب التي دفعت لحدوث ثورة 30 يونيو؟

30 يونيو جاءت لأسباب عدة، وكشاهد عيان على عام الظلام للجماعة الإرهابية، يمكننا تقسيمها لعدة محاور، الأول كيف تعاملت الجماعة الإرهابية مع معظم القطاعات والفئات في مصر بعد وصولهم لصدارة الحكم، فنجد أنهم منذ اليوم الأول أصبحوا في حالة عدا شديدة جداً مع الشعب والدولة المصرية، وكان هناك صراع مع مختلف «أجهزة الدولة».

أما على مستوى مؤسسات الدولة القضائية، فقد شنوا حرباً على السلطة القضائية في مصر، وأبرزها الإعلان الدستوري، والذي يُنصّب محمد مرسى إلهاً فوق كل السلطات، فكل قراراته غير قابلة للطعن، وإقالة النائب العام وهو خطوة لم تحدث من قبل في التاريخ المصري، وبالتالي دخلت «الإرهابية» في صدام كبير مع القضاء المصري.

وعلى المستوى القوى السياسية المصرية، كانت مصر تحكم منفردة من قبل قيادات الجماعة الإرهابية، حتى مع حزب النور كان هناك الخلاف الشهير والمستشار خالد علم الدين الذي كان مستشاراً لرئيس الجمهورية والخلاف الذي حصل بينهما، أما القوى المدنية فحدث ولا حرج على الخلاف بينهم مما دعا القوى الوطنية لتأسيس جبهة الإنقاذ، التي أعلنت رفضها لكل تصرفات الجماعة الإرهابية.

وعلى المستوى الشعبي أو الخدمي، لم تنتج «الإرهابية» في تلبية أي مطلب خدمي للمواطنين المصريين، والجميع عاصر أزمة الكهرباء والبنزين وأزمات متتالية طاحنة تصورتها أزمة رغيف العيش، حتى أبسط الأمور المعيشية لم تنتج «الإرهابية» في تحقيقها.

وبالتالي كنت شاهد عيان ومواطناً مصرياً على أن هناك حالة من الصدام مع كل فئات الشعب المصري، وكان يجب أن تنتهي هذه الحالة من الصدام الذي تسبب في غضب الشعب المصري كله، والذي خرج بنفسه ليعلن رفضه لهذه الجماعة الإرهابية.

فما كان لهذه الجماعة الإرهابية أن تستمر في حكم شعب بوعي وأصالة الشعب المصري، ودولة بقدر ومكانة وتاريخ الدولة المصرية، فعدالة الشعب المصري أعطت فرصة لهذه الجماعة عاماً كاملاً، وفي تقديرى كان عاماً كافياً وكاشفاً لوجه الحقيقي

والمساندة الشعبية لثورة 30 يونيو، بل إن هذا التأييد كان أكثر مما كنت أتوقع، فكان في تخيلي أن ينزل أصحاب الـ 22 مليون توقيع، لكن المفاجأة بأن من نزل أكثر بكثير من هذا الرقم، ما يقارب 30 مليون مصري، ولقطات الفيديو موجودة والميادين المصرية التي نورت بشعبها أبرز دليل على هذه الحشود..

ما الذي نجحت ثورة 30 يونيو في تحقيقه؟

أبرز ما حققته ثورة 30 يونيو أنها كشفت عورة الجماعة الإرهابية، فلعشرات السنين كانت تخدع الجماعة المصريين بعشرات الأقنعة من المظلومية والاضطهاد وأنها تمتلك الحلول لجميع المشكلات، لكن 30 يونيو كشفت هذه الأكاذيب بأكملها، وأوضحت للمصريين أن هذه الجماعة ما هي إلا مجموعة من القتلة والإرهابيين والسفاحين، و30 يونيو نجحت في إظهار قوتهم الحقيقية وأنهم أقلية منظمة وليس أكثرية كما يروجون لأنفسهم، فطالما لعبوا على الخلافات بين القوى السياسية لإظهار كثرتهم العددية، ولكن حينما نزل الشعب المصري بأكمله في الميادين ظهرت ضالة هذه الجماعة وأنهم أقلية الأقلية، فهم لا شيء يذكر في تعداد المصريين، كما أن 30 يونيو أعادت الوحدة الوطنية بين الشعب المصري والجيش والشرطة، وأعادت الوحدة بين المصريين مسلمين وأقباطا، وأعادت الدولة المصرية لهويتها ومسارها الصحيح.

بعد مرور 11 عاماً على هذه الثورة الشعبية.. هل لنا أن نقيم 30 يونيو؟

بعد 11 عاماً على ثورة 30 يونيو، كل عام يمر يؤكد أن توجه الشعب المصري صحيح في الإطاحة بهذه الجماعة الإرهابية وفي القيام بثورة 30 يونيو، فالأحداث الكبرى التي مرت على الدولة المصرية والملفات الكبرى التي تعاملت معها خلال هذه الفترة أن بعد 11 عاماً فإن ثورة 30 يونيو كانت حتمية تاريخية.

وأقرب مثال كيف كان سيتم التعامل مع ملف التهجير القسري في حالة اندلاع الحرب في غزة لو لم تتم ثورة 30 يونيو، فإظن أنه لو كانت الجماعة الإرهابية على رأس السلطة لساهمت في ملف التهجير القسري، ولأعطت سيئاً على طبق من فضة للعدو، والشعب طالب بعزل مرسى وجماعته»، وهو ما حدث.

هل توقعت هذا التأييد الشعبي لثورة 30 يونيو؟

كان لدى ثقة كبيرة في أن الشعب المصري لن يترك دولته للجماعة الإرهابية، وأنه سيحتشد بشكل سلمى مطالباً لها بأن تتنحى عن حكم دولته، فلم تحتج الدولة المصرية لشعبها إلا ولبي النداء، وهذه عقيدة المواطن المصري على مختلف العصور، وطالما أن الشعب المصري نزل وطالب بعزل الجماعة الإرهابية فالقوات المسلحة ذراع شعبها القوي لن تدخله، فالقوات المسلحة بيت الوطنية المصرية تتحرك طالما تحرك الشعب المصري.

لهذا كنت متفانلاً وكنت متوقعاً هذا التأييد والالتفاف

30 يونيو أكدت الوحدة بين المصريين وأعادت الدولة المصرية لهويتها ومسارها الصحيح

يؤكد وطنية القوات المسلحة المصرية، وهو أمر ليس بجديد عليها، الدور التاريخي لقياداتها، فالمشير عبدالفتاح السيسي هو ابن المؤسسة العسكرية المصرية التي لم تخذل يوماً المصريين، وعن قرب وكل متابع كان يرى مدى التأييد والدعم الكامل الذي قدمته السفارة الأمريكية في مصر أن باترسون وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية للجماعة الإرهابية، وربما التهديد والتلويح الواضح من الولايات المتحدة الأمريكية قبل اجتماع 3 يوليو وأن أي تحرك لن يتم الاعتراف به.

ومع ذلك كان هناك قائد وطني، واستحضر هنا يوم 3 يوليو حينما أراد وزير الخارجية الأمريكية الاتصال به ورفض التواصل أو يخبره بالقرارات التي تم الإجماع عليها من القوى الوطنية، وهو موقف من عشرات المواقف التي تحسب للمشير عبدالفتاح السيسي أنه لم ينظر إلا لمصلحة الدولة المصرية، ومصلحة الشعب المصري والانحياز لإرادته في مواجهة هذه الجماعة، فلم يهر اهتماماً للتهديدات أو الاستقواء بالخارج والولايات المتحدة الأمريكية من قبل الجماعة الإرهابية.

ولا يخفى على أحد أن الجماعة الإرهابية استقوت بالولايات المتحدة الأمريكية، والشعب المصري استقوى بالقوات المسلحة المصرية وقائدها الفريق أول عبدالفتاح السيسي، فما كان من الفريق أول عبدالفتاح السيسي إلا أن يستقوى بالشعب المصري في مواجهة استقواء الجماعة الإرهابية بالأمريكان، ونجح في العبور بالدولة المصرية والشعب المصري ليصل لبر الأمان رغمًا عن كل الملايسات والظروف، فبعد انتصاره وانحيازه للشعب المصري تم ممارسة حجم كبير من الضغوط عليه للدرجة التي لم تعترف بعض الدول بثورة 30 يونيو، وهو ما لمسته في مقابلة كاستن اثنتين منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي التي تحدثت عن ضرورة عودة مرسى للحكم، وهو ما يكشف أن المشير عبدالفتاح السيسي نجح في أن يعبر بسبينة 30 يونيو إلى بر الأمان.

وماذا عن الرئيس عبدالفتاح السيسي؟

الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي تصدى لحكم الدولة المصرية بإرادة الشعب المصري عبر تسلم وتسليم للسلطة مع الرئيس المستشار عدلى منصور، الشعب المصري أيده وسانده

في ظل ضغوط دولية وحرب من الإرهاب وبناء جمهورية جديدة، وهنا أقصد الوضع الداخلي، وفقاً لمؤشرات التنمية في كل ملف، البنية التحتية والإسكان والنقل والطرق والمدن الجديدة والصحة والسياحة، وتم التعامل مع هذه الملفات بمنطقة المعالج والتأسيس السليم ليس مجرد مسكنات أو إصلاحات ظاهرية.

ولا يمكننا أن نغفل مبادرة حياة كريمة، والفلسفة القائمة عليها، أن توفر حياة كريمة لكل مواطن مصري في القرى والنجوع والمراكز، حياة كريمة على كافة الجوانب في غذاء وصحة وكهرباء وصرف صحي والغاز الطبيعي وتعليم، فحياة كريمة هي مبادرة اجتماعية نجحت في الوصول لكافة المصريين، وتمثل نقلة نوعية للمصريين.

ما تعقيبك على الخطوات التي اتخذتها القيادة السياسية في ملف تمكين الشباب الذي يعتبر من أهم الملفات التي رسّختها 30 يونيو؟

«تمكين الشباب»، واحد من أهم الملفات التي عمل عليها الرئيس عبدالفتاح السيسي من اليوم الأول لتوليته الرئاسة، والآن يوجد 140 شاباً داخل البرلمان المصري، منهم نواب معاونون شباب في الوزارات المختلفة ونواب محافظون من الشباب من تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين أو من البرنامج الرئاسي والأكاديمية الوطنية للتدريب، ومؤتمرات الشباب ومنتمى شباب العالم، حيث شهدت حوارات مباشرة وحديثاً بين الشباب وبين رئيس الجمهورية وقيادات الدولة، والتي نتج عنها أمور إيجابية جداً مثل لجنة العفو الرئاسي.

الحوار ركيزة أساسية أفرزتها ثورة 30 يونيو وأعادها الرئيس مرة ثانية في الحوار الوطني.. كيف ساهمت 30 يونيو في ترسيخ آليات الحوار؟

في افتتاح جلسات الحوار الوطني، واحدة من المشاهد الالفة بالنسبة لي أنه تقريباً الغالبية العظمى من الجمهور السياسي لثورة 30 يونيو كان حاضراً، فكتلة 30 يونيو كانت حاضرة في الجلسة الافتتاحية للحوار الوطني، وجوه كثيرة جداً، وعلى الرغم من أننا اختلفنا كثيراً من الأمر، وربما أن كلاً مناه توجهه الأيديولوجي ولكن بدعوة الرئيس للحوار الوطني تم جمعنا مرة أخرى، للمناقشة حول هذه الخلافات، وهو أمر مهم جداً أن نجلس ونستمع لبعض وأن نتحاور، حتى نصل إلى أرضية مشتركة.

والحوار الوطني إحدى النتائج المهمة في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية وحتى المجتمعية، وهو واحد من أهم الرؤى التي يؤمن بها الرئيس عبدالفتاح السيسي ونجح في تطبيقها على أرض الواقع وتحويلها إلى ركيزة للعمل السياسي في الجمهورية الجديدة.



محمد نبوى.. أحد مؤسسى حركة «تمرد»:

حوار «يونيو» مستمر فى الجمهورية الجديدة



قال محمد نبوى، المتحدث الإعلامى، وأحد مؤسسى حركة «تمرد» إن الحشود والمسيرات التى قادها الشعب فى 30 يونيو عبرت عن رفضه للجماعة الإرهابية وأذرعها الخبيثة، فكان التخطيط أن ينزل 15 مليوناً لإسقاط مرسى، لكن المفاجأة أن 22 مليوناً فأكثر وقعوا على الاستمارات بإسقاط مرسى وجهامته الإرهابية. وأكد فى حوار مع «المصور» أن الحوار كان الركيزة الأساسية لثورة 30 يونيو، حيث بدأ الحوار فى إقناع المجتمع بجرائم «الإرهابية»، مروراً بالحوار بين كافة القوى السياسية وصولاً للحوار مع مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية والقوات المسلحة والشرطة، ليستمر الحوار كركيزة لبناء الجمهورية الجديدة.



كيف جاء التخطيط لفكرة الدعوة لمظاهرات ليوم 30 يونيو؟
الأمر لم يكن فى حاجة لتخطيط، فكان الوضع مأساوياً، عام مظالم بحق، فالجميع كان لديه غضب من حكم الإخوان وتمكنهم من الرئاسة بوجود محمد مرسى فى صدارة الحكم، وأخونة وتفكك الدولة، وظهور الميليشيات الإخوانية التى تجاهى الدولة، وهذه الأمور مجمعة كانت واضحة للجميع، وكانت الدافع الرئيسى وراء خروج جموع الشعب المصرى التى أعلنت اعتراضها على الجماعة الإرهابية وبعدها باقى الدول العربية التى أعلنت رفضها للجماعة الإرهابية، وهو ما أثبت للجميع أن ما فعله الشعب المصرى كان «صح». فخروج الملايين فى الميادين عبر عن رأى جمعى للشعب المصرى، لكنه كان فى انتظار شرارة ليعلن فيها عن رفضه لهذه الجماعة الإرهابية، وحينما ظهر شباب مصرى يعلن تمرده على الجماعة وأذرعها الخبيثة بادر الجميع للالتفاف حول هؤلاء الشباب، وهو ما يؤكد على فطنة الشعب المصرى، واستشعاره الخطر القادم نحو دولته وهويته، فالشعب تمرد على الجماعة الإرهابية، وبدأت حملة توقيعات تطالب بعزل مرسى، عبر دعوة للتظاهر فى 30 يونيو بمناسبة مرور سنة على حكمه، وهى فكرة مصطفى السويسى، وكانت فكرة عبقرية، وهى «سبوية مرسى وهنا كان التحديد ليوم 30 يونيو.

وماذا حدث بعد ذلك؟

صياغة استمارة تمرد كانت بلغة عامية تميل إلى الانضباط لغوياً، حتى تصل لأكبر عدد من الناس، وكانت الاستمارة تنص على عزل مرسى واختيار رئيس المحكمة الدستورية لتولى الحكم لحين إجراء انتخابات رئاسية، وكان الموضوع حلماً كبيراً صعباً تحقيقه، وكنا نهدف إلى تحريك الشارع المصرى، ولم تكن نتوقع أن يكون الشعب سبق الجميع فى المطالبة بعزل مرسى وجماعته الإرهابية. فالشعب المصرى أعلنها للجميع عبر توقيعه على الاستمارة بداية من يوم واحد مايو بميدان التحرير الذى شهد مساندة وتأييد الشعب لفكرة عزل الجماعة الإرهابية، الأمر لم يقتصر على ميدان التحرير: لكن بدأ المصريون فى محافظات مصر جميعاً التواصل مع الحملة عبر صفحة «الفيس بوك». كان هدفنا جميع 15 مليون توقيع تطالب بعزل «الإرهابية»، وذلك لأنه فاز فى الانتخابات بما يزيد على 13 مليوناً، فأردنا أن نقول إن شرعيته تم إسقاطها بمطالبة 15 مليون مصرى بعزله، وكانت كل استمارة بالاسم ورقم البطاقة ورقم التليفون، وهو ما يؤكد على صدق هذه الاستمارات، لكن



المفاجأة أننا حصلنا على تأييد سريع، ففى أقل من 15 يوماً حصلنا على 5 ملايين توقيع، فوثيرة الغضب الشعبى من «الإرهابية» كانت تتصاعد بشكل كبير، ف30 يونيو المشروع الوطنى الحقيقى الذى نجح فى جمع المصريين على هدف واحد، هو الحفاظ على الهوية الوطنية المصرية.

وماذا عن يوم 30 يونيو نفسه؟

قبل 30 يونيو بأسبوعين، بدأ أعضاء حملة تمرد فى وضع خطة تحركات خروج المظاهرات فى الميادين المختلفة، فكان 30 يونيو يوم الأحد، وكان يعقبه بما يزيد على شهر دخول شهر رمضان الكريم، وكان هناك تخوف من عدم النزول لأنه يوم عمل وفى بداية الأسبوع، ودرجة الحرارة مرتفعة، وكان الاعتياد وقتها أن المظاهرات يوم الجمعة، ولهذا كانت الدعوة 5 المغرب، حتى يتمكن الجميع من إنهاء ساعات العمل ويمكنه المشاركة فى المظاهرات، وبدأ التواصل مع كافة وسائل الإعلام، على أن يكون الهتاف «يسقط حكم المرشد»، ورغم التفاف الملايين حولنا لكن كان لدينا تخوف من نزولهم فى الشوارع والميادين فى 30 يونيو. وفى يوم 29 يونيو 2013 تم عقد مؤتمر بنقابة الصحفيين للإعلان عن الأرقام النهائية للاستمارات والتى بلغت 22 مليوناً و134 ألفاً و465 توقيعاً لإسقاط مرسى وجماعته الإرهابية، وبعدها قررنا أن يخرج كل عضو من أعضاء الحملة على رأس مسيرة ليقم توزيعنا على مسيرات ميدان التحرير وقصر الاتحادية وقصر القبة.

لِفاجأ الجميع بالحشود فى الميادين منذ صباح يوم 30 يونيو، لتكتمل الميادين على آخرها مع عصر 30 يونيو، ولم تكن نتوقع هذا الحجم من الحشود والجماهير حتى قبل بدء المظاهرات التى حددناها الساعة 5 مساءً، وهنا فقد مرسى شرعيته مع هذه الحشود التى طالبت بإسقاطه هو وجماعته الإرهابية. والحشود استمرت للفجر، ولم تنته ولكن استمرت على مدار ثلاثة أيام وتحديداً بعد

أنصار الجماعة الإرهابية كان لديهم رسالة واضحة

«إما أن نحكمكم أو نقتلكم»

الفريق أول السيسى ضابط جيش مقاتل تولى المهمة، ونجح فى هذه المهمة التى وكلت إليه، ونجح فى تنفيذ إرادة شعب والحفاظ على هوية وطن، وانحازت القوات المسلحة لمصلحة الوطن، وانحاز السيسى للمشروع الوطنى والإرادة المصرية وهو أمر سيكتبه التاريخ، فالدور الذى قام به فى 30 يونيو لن ينساه أحد.

هل الثورة رسخت لمبدأ الحوار؟

الثورة كانت قائمة فى الأساس على حوار مع الشعب المصرى، الذى اقتنع بسرقة دولته وقرر المحاربة من أجلها، ثم حوارات أخرى مع كافة القوى السياسية، لنصل بعد ذلك إلى 3 يوليو وعزل الإخوان وصولاً إلى ما نحن فيه الآن من جلسات «الحوار الوطنى» لخدمة وتحقيق أهداف الجمهورية الجديدة.



بقلم:

إيمان رسلان

كانت الاستعدادات لـ30 يونيو 2013 من قبل المعارضة لحكم الإخوان يعلمها الجميع فى الخارج، وفى الداخل خاصة من فى الحكم، أى لم تكن نشاطاً سرياً، فهناك أن دعت إليها حركة «تمرد» والجمعة الوطنية للإنقاذ، فى الذكرى السنوية الأولى



ماذا لو؟

الضرورة، وربما هدية السماء للمصريين ليكتشفوا غيابهم وضالعة فكرهم الإدارى والسياسى، وأن شعارات الدين والتدين والحجاب يا أختاه واللجة وغيرها هى شعارات للسيطرة دون أى فكر حقيقى وراءها، أى شعارات للتخيز والتعظيم مثلاً يرتدى اليهودى الطاقية وغيرها من المظاهر، فقد كشف عام حكمهم عن تدين شديد فى الوعى السياسى والإدارى وأصول فنون الحكم أو الإدارة بالمحاسبين والمعوالة وليس الكفاءة، فليس لديهم كوادر حقيقية تمتلك حسن الإدارة أو مواجهة الأزمات وهى كثيرة، ولا يملكون إلا أكليشيات من أقاويل عامة مثل «الإسلام هو الحل» من أجل السيطرة فقط، والغريب أنهم كانوا يمتلكون المليارات من الأموال والجمعيات والبعثات حتى فى الخارج، ورغم ذلك كان هناك تدين فى الكفاءة انعكس فى استمرار الأزمات الحياتية والخدمات للمواطنين، والأهم هو محاولة فرض تغييرات على الشخصية المصرية وللغالبية منهم واقضاء متعمد للمختلفين معهم، ليس فى الدين فقط بل داخل نفس الدين.

لذلك كان منطقياً أن يستشعر المصرى الغضب وخطورة الأمر على وسطيته وسلميته، وأن يتحشد الشعب ضدهم، خاصة أن الشعب كان فى حالة فوران ثورى خلال عامين كاملين منذ ثورة 25 يناير 2011. ولا أبالغ فى القول إذا قلت إن أغلبية الشعب المصرى كانت فى حالة حراك ورغبة فى التغيير، ولذلك كنت بالشارع أكثر من مرة فى الأسبوع الواحد وأياماً متتالية منذ تولى الإخوان المنصب الأهم بمناصبه مرور 100 يوم على حكم «مرسى» ثم الإعلان الدستورى المؤله، أى الذى يعطى للرئيس صلاحيات شبه مقدسة وهو الذى رفض الغاءه، بل كان هناك عنف متعمد تجاه المختلف معهم والمتظاهرين ضد الإخوان، لكن يبقى السؤال غير التاريخى ولكنه افتراضى ممكن، وهو: ماذا لو لم يحكم الإخوان مصر؟ وهو سؤال واجب على كل مهتم بالوطن وأحواله، إذا لم يحكم الإخوان مصر بعيداً عن مؤامراتهم فى الثورة وبعدها، فهم أول من لعبوا منفردين رغم ادعاء التعاون مع التيارات السياسية والشبابية، وهم أول من رفعوا شعارات غزوة الصناديق فى أول استفتاء عقب الثورة، وأقاموا مظاهرات التأييد بشعار «يا مشير أنت الأمير».. إذن سعيهم إلى السلطة والانفراد بها كان واضحاً، ولكن الأكثر أهمية أنهم حاولوا الترويج بأن عام حكمهم كان حكم

الضرورة، وربما هدية السماء للمصريين ليكتشفوا غيابهم وضالعة فكرهم الإدارى والسياسى، وأن شعارات الدين والتدين والحجاب يا أختاه واللجة وغيرها هى شعارات للسيطرة دون أى فكر حقيقى وراءها، أى شعارات للتخيز والتعظيم مثلاً يرتدى اليهودى الطاقية وغيرها من المظاهر، فقد كشف عام حكمهم عن تدين شديد فى الوعى السياسى والإدارى وأصول فنون الحكم أو الإدارة بالمحاسبين والمعوالة وليس الكفاءة، فليس لديهم كوادر حقيقية تمتلك حسن الإدارة أو مواجهة الأزمات وهى كثيرة، ولا يملكون إلا أكليشيات من أقاويل عامة مثل «الإسلام هو الحل» من أجل السيطرة فقط، والغريب أنهم كانوا يمتلكون المليارات من الأموال والجمعيات والبعثات حتى فى الخارج، ورغم ذلك كان هناك تدين فى الكفاءة انعكس فى استمرار الأزمات الحياتية والخدمات للمواطنين، والأهم هو محاولة فرض تغييرات على الشخصية المصرية وللغالبية منهم واقضاء متعمد للمختلفين معهم، ليس فى الدين فقط بل داخل نفس الدين.

لذلك كان منطقياً أن يستشعر المصرى الغضب وخطورة الأمر على وسطيته وسلميته، وأن يتحشد الشعب ضدهم، خاصة أن الشعب كان فى حالة فوران ثورى خلال عامين كاملين منذ ثورة 25 يناير 2011. ولا أبالغ فى القول إذا قلت إن أغلبية الشعب المصرى كانت فى حالة حراك ورغبة فى التغيير، ولذلك كنت بالشارع أكثر من مرة فى الأسبوع الواحد وأياماً متتالية منذ تولى الإخوان المنصب الأهم بمناصبه مرور 100 يوم على حكم «مرسى» ثم الإعلان الدستورى المؤله، أى الذى يعطى للرئيس صلاحيات شبه مقدسة وهو الذى رفض الغاءه، بل كان هناك عنف متعمد تجاه المختلف معهم والمتظاهرين ضد الإخوان، لكن يبقى السؤال غير التاريخى ولكنه افتراضى ممكن، وهو: ماذا لو لم يحكم الإخوان مصر؟ وهو سؤال واجب على كل مهتم بالوطن وأحواله، إذا لم يحكم الإخوان مصر بعيداً عن مؤامراتهم فى الثورة وبعدها، فهم أول من لعبوا منفردين رغم ادعاء التعاون مع التيارات السياسية والشبابية، وهم أول من رفعوا شعارات غزوة الصناديق فى أول استفتاء عقب الثورة، وأقاموا مظاهرات التأييد بشعار «يا مشير أنت الأمير».. إذن سعيهم إلى السلطة والانفراد بها كان واضحاً، ولكن الأكثر أهمية أنهم حاولوا الترويج بأن عام حكمهم كان حكم



البابا تواضروس الثاني



شيخ الأزهر أحمد الطيب



الرئيس السابق عدلى منصور

أيضاً إلى معاناة الشعب المصري، وأنه لم يجد من يرفق به أو يخنو عليه، وقد أهملت القوات المسلحة في بيانها هذا مهلة 48 ساعة للجميع لتلبية مطالب الشعب. أثار إصدار هذا البيان فرحة واضحة في المطالبين بإسقاط الرئيس الإخواني في جميع أنحاء البلاد واستمرت صيحات "الجيش والشعب إيد واحدة".

المستشار عبد المجيد محمود
يوم 2 يوليو أصدرت محكمة النقض حكماً ببطلان تعيين النائب العام طلعت عبد الله الذى شغل المنصب بعد عزل الرئيس الإخوانى لعبد المجيد محمود. ووقعت اشتباكات فى محيط جامعة القاهرة استمرت إلى صباح اليوم التالى، وقد أدت إلى مقتل 22 شخصاً.

يوم 3 يوليو مظاهرات من المصريات يرفعن الكارت الأحمر لمرسى، وأعلن المتحدث العسكرى العقيد أحمد على أن قيادة القوات المسلحة تجتمع بقيادات سياسية ودينية وشبابية، وأضاف أن بياناً هاماً سيصدر عن القيادة العامة للقوات المسلحة بعد انتهاء الاجتماعات.

بعد اجتماع لقادة القوات المسلحة مع قوى سياسية ودينية وشبابية، فى حوالى التاسعة مساءً بتوقيت القاهرة، أذاع التلفزيون الرسمى بياناً ألقاه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسى، أنهى فيه رئاسة محمد مرسى، وعرض خارطة طريق سياسية للبلاد اتفق عليها المجتمعون، تتضمن تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلى منصور حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

حكومة كفاءات وطنية
وأوضح البيان أن له سلطة إصدار إعلانات دستورية، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية وتشكيل لجنة من التيارات السياسية وخبراء الدستور لمراجعة دستور 2012، الذى غُطِل مؤقَّتاً. وجاء فى البيان أيضاً دعوة المحكمة الدستورية العليا إلى سرعة إصدار قانون انتخابات مجلس النواب. وحضر ذلك الاجتماع كل من: عبد الفتاح السيسى، محمد البرادعى، شيخ الأزهر أحمد الطيب، والبابا تواضروس الثانى، وممثل عن حزب النور، وممثل عن حركة ترمز.

طالب المتظاهرون المعارضون للرئيس الإخوانى الأسبق بتدخل الجيش للاستجابة لمطالبهم، ورددوا هتاف: "إنزل يا سيسى مرسى مش رئيسى"، وقد أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة عدة بيانات تمهل فيها الرئيس الإخوانى الأسبق لى يحل خلافاته مع معارضيه ولا يستبدل لحل الأزمة، ولكن أعلن مرسى رفضه لها. وفى 3 يوليو 2013 قاد وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسى انقلاباً لإزاحة مرسى من السلطة ووقف العمل بالدستور.

وأعلنت القوات المسلحة انحيازها لمطالب الشعب، وجاءت هذه الخطوة بعد أن أكد الجيش أن إندازاته للحكومة بحل خلافاتها مع المعارضين لمنع حدوث حرب أهلية قد تم تجاهله. ودعا التحالف الوطنى لدعم الشرعية لمظاهرات مضادة ترانمت مع اعتمام معارضى الرئيس الإخوانى بميدان التحرير تنديداً بسياساته ومطالبته بالتنحى وإعلان انتخابات رئاسية جديدة.

وقد عاصرنا هذه الأيام ومنذ ذلك الوقت البعيد ويتم كل صباح بناء صرح جديد من صروح مصر المعاصرة التى يقودها بكفاءة واقتدار وموضوعية ووطنية الرئيس عبد الفتاح السيسى.

دعا شيخ الأزهر أحمد الطيب فى بيان له كل المصريين إلى تحمل مسئوليتهم أمام الله والتاريخ والعالم. وحذر من الانجراف إلى الحرب الأهلية التى بدت ملامحها فى الأفق

مطالبين بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وقد تركزت التجمعات فى ميدان التحرير وفى الميادين الرئيسية فى عدد كبير من المحافظات، فيما خرج أنصار مرسى فى تظاهرات مؤيدة له فى أماكن مختلفة أهمها فى ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر والنهضة بالجيزة.

"تمرد" تظاهرات
فى القاهرة قامت حركة تمرد بالتظاهر أمام قصر الاتحادية، وعرض الاستمارات التى وقعها عدد كبير من المصريين، بلغ 22 مليون بحسب ما أعلنته الحركة، مطالبة بعزل الرئيس الإخوانى.
فى يوم 1 يوليو أصدر وزير الدفاع المصرى الفريق أول عبد الفتاح السيسى بياناً فى الرابعة عصرًا، ذكر فيه مظاهرات وخروج شعب مصر العظيم، وأنه من المحتم أن يتلقى الشعب رداً على حركته، وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدراً من المسؤولية فى هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن.
وأشار البيان إلى أن القوات المسلحة لن تكون طرفاً فى دائرة السياسة أو الحكم. وأن الأمن القومى للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التى تشهدها مصر. البيان أشار

أحد النقابات أكد لى أن السفارة الأمريكية تتصل بهم وترجوهم عدم النزول فى المظاهرات. وأن بعض هذه الاتصالات تمت من السفارة أن باترسون شخصياً. وشملت الاتصالات أقياط المهجر ليلعبوا دوراً فى تهدئة المسيحيين المصريين وإبعادهم عن التظاهر ضد الإخوان. فهاذا كانت تريد أمريكا من مصر فى ذلك الوقت؟



آن باترسون

الفتاح السيسى إنهاء حكم الرئيس الإخوانى، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلى منصور الذى رقى الفريق أول عبد الفتاح السيسى إلى رتبة المشير بعد ثمانية أشهر.

حرق مكاتب الإخوان
وفى اليوم الأول من التظاهرات وقع قتلى وجرحى، وأحرقت مكاتب لجماعة الإخوان التى كان مقرها فى المقطم بالقاهرة. الاشتباكات عند مقر الإخوان فى المقطم أوقعت 10 من القتلى. وفى عصر اليوم التالى 1 يوليو، أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بياناً يمهّل القوى السياسية مهلة مدتها 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخى، وذكر البيان أنه فى حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها فى أعقاب ذلك.

فى 3 يوليو، وبعد انتهاء المهلة التى منحتها القوات المسلحة للقوى السياسية، فى التاسعة مساءً، وبعد لقاء مع قوى سياسية ودينية وشبابية، أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسى وقتها والمشير فيما بعد، إنهاء حكم الرئيس الإخوانى، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلى منصور إدارة شؤون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، مع جملة إجراءات أخرى تم الإعلان عنها وتبع ذلك البيان احتفالات فى ميدان التحرير وعدد من المحافظات المصرية.

بعد تنحى مبارك
تولى الرئيس الإخوانى رئاسة الجمهورية بعد فترة أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد عقب سقوط حكم محمد حسنى مبارك الذى أعلن تنحيه عن الحكم بعد 18 يوماً من التظاهرات، وتأسست حركة تمرد فى 26 أبريل 2013، وهى حركة تجمع توقعيات من المصريين لسحب الثقة من محمد مرسى، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. أعلنت الحركة عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من مرسى، ودعت هؤلاء الموقعين للتظاهر يوم 30 يونيو. وقد تجاهل مرسى هذه التوقعيات ورفض إجراء الانتخابات المبكرة واصفاً إياها بالمطالب العيثة. ورفضت المعارضة دعوة محمد مرسى للحوار وتشكيل لجنة لتعديل الدستور، وذلك فى خطاب امتد لساعتين ونصف.

البرادعى وبيان المعارضة
وتلا محمد البرادعى بيان جبهة الإنقاذ المعارضة، وقال إن خطاب محمد مرسى عكس عجزاً واضحاً عن الإقرار بالواقع الصعب الذى تعيشه مصر بسبب فشله فى إدارة شؤون البلاد منذ أن تولى منصبه قبل شهور. وتمسكت الجبهة بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

دعا شيخ الأزهر أحمد الطيب فى بيان كل مصرى إلى تحمل مسئوليته أمام الله والتاريخ والعالم. وحذر من الانجراف إلى الحرب الأهلية التى بدت ملامحها فى الأفق، والتى تُخذر بعواقب لا تليق بتاريخ مصر ووحدة المصريين ولن تغفرها الأجيال لأحد. ودعا بابا الأقباط الأرثوذكس تواضروس الثانى المصريين إلى التفكير والتجاوز معاً وطلب منهم الصلاة من أجل مصر.

فى 30 يونيو تجمع عدد كبير من معارضى نظام الرئيس الإخوانى فى الذكرى الأولى لتولييه منصب رئيس الجمهورية



عندما كانت مصر كلها فى الطريق إلى 30 يونيو

عن فتح سجن وادى النطرون. وأن 11600 سجين هربوا من السجون وقد ظلوا لفترة هاربين. وتطلب المحكمة من النيابة التحقيق مع 11 قيادة من الإخوان من بينهم محمد مرسى. وإبلاغ الإنترنتول بضرورة ضبط وإحضار عناصر حماس وحزب الله التى هربت إلى غزة وإلى لبنان حتى تتمكن المحكمة من محاكمتهم وإصدار أحكام ضد الجناة. لأن المحكمة ليس من سلطاتها إجراء التحقيقات ولا تحريك القضايا ولا مخاطبة الإنترنتول.

مظاهرات 30 / 6
جرت ثورة 30 يونيو 2013 فى مصر فى كل محافظاتنا، نظمها الشعب المصرى احتجاجاً على حكم الرئيس الإخوانى ولم تنته إلا برحيله. الذين قادوا الطوفان كثيرون ومنهم حركة تمرد وجبهة الإنقاذ الوطنى، كما دعت لها عدة قنوات مصرية مؤثرة كقناة الفراعين.

توقيت المظاهرات كان محدداً مسبقاً منذ أسابيع. قدرت هيئة الإذاعة البريطانية" بى بى سى" عدد المحتجين بنحو 4 ملايين متظاهر، بينما قالت مصادر أخرى أنهم بلغوا " 14 مليون أو 30 مليون متظاهر". وطالب المتظاهرون برحيل الرئيس الإخوانى الذى أمضى عاماً واحداً فى الحكم، متهمين إياه بالفشل فى إدارة البلاد. وردد المتظاهرون هتافات: يسقط حكم المرشد، ويسقط تجار الدين، وارحل يا مرسى.

فى يوم 3 يوليو، أعلن وزير الدفاع وقتها الفريق أول عبد

كانت مصر كلها فى الطريق إلى 30/6/2013. فى الإسماعيلية صدر الحكم فى قضية تهريب المسجونين من سجن وادى النطرون. ثم وقعت مذبحة براوية أبو مسلم التابعة لقرية أبو النمرس بالهرم. ثم تحدث الفريق أول عبد الفتاح السيسى وزير الدفاع عن موقف القوات المسلحة مما يجرى فى مصر.

قال حكم محكمة الإسماعيلية إن جماعة الإخوان هى المسئولة

يوسف القعيد
yalkaied@yahoo.com

ويتحاوروا ويوقفوا هذا التناحر السياسى وإلا فإن القوات المسلحة ستقوم بدورها المنوط بها فى حفظ استقرار مصر. كانت مصر فى الطريق إلى 6/30 تنتظر زيارة جون كيرى. وتتوقع المعارضة أن يشهد وجود كيرى إعلان مرسى حزمة من الإجراءات يمكن أن تخفف من آثار تظاهر المصريين ضد الإخوان فى آخر هذا الشهر. مثل احتمال إقالة الحكومة والتفكير فى حكومة جديدة. والوعد بدستور جديد. والتشاور مع المعارضة فى مستقبل البلاد.

قال لى مسيحي مصرى إن السفارة الأمريكية تتصل بهم وترجوهم عدم النزول فى المظاهرات. وأن بعض هذه الاتصالات تمت من السفارة أن باترسون شخصياً. وشملت الاتصالات أقياط المهجر ليلعبوا دوراً فى تهدئة المسيحيين المصريين وإبعادهم عن التظاهر ضد الإخوان. فهاذا كانت تريد أمريكا من مصر فى ذلك الوقت؟

وفى روايات أخرى للحدث:



الكتبة بجنر القلب

بقلم:

ما جرى فى زاوية أبو مسلم من اعتداء الإخوان على مجموعة من المصريين كانوا يستعدون للاحتفال بليلة النصف من شعبان وقتل 4 أشخاص. شهود العيان قالوا إن من قادوا الهجوم جماعات من الإخوان. وبعض البلطجية.
أما تفسير ما جرى فهو أن خطاب الرئيس الإخوانى فى الاستاد الذى أعلن فيه قطع العلاقات مع سوريا فتح الباب أمام صراع مذهبى فى مصر "سنى - شيعى" يمكن أن تسيل فيه الدماء. أهم من التفسير السابق فكرة شغل الرأى العام بقضية جانبية تبع الناس عن التظاهر يوم 6/30.

الرئيس السيسى يتحدث
الفريق أول عبد الفتاح السيسى كان يتحدث فى حفل تخرج فى الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة. كان يستمع إليه عدد كبير من الضباط والجنود. كان يقرأ بعض الفقرات من ورقة أمامه ويرتل الباقي من ذهنه. لكن خطورة ما قاله إنه أهمل الفرقاء السياسيين فى مصر أسبوعاً ينتهى 6/30 ليتناقشوا

بجانب توفير المواد الغذائية مع توفير التأمين لنقل القضية إلى مقر اللجان الانتخابية المختلفة، بجانب تأمين نقل أوراق الامتحانات للمرحلة الثانية، وهي أعمال غير تقليدية قامت بها القوات المسلحة من أجل مساندة كافة جهات الدولة، من أجل ضمان استمرار عمل مؤسسات الدولة وعدم تأثرها أو توقفها، مؤكداً أنه إبان ثورة 30 يونيو 2013 كان هناك عدد كبير من دول العالم التي رحبت بالثورة، منها دول خارج المنطقة العربية، مع وجود عدد قليل جداً من الدول التي لم تعترف في البداية بالثورة، لكن سرعان ما غيرت تلك الدول من موقفها خلال فترة زمنية ليست بكبيرة وأصبحت من المشيدين بالتجربة المصرية، موضحاً أن العالم قد تغير بصورة واضحة لصالح ثورة 30 يونيو بعدما رأوا حجم الإنجاز على الأرض، ولعل خير مثال على ذلك الموقف التركي الذي تغير 360 درجة خلال سنوات قليلة.

وشدد "الحلبي" على أهمية معركة الوعي التي دائماً ما ينادي بها الرئيس السيسي خلال مختلف اللقاءات، إيماناً بأهمية التوعية لمحاربة أي محاولات من شأنها إعادة العناصر الإرهابية للمشهد مرة أخرى، فالشعب المصري أصبح أكثر فاعلية لرفض عناصر الإخوان الإرهابية، مع التأكيد على عدم قبولهم على استخدام الدين لتحقيق مصالح لأجندات خارجية أو لصالح الجماعة فقط، إلا أن عملية التوعية يجب أن تكون مستمرة ومتطورة ومواكبة للأجيال، حتى لا تتكرر التجربة مع الأجيال القادمة والتي لم تعيش آثار تلك الفترة.

وسلط "الحلبي" الضوء على أهمية الرسالة الإعلامية للتوعية والتأكيد على أكاذيب ودعاءات الجماعة المختلفة، مع توصيل كافة جهود الدولة المبذولة لصالح تنمية الدولة والارتقاء بها وتوفير حياة كريمة لمواطنيها، موضحاً أن الإقليم مشتعل بأزمات وتحديات عديدة، خاصة على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة سواء في قطاع غزة أو السودان أو ليبيا، بجانب تحديات الحفاظ على مصالحنا الاقتصادية بعماء البحر المتوسط، إلا أن الدولة المصرية ماضية قدماً في معدلات التنمية رغم التواجد في قلب هذا الإقليم المشتعل.

من جانبه أكد اللواء محمد الغباري، مدير كلية الدفاع الوطني الأسبق بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، أن القوات المسلحة أعادت الدولة المصرية لمسارها الصحيح مرة أخرى عقب الانحراف الذي تعرضت له بعد تولي «الإخوان الإرهابية» للحكم، مؤكداً أن فشل «الإرهابية» كان أمراً متوقعا، خاصة في ظل فشلهم في كافة الأمور المتعلقة بالسياسة على مر السنوات منذ بدايتهم، موضحاً أنه خلال السنة التي تولى فيها الإخوان الحكم، ظهرت عليهم كافة المساوئ التي يمكن أن تظهر على حاكم في قيادته لشعبه، وهو الأمر الذي لم يتقبله المصريون وتواروا ضده خلال 30 يونيو.

وأشار "الغباري" إلى أن «الإخوان الإرهابية» لم يتمكنوا حتى من المعالجة السياسية الصحيحة للأمور، ولم يستقبلوا النداءات التي وجهتها لهم القوات المسلحة خلال الأزمات التي ظهرت خلال فترة توليهم للحكم، بل اعتمدت الجماعة على المعالجة عبر استخدام القوة بواسطة الميليشيات المسلحة التابعة والمالية لهم، وهو ما ظهر جلياً خلال الاعتداءات على المتظاهرين في مناطق الاتحادية والتحرير، إلى أن تدخلت القوات المسلحة، ومن هنا بدأت القوات المسلحة في الحفاظ على الشعب المصري ومصالحه والانسحاق لرغباته في وضع حد للتجربة الإخوانية عقب فشلها. "الغباري" أكد أن العلاقات الدبلوماسية المصرية قبل ثورة يونيو كانت في أسوأ حالاتها، ولا تليق تماماً بمكانة وعظمة دولة بحجم وتقل مصر وحضارتها الممتدة لأكثر من 7000 عام، فقد كانت هناك العديد من التوترات في العلاقات الدولية المصرية، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة نظام الإخوان على بلورة مكاسب 25 يناير لتحقيق علاقات دولية جيدة، مضيفاً أن الإخوان كانوا دائماً ما يتحازون إلى مصلحة الجماعة الإرهابية دون النظر لمصلحة الدولة، فقد كانت العلاقات مع روسيا وألمانيا وغيرها من دول العالم في أسوأ حالاتها، الأمر الذي اختلف تماماً عقب ثورة 30 يونيو، وأصبحت مصر في مكانتها ووضعها الطبيعي بين دول العالم المختلفة وفي مختلف المحافل الدولية والأممية.

وأوضح "الغباري" أن الدولة المصرية خاضت معارك كبيرة في سبيلها ضد التنظيمات الإرهابية التي كانت متمركزة هناك، إلا أن الدولة لم تتوقف خلال السنوات الماضية عند محاربة الإرهاب فقط، بل كانت تعمل على التوازي في أكثر من ملف من بينها ملف مكافحة الإرهاب، فالرؤية الاستراتيجية التي وضعها الرئيس السيسي لقيادته للدولة كانت تقوم على أساس تنمية موارد الدولة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة، وذلك للمفاز بالدولة المصرية إلى مكانتها التي تستحقها بعدما تأخرت كثيراً لسنوات، من خلال المشروعات القومية التي طالت كافة القطاعات جنباً إلى جنب، مع محاربة القوات المسلحة المصرية والشرطة المدنية للعناصر الإرهابية في سبيلها، مؤكداً أن معدلات التنمية غير المسبوقة التي تشهدها سبيلها حالياً أمر ضروري، من أجل منع العناصر الإرهابية من العودة مرة أخرى والحفاظ على دماء أبنائنا التي أريقَت من أجل أمن وأمان الدولة المصرية.

"الغباري" أكد أن الجيش المصري، هو جيش الشعب الذي دائماً ما ينحاز له ويقف في صفه ومع قراره.



اللواء د. نصر سالم؛

دور القوات المسلحة لا يتوقف فقط عند الدفاع عن الوطن والشعب ضد أي تهديد، بل يتجاوز ذلك إلى المشاركة في مختلف الالتهامات، فهو جيش يضع نصب أعينه مصلحة الوطن والشعب فقط، دون الالتئاه لفصيل على حساب آخر، فدائماً ينحاز الجيش إلى إرادة الشعب



اللواء هشام الحلبي؛

مقاومة الإرهاب كانت تتم داخل المناطق المدنية، وهو مسرح عمليات لم تعتد القوات المسلحة المصرية على القتال خلاله، إلا أن القوات المصرية استوعبت المهمة سريعا وتعاملت فقط مع العناصر الإجرامية دون تعريض المدنيين لأي خطر خلال المواجهات



اللواء محمد الغباري؛

الجماعة الإرهابية اعتهدت على المعالجة عبر استخدام القوة بواسطة الميليشيات المسلحة التابعة والمالية لها، وهو ما ظهر جلياً خلال الاعتداءات على المتظاهرين في منطقتي الاتحادية والتحرير، إلى أن تدخلت القوات المسلحة، ومن هنا بدأت في الحفاظ على الشعب المصري ومصالحه والانسحاق لرغباته في وضع حد للتجربة الإخوانية عقب فشلها

عناصر إرهابية مجرمة كالإخوان وغيرهم مرة أخرى، فيستطيع الشعب نفسه الآن التصدي لأي محاولات هدامة أو تخريبية بثبات، وخير دليل على ذلك الإبواق الإعلامية لعناصر الإخوان التي ثبتت من الخارج، وتحاول نشر الأكاذيب والافتراء على الدولة، لكن هذه المحاولات لم تؤثر على الشعب المصري ووعيه، بل أصبح الشعب يعي جيدا مدى الكذب والانداء الذي يمارسه هؤلاء الإرهابيون.

وبحسب اللواء "سالم"، فإن الدولة المصرية تسير بخطى ثابتة ويساندتها شعبها نحو طريق التنمية الشاملة المستدامة رغم ما يحيط بها من تحديات إقليمية ودولية شتى، فقد شاهدنا خلال فترة جائحة "كورونا" مدى تماسك الدولة المصرية بأجهزتها ومؤسساتها خلال فترات الإغلاق، في الوقت الذي انهارت فيه نظم كاملة للعديد من دول أوروبا، بالإضافة إلى الأزمة الروسية - الأوكرانية، التي تعاني منها دول عديدة في منطقة أوروبا الشرقية، مضيفاً أنه إذا نظرنا على مستوى الإقليم المحيط، فسندد التوترات والحروب تلتهم العديد من دول الجوار كليبيا والسودان وسوريا والعراق وغيرها من الدول الأخرى، في الوقت الذي ينهض الشعب المصري بدولته في مسار التنمية الصحيح متخطيا كافة التحديات والأزمات، ويفتح ذراعيه للأشقاء من دول الأزمات كالسودان وسوريا وغيرها، ليعيشوا ضيوفاً لدى الشعب المصري.

أما اللواء طيار دكتور هشام الحلبي، مستشار بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، فقال إن القيادة السياسية الحالية كان لديها توقع كبير جداً عن تعرض مصر بعد ثورة 30 يونيو 2013 للعديد من الأعمال الإرهابية الإجرامية، ولعل أبرز ما يبرهن على ذلك، هو ما طلبه الرئيس السيسي عندما كان وزيراً للدفاع خلال إحدى خطرات التخرج للكليات العسكرية من الشعب المصري بتفويضه لمواجهة الإرهاب المحقق بالدولة المصرية آنذاك، وبالفعل شاهدنا جميعاً استجابة كامل الشعب المصري لطلب الرئيس السيسي ونزولهم إلى الشوارع بأعداد ضخمة جداً للتفويض. وأشاد "الحلبي" بمدى الجاهزية التي ظهرت بها القوات المسلحة المصرية خلال الأزمات التي أعقبت ثورة 30 يونيو، وخاصة الإرهاب الذي كان منتشرًا بكافة محافظات مصر خلال تلك الفترة، إلا أن القوات المسلحة المصرية أظهرت كفاءة وجهزية ودرجة استعداد قتالي عال مكنها من القضاء على كل أشكال الإرهاب، وخلال بضع سنوات من القضاء التام على الإرهاب بكافة أشكاله داخل أراضي مصر، في الوقت الذي فشلت فيه دولة كالولايات المتحدة الأمريكية من القضاء التام على الإرهاب في أفغانستان رغم وجودها عسكرياً لسنوات طويلة بها، فكلمة السر كانت تكمن في استيعاب القوات المسلحة المصرية لشكل التهديد المتوقع مع التخطيط الجيد لمواجهته، بجانب مشاركة قوات الشرطة المدنية في أعمال مكافحة الإرهاب جنباً إلى جنب مع بعض العناصر المدنية من أهالي سيناء الشرفاء. "الحلبي" لفت إلى أن من أهم نقاط القوة التي مكنت الدولة المصرية من النجاح في مواجهة الإرهاب، البعد القانوني المتمثل في "قانون مكافحة الإرهاب" الصادر عام 2015، وتمتثل أهمية هذا القانون في جعل القوات التي تكافح الإرهاب من الجيش والشرطة تعمل تحت مظلة قانونية محترمة، وهو ما جعل عملية مكافحة الإرهاب داخل أراضي الدولة المصرية قانونية وواضحة أمام العالم أجمع، مضيفاً أن البعد الإنساني أيضاً لا يقل في الأهمية عن باقي الأبعاد الأخرى، فأثناء أعمال مكافحة الإرهاب، كان أهالي سيناء يعيشون من دون أي تعرض لتهجير أو عزل عن باقي المحافظات، وكانت تصل لهم كافة الخدمات الصحية والتعليمية، ولم تنقطع عنهم المواد الغذائية أو الطبية، بجانب مراعاة قوات إنفاذ القانون أن يتم إبعاد المدنيين عن أي أعمال تتم فيها مكافحة الإرهاب، حتى لا يعرضوا أنفسهم أو ممتلكاتهم لأي أذى أو ضرر.

اللواء "الحلبي" أشار إلى أن أعمال مقاومة الإرهاب كانت تتم داخل المناطق المدنية، وهو مسرح عمليات لم تعتد القوات المسلحة المصرية على القتال خلاله، إلا أن القوات المصرية استوعبت المهمة سريعا وتعاملت فقط مع العناصر الإجرامية دون تعريض المدنيين لأي خطر خلال المواجهات، موضحاً أن الإرهاب الذي كان محدداً بمصر لم يكن موجوداً فقط داخل حدود الدولة، بل كانت هناك عناصر إرهابية تترصد بنا من خارج حدود الدولة، وتمكنت الدولة المصرية ممثلة في أجهزتها الأمنية من رصد ومتابعة كافة أشكال التهديد خارج مصر، الأمر الذي مكن القوات الجوية من الرد في أقل من 24 ساعة على الجماعة الإرهابية التي استهدفت بعض المصريين المتواجدين في ليبيا.

وتحدث "الحلبي" عن أن القوات المسلحة منذ «25 يناير» مروراً بثورة 30 يونيو وما تبعتها من أحداث كانت منازرة انحيازاً تاماً لمصوف الشعب المصري، بما يعني أنها كانت تنفذ إرادة الشعب مهما كانت، فقامت بدورها التأميني لكافة مشاقك التهديد خارج مصر، الأمر الذي مكن تحاول استهدافها لإلحاق الضرر بالدولة، كما قامت القوات المسلحة أيضاً بالعديد من الأعمال غير التقليدية إضافة للأعمال الرئيسية، خلال المراحل الانتقالية المختلفة بعد الثورات؛ مثل تأمين المقار الانتخابية خلال أعمال الاستفتاء على الدستور والانتخابات البرلمانية والرئاسية، وذلك حتى تستمر الدولة بكافة مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، وأوضح أن القوات المسلحة ساهمت في حل كافة المشكلات التي واجهت الشعب المصري خلال الفترات الانتقالية، سواء مشكلات قطاع النقل والمواصلات،



«الجيش والشعب إيد واحدة»

القوات المسلحة صنعت ملحمة أذهلت العالم

الخبراء: المؤسسة العسكرية قدّمت تجربة استثنائية في القضاء على التطرف وواجهت مخططات «الإرهابية» في تزييف الوعي.. و«30 يونيو» صححت مسار مصر

مطالب المصريين، التي هي في الأساس الحفاظ على وحدة الوطن وسلامة أراضيه من مؤامرات «الإرهابية»، ودحض الجيش مع شعبه كل المخططات التي حاولت تغييب الوعي وتزييف الحقائق وطمس الهوية المصرية، وأثبت الجيش والشعب أنهما «يد واحدة» في وجه أية محاولات تهدد الوطن.

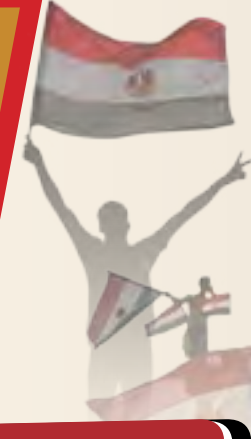
تقرير: منار عصام

كافة المرافق الحيوية بالبلاد ووضعها على قائمة أهدافها، من أجل تنفيذ أعمال تخريبية بها لخفض الروح المعنوية للشعب المصري وزعزعة الأمن والاستقرار بالدولة، وتلك الفترة كانت صعبة جداً على الأجهزة الأمنية بالدولة، فقد كانت العمليات الإرهابية تصل إلى عمق العاصمة، فمن منا ينسى اغتيال النائب العام وغيره من الشخصيات المصرية المعروفة في ذلك الوقت.

اللواء "سالم" تحدث عن التجربة المصرية في دحر إرهاب الإخوان؛ وقال: واجهت القوات المسلحة المصرية والشرطة المدنية جنباً إلى جنب مع الشعب هذا الإرهاب الغاشم، الذي كان لا يرى سوى مصلحة الجماعة، والأجهزة الأمنية واجهت منفردة من دون طلب المساعدة من أحد إرهابياً، منظمةً بسبيلها، في الوقت الذي لا تستطيع دول كبرى مواجهة هذا الكم من الإرهاب المنظم بمفردها، إلا أن طبيعة المقاتل المصري جعلته يقف حائلاً أمام تلك الجماعات الإرهابية الإجرامية، ومنعمهم من تنفيذ مخططاتهم الهدامة؛ حيث سطر هؤلاء المقاتلون الأبطال بطولات وحكايات سيخلدها التاريخ العسكري. أمثال البطل أحمد منسى وغيره من الشهداء الذين ضحوا بحياتهم وسالت دماؤهم لتروى تراب سيناء، وها نحن اليوم ننعيم بالأمان، ونعيش في ظل حركة تنمية ونهضة حقيقية لم تشهدها الدولة

اللواء نصر سالم، رئيس جهاز الاستطلاع الأسبق والمستشار بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، يرى أن ما قامت به القوات المسلحة المصرية في ثورة 30 يونيو سيظل محفوراً بسطور من نور في التاريخ المصري، حين قامت بإزالة كافة التهديدات التي كانت موجهة ضد الشعب المصري في ذلك الوقت، خاصة أن «الإخوان الإرهابية» استخدمت القوة في وجه كل من يعترض على أسلوب قيادتها أو قراراتها خلال فترة تواجدها بالحكم، إلا أن وجود قوات مسلحة وطنية ملك للشعب المصري لعبت دور صمام الأمان لهذا الشعب ولدولته، فهي قوات شريفة تعشق وطنها وتحمي وتصون شعبها وتتف في وجه كل من يحاول المساس بأمن وأمان الشعب المصري، وأوضح أن كافة مكتسبات ومقدرات هذا الشعب كانت تحت التهديد المباشر من الجماعة الإرهابية، لولا تدخل القوات المسلحة المصرية لحماية كافة مرافق الدولة في ذلك الوقت، كانت نقطة فاصلة؛ حيث وفرت لها الحماية والتأمين وضمان استمرار عمل كافة مؤسسات والتزامات الدولة، سواء في مجال الزراعة والصناعة والنقل والتعليم وغيرها من المجالات الأخرى، وذلك حتى لا يتعرض تلك المرافق للتخريب أو التدمير.

"سالم" أشار إلى أن العناصر الإرهابية التابعة للإخوان كانت ترصد



الشهيد مصطفى عبيد.. أسد المفرقات

يمنعها من الدخول عليه، وفى هذه اللحظة ربطت زوجته الحادث المعلن عنه فى القنوات بما حدث لزوجها، ولم تمض دقائق معدودة حتى انتشرت أخبار المواقع والصفحات عن استشهاده ولم تدرى بعدها أو تشعر بأى شيء سوى صاعقة نزلت عليها لم تكن تتوقعها.

وللشهيد البطل ابنة «لارا» تبلغ 11 عاما وسيف 7 أعوام، يفقدان والدهما كثيرا وكانا يسألان عنه فى الفترات الأولى بعد استشهاد، لكن مع مرور الوقت وزيادة قدرتهما على الاستيعاب أدركا أن والدهما فى مكانة عظيمة عند بهن وأصبحا مفتخران به كثيرا وسط زملائهما.

وعن أكثر المواقف التى تتذكرها للشهيد البطل، قالت «آيات» إنها دائما ما تذكر الحالة الجميلة التى كان يخلقها البطل عندما يتحدث مع ابنه سيف الذى لم يكن تجاوز من العمر فى ذلك الوقت 3 سنوات فقط، ولكنه رغم صغر سنه إلا أنه كان يربيه على الرجولة والمسؤولية، فيقول له: «لما أنا أبقي مشى فى البيت يبقى أنت التى تأخذ بالآل من ماما ومن لارا»، وكرر تلك الجملة كثيرا لابنه قبل استشهاد بيومين فقط، كأنه يوصيه بنا.

الشهيد البطل كان مجتهدا مثابرا فى عمله، تلقى العديد من التدريبات داخل مصر وخارجها للانتقال بمستواه بما يخدم عمله وكان دائما ما يقول: «أحنا نتوكل على الله ونعمل كل اللى علينا وأكد ربنا هيقفنا»، هكذا كان مبدأ الشهيد البطل فى الحياة وفى العمل، مضيفة أن البطل كان يؤدى عمله بحب وليس مجرد وظيفة فقط، إذ كان يضع مصلحة المواطنين دائما وسلامتهم نصب عينيه، فعندما كان يذهب للتحرى عن صحة بلاغ بوجود عبوة ناسفة، كان يتأكد من إخلاء المواطنين لمسافات آمنة رغم ثقافة المواطنين الخاطئة وحبهم للتصوير لدرجة أن أحد تلك البلاغات كانت مداعة مباشرة بإحدى القوات، وتمكن عمه من التعرف عليه من خلال حركاته فقط، فقد كان له حركات مميزة رغم ارتدائه للبدلة الخاصة بالمفرقات، والتى لا تكشف منه شيئا إلا أن أسلوبه كان مميزا وظل القلب والتوتر سائدا بيننا جميعا حتى انتهى البطل من عمله بأمان.

وأشادت زوجة البطل بمدى الدعم والاهتمام الذى توليه وزارة الداخلية لأبناء وأسر الشهداء، خاصة أن أى مشكلة تتعلق بالأبناء يتدخلون لحلها حال تبليغهم بها، فضلا عن الحرص على مشاركة الأبناء فى أهم المناسبات التى تخصهم كأول يوم دراسي. واختتمت «آيات» حديثها بأن المفرقات والعبوات الناسفة كنا نشاهدها فى أقرب الميادين وبجوار أهم المنشآت الخدمية فى الدولة، وبذل رجال مكافحة المفرقات مجهودا كبيرا فى سبيل حماية المواطنين وسلامتهم وكانوا يقومون بذلك وهم يعلمون أن نسبة الخطر أكبر بكثير من نسبة النجاح، ولكنهم كانوا يتوكلون على الله راغبين سلامة الوطن والمواطنين، وهو ما تحقق بعد سنوات بفضل تضحياتهم هم وباقي زملائهم من القطاعات الأخرى.



بصوت باك حزين تحدثت به الدكتورة آيات هريدى، زوجة الشهيد البطل الرائد مصطفى عبيد، حيث وصفته بأنه كان حنوناً على أسرته وأهله، يملك حسا عاليا من المرح والدعابة، ولم يكن يحمل للندى هما حتى على مستوى ضغوط عمله، لم يحاول تصديرها لمن فى البيت خلال الفترات القليلة التى كان يتواجد بها معهم فى إجازاته. وأضافت أن الشهيد كان يحمل شخصية لا تعرف القلق وكانت عندما تعبر له عن قلقها عليه كان رده: «هتقلقوا من إيه اللى كاتبه ربنا هنشوفه».

وتصف الزوجة حالة البطل عندما يتلقى خبر سقوط أحد زملائه بالجيش أو الشرطة شهيدا، قائلة: «إنه كان يحزن لأجلهم كثيرا إلا أنه كان سريعا ما يتمالك نفسه أمانا حتى لا نشعر به ويقول «الله يرحمه ربنا اختارهم قبلنا يا ريت ربنا يولنا الشهادة».

الشهيد البطل ورث سمات البطولة والشجاعة من والده لواء متقاعد بالقوات المسلحة، حيث كان الشهيد أصغر أشقائه وأقربهم إلى والده، فكان بمثابة السند لوالده يعتمد عليه دائما ويسأل عنه ويحب وجوده دوما بجواره ، إذ كان حنوناً على والده بقدر كبير جدا.

واستشهد البطل فى 5 يناير 2019 م ذلك اليوم الذى تروى «آيات» تفاصيله، قائلة: «إنه كان يوما عاديا انتهت فيه من عملها واتصلت لتطمئن عليه فأخبرها بتفاصيل يومه الذى بدا عاديا أيضا، حيث قال لها «أنا خلاص قريب أخلص شغل وهاروح»، وتحدث مع والده أيضا وأخبره أنه سيمر عليه اليوم، وبالفعل كان الشهيد غادر عمله وفى طريقه لمنزله، حتى استقبل مكالمة من عمله ليعود بسبب بلاغ عن وجود عبوات ناسفة بجوار كنيسة أبو سيفين، وبالفعل عاد البطل لعمله بل وكان فى مقدمة المتعاملين مع العبوة، وهو ما لم تكن زوجته تعلمه.

وأضافت أنها استقبلت عدة مكالمات هاتفية من والد البطل وأصدقائه يطمنون على صحة وحال زوجها، فشعرت بالذعر والقلق ففتحت التليفزيون لتجد أخبارا عن وجود عبوة ناسفة ويتم التعامل معها، حتى تلقت مكالمة مفادها أن زوجها فى المستشفى، وعلى الفور توجهت مع الأبناء للمستشفى لتتفقد حالته، لكنها فوجئت

الشهيد البطل كان مجتهدا مثابرا فى عمله
تلقى العديد من التدريبات داخل مصر وخارجها
للانتقال بمستواه بما يخدم عمله وكان دائما
ما يقول: «أحنا نتوكل على الله ونعمل كل اللى
علينا وأكد ربنا هيقفنا»



شهداء الجيش والشرطة.. أبطالنا «الذين يبرز قون»

الطريق مهذا نحو البناء والتنمية والاستقرار فى ظل الأمن والأمان الذى ينعم به الشعب المصرى، حيث كانت دماؤهم جسرا للوصول إليه».. شهداء الجيش والشرطة هم حقا خيرة الرجال.

تقرير: منار عصام

«التضحية عنوانهم، الفداء طريقهم، لا يعابون الموت، ولا يترددون فى القيام بأى مهمة فى سبيل الوطن والحفاظ على المواطنين.. بطولاتهم تحتاج إلى كتب وسنوات لكتابتها وتلخيص الدروس المستفادة منها، رحلوا عن عالمنا وتركوا لنا



الشهيد الرائد أحمد خالد.. قصة تضحية

بصوت تخطلط فيه مشاعر الحزن والفخر، بدأت سلوى بديع، والدة الشهيد الرائد أحمد خالد، الحديث عن ابنها الذى كان يحمل بالانضمام إلى القوات المسلحة منذ نعومة أظفاره. تروى والدته أنه منذ كان فى المرحلة الابتدائية، بدأت تبدو عليه علامات التعلق بالقوات المسلحة، إذ كان أكثر أفراد الأسرة حرصا على متابعة كافة الأفلام والأعمال الدرامية التى توثق حرب السادس من أكتوبر عام 1973م، وعندما كان يسأل عن حلمه عندما يصبح شابا، كان يجيب بأنه يرغب فى الالتحاق بالكلية الحربية ليصبح ضابطا

بالقوات المسلحة. تقول إنه على الرغم من تفوقه الدراسى وحصوله على مجموع كبير فى الثانوية العامة، إلا أن ذلك لم يثنه عن حلم الالتحاق بمصنع الرجال، وبالفعل تقدم لخوض الاختبارات بكل حماس ونشاط. تقول: «أنا كنت بشوف فى عينيه لمعة ما شفتهاش قبل كده»، إذ كان البطل يترقب بحرص شديد وبدعاء لا ينقطع إلى ربه، أن يكون ضمن صفوف العقبولين بالكلية الحربية. وأشارت والدته إلى أنه أظهر خلال فترة دراسته بالكلية تفوقا ملحوظا، فكان ينال الكثير من الإشادات من قادته، إضافة إلى أنه كان محبوبا بين زملائه وهو ما لمسته خلال جنازته التى كانت أشبه بالعرس، فلم يكن أحمد ميتا محمولا على الأكتاف فقط بل كان عريسا يزف إلى عروسه، إذ كان هناك زخم كبير من أصقائه من الضباط وضباط الصف والمجندين على حد سواء فقد أحبه الجميع.

والدة أحمد استمعت إلى الكثير من القصص والحكايات التى جمعت بين ابنها وبين زملائه وأصدقائه خلال عمله خاصة قبل وفاته بشهور، وتحديدا أثناء خدمته فى شبه جزيرة سيناء. ليس هذا فحسب إذ كان لأحمد العديد من الأصدقاء فى منطقته فقد كان طيبا بوجه الكبير والصغير، وكان أصدقاؤه ينتظرون عودته فى الإجازة حتى

تكريم الرئيس لأسر الشهداء
وذويهم وأبنائهم بتوجيه التحية
لتضحياتهم فى كل محفل أو
مناسبة، هو أرقى أنواع التكريم الذى
يؤكد ويرسخ فى نفوس وأذهان
الشعب أنه لولا تضحيات هؤلاء
الأبطال الشهداء لما كنا وصلنا إلى ما
نحن عليه الآن من العيش فى أمان

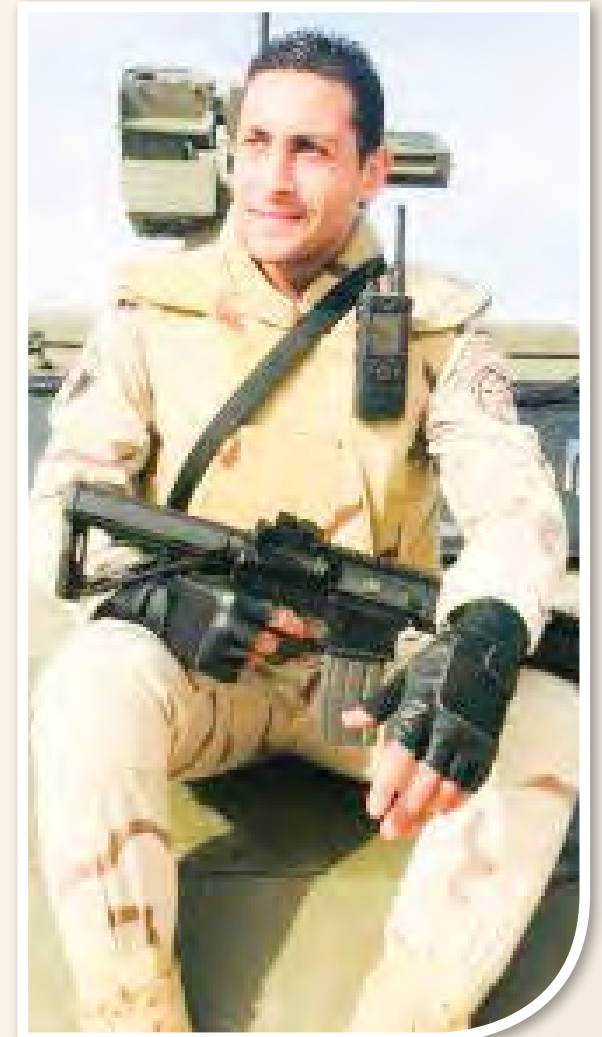


الأبطال الشهداء ما كنا وصلنا إلى ما نحن عليه الآن من العيش فى أمان، مؤكدة أن الدولة لم ولن تنسى أبناء الشهداء أو أسرهم فى مختلف المناسبات والأعياد.

تختتم «سلوى» حديثها قائلة: «رغم أنه لا يوجد أى تعويض عن دماء وأرواح الشهداء، إلا أن الثناء على أثرهم هو أمر يقدر تضحياتهم ودماهم التى روت تراب الوطن».

بصوت تخطلط فيه مشاعر الحزن والفخر، بدأت سلوى بديع، والدة الشهيد الرائد أحمد خالد، الحديث عن ابنها الذى كان يحمل بالانضمام إلى القوات المسلحة منذ نعومة أظفاره. تروى والدته أنه منذ كان فى المرحلة الابتدائية، بدأت تبدو عليه علامات التعلق بالقوات المسلحة، إذ كان أكثر أفراد الأسرة حرصا على متابعة كافة الأفلام والأعمال الدرامية التى توثق حرب السادس من أكتوبر عام 1973م، وعندما كان يسأل عن حلمه عندما يصبح شابا، كان يجيب بأنه يرغب فى الالتحاق بالكلية الحربية ليصبح ضابطا بالقوات المسلحة. تقول إنه على الرغم من تفوقه الدراسى وحصوله على مجموع كبير فى الثانوية العامة، إلا أن ذلك لم يثنه عن حلم الالتحاق بمصنع الرجال، وبالفعل تقدم لخوض الاختبارات بكل حماس ونشاط. تقول: «أنا كنت بشوف فى عينيه لمعة ما شفتهاش قبل كده»، إذ كان البطل يترقب بحرص شديد وبدعاء لا ينقطع إلى ربه، أن يكون ضمن صفوف العقبولين بالكلية الحربية. وأشارت والدته إلى أنه أظهر خلال فترة دراسته بالكلية تفوقا ملحوظا، فكان ينال الكثير من الإشادات من قادته، إضافة إلى أنه كان محبوبا بين زملائه وهو ما لمسته خلال جنازته التى كانت أشبه بالعرس، فلم يكن أحمد ميتا محمولا على الأكتاف فقط بل كان عريسا يزف إلى عروسه، إذ كان هناك زخم كبير من أصقائه من الضباط وضباط الصف والمجندين على حد سواء فقد أحبه الجميع.

والدة أحمد استمعت إلى الكثير من القصص والحكايات التى جمعت بين ابنها وبين زملائه وأصدقائه خلال عمله خاصة قبل وفاته بشهور، وتحديدا أثناء خدمته فى شبه جزيرة سيناء. ليس هذا فحسب إذ كان لأحمد العديد من الأصدقاء فى منطقته فقد كان طيبا بوجه الكبير والصغير، وكان أصدقاؤه ينتظرون عودته فى الإجازة حتى



والد الشهيد عمرو شهاب: «انتظر يوم الشهيد من السنة للسنة»



أخبار حدوث هجمات وسقوط شهداء، واستشهد البطل إثر مطاردة لعناصر إجرامية كانت تحاول تهريب السلاح والمواد المخدرة عبر الحدود.

يشيد «شهاب» بما تقوم به القوات المسلحة المصرية فى دعم أبنائها الشهداء على كافة المستويات وخاصة فى يوم الشهيد. يقول: «انتظر يوم الشهيد من السنة للسنة» لأنه يشعر حينها أن ذاكرة الوطن مازالت تتذكر تضحيات ابنه وزملائه الآخرين ممن قضاو نحيهم فى مواجهة الإرهاب الأسود، كما أن القوات المسلحة تسعى دائما وأبدا لتخفيف الحزن ولو بقدر بسيط جدا من الاهتمام والرعاية فى مختلف المناسبات، لذلك فهو يشعر بالامتنان والفخر لانتماء ابنه الشهيد لتلك المؤسسة العسكرية العريقة.

الشهيد البطل كان لديه إحساس بأنه سينال الشهادة، فيروى والده أنه فى آخر إجازة له كان يودع والدته قبل أن ينام فقالت له: «مالك متغير»، فأجابها: «مفيش يا أمى هتوحشيني لأنى حاسس إنى هموت شهيد».

يشعر شهاب عبدالحميد والد الشهيد البطل النقيب عمرو شهاب، بالامتنان لتقدير الدولة المصرية لتضحيات أبنائها من الشهداء، خاصة أن ذلك الاهتمام ينبع من رأس قيادتها السياسية، الرئيس عبد الفتاح السيسي.

«هو رجل يعى معنى الشهادة».. هكذا وصف «شهاب» الرسالة التى لمسها من اهتمام الرئيس السيسى بأسر وأبناء الشهداء من أبناء القوات المسلحة والشرطة ممن ضحوا بأنفسهم فداء لهذا الوطن فى مواجهة الإرهاب الغاشم، مضيفا أن الرئيس يعرف تماما حجم الألم والحزن والحسرة التى تحل على أسر الشهداء نتيجة فقدانهم لأغلى ما يملكون نفوس وأذهان الشعب أنه لولا تضحيات هؤلاء

الشهداء فى كل مناسبة، تأكيداً منه على أهمية تعظيم دور الشهيد مهما مر من الوقت أو السنوات.

كان الشهيد البطل ضابط احتياط بالقوات المسلحة، وشاءت الأقدار أن يكون مكان خدمته فى سيناء التى كان عاشقا لترابها ويأمل أن يكون ضمن صفوف الجنود هناك عندما يسمع

الشهيد اللواء إمتياز إسحاق.. «أسد الواحات»



كان آخر لقاء جمع الشهيد البطل بزوجته في يوم الأحد من الأسبوع الذي استشهد خلاله حيث طلبت منه زوجته أن يسمح لها بالسفر للدراسة والتدريب في مجال عملها، وكان رد البطل عليها: «أنا مش عاوزك تسافر بس عارف إن ده هيفيدك مستقبلا في شغلك»، وكان ينظر كثيرا لزوجته بطريقة دفعته للاستفسار عن السبب فقال لها: «بملى عيني منك لإنك وحشاني وأنت مش عارفة إيه اللي في دماغي هتعرفي لما إن شاء الله تيجي بالسلامة». وفي المطار عندما كان البطل يقوم بتوصيل زوجته كرر لها أكثر من مرة «حلى بالك من نفسك».

تقول «سحر»: هنا شعرت أن هناك أمرا ما سيحدث ولكنني ظننت أن مكروها سيصينى أنا وليس هو، فقد كان البطل يودع زوجته ولكنها لم تغ ذلك إلا لحظة تلقى خبر استشهاده عبر صفحات التواصل الاجتماعي.

وأضافت زوجته أنه كان دائما ما يتمنى من الله أن يزرقه الشهادة وتوضيح خاصة في الفترة التي زادت فيها المخاطر والتحديات على غيابهم في العمل بتذكرها بحديث الرسول «عينان لا تمسهما النار عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله»، فكان البطل مؤمنا بالرسالة والدور الذي يقوم به ومكانة حفاظ الأمن للمواطنين والدولة ضد العناصر الإجرامية والخطة.

وأشارت إلى أن الجميع في مصر أدرك قيمة الأمن والأمان الذي غاب عنهم عام 2011 بعد الهجوم على مقر الشرطة وفتح السجون وما تبعه من أحداث ومقدار الوقت والتضحيات والخسارة التي تحملناها جميعا حتى تمكنت الشرطة والجيش من إحكام سيطرتهم على الدولة مرة أخرى وإعادة الأمن والأمان للشوارع.

الشهيد عبدالرحمن عادل.. تضحية حتى آخر لحظة

وتروى «سلافة» أن البطل استشهد في يوم الأربعاء وكانت آخر مكالمه جمعتهما الساعة الثانية فجرا وقبل أن يخرج لخدمته، إذ أخبرها أنه صلى العشاء وأوصاها بالصلاة والحفاظ عليها وعلى أبنائهما وترتيبهم على صبح الدين وحب الوطن والتضحية في سبيله، ومع أذان الفجر وبعد مرور نصف ساعة على استلامه للخدمة استشهد البطل أثناء حراسته إثر تعرضه لطلق ناري.

واكدت «سلافة» أن زملاءه الذين دخلوا عليه في البداية، شاهدوه وهو رافعا إصبعه في وضع ترديد الشهادة قبل الموت.

كانت «سلافة» تعيش ذلك اليوم كأي يوم عادى تنتظر عودة زوجها لها بعد انتهاء عمله إلا أنها استيقظت في الثانية عشرة ظهرا على مكالمات هاتفية عدة من أرقام مختلفة، مما أثار تعجبها وحيرتها وتلقاها أيضا خاصة أن الشهيد البطل قد تأخر عن الميعاد المفترض أن يعود فيه، وعندما أجابت على الهاتف كان المتصل شقيقها الذي سأله: «هو بيد اللي حصل بيد عبد الرحمن مات؟» بصوت مهول ومتفاجئ، وفي الوقت نفسه كان إخوة الشهيد يطرقون الباب وعندما فتحت الباب تأكدت مما سمعته، ولم تستطع تحمل الصدمة وتعرضت لانفجار عصبى شديد.



الشهيد البطل المقدم عبد الرحمن عادل تزوج في عام 2013، وكان وزوجته «سلافة» زملاء دراسة منذ المرحلة الابتدائية وقد جمعتهما قصة حب قوية وكبيرة توجت بالزواج.

الشهيد عبد الرحمن تخرج في كلية الشرطة ليلتحق بالأبطال المحاربين بسيناء وتحديدا بالعريش، حيث أوضحت زوجته أنه عمل بمنطقة العريش قرابة 6 سنوات ولكنها كانت سنوات صعبة وثقيلة على الدولة المصرية كاملة، وبالأخص في سيناء حيث كانت الأوضاع الأمنية غير مستقرة هناك بالمره، وكانت القوات هناك في ذلك الوقت تتعامل مع العمليات الإرهابية الغادرة بكل شجاعة وصمود.

وأشارت «سلافة» إلى أنه تم نقله من منطقة العريش إلى بلييس بعدما أمضى بها 6 سنوات حماية له ولأسرته، خاصة أن العناصر التكفيرية قد ميزته وأصبح مطلوبيا لديهم، لينضم لقوات الأمن المركزي في بلييس ومنها إلى قوات الأمن المركزي بالشهيد البطل كان مقرا أن ينتقل إلى قوات الأمن المركزي بالقاهرة في قرار صدر قبل استشهاده بأيام قليلة، إلا أنه استشهد في آخر خدمة له ضمن قطاع الإسماعيلية.



زوجة الشهيد مقدم مليار

إبراهيم أحمد: كان محبا لعمله

أكثر من أي شيء في حياته

في ملحمة أخرى وبطولة جديدة كان موعدا مع الشهيد البطل مقدم طيار إبراهيم أحمد رمضان والذي استشهد في الثالث من رمضان عام 2020، ليلقى وجه ربه شهيدا صائما مدافعا عن أرضه.

تقول زوجته رحاب أحمد، إنه كان محبا لعمله أكثر من أي شيء آخر في حياته، كان يكرس كل وقته وجهه للارتقاء بإمكانياته وصقل مهاراته في عمله، كان لديه إحساس كبير بأن الله سيمنحه شرف الشهادة في سبيل وطنه فقد كانت تسمع دعاءه دائما بأن يمنحه الله الشهادة.

وتروى «رحاب» أنها كانت معه حتى قبيل استشهاده بأقل من ساعتين خلال مكالمه هاتفية جمعتهما، وأخذ البطل يوصي زوجته بأبنائهما كما لو كان يعلم أنه سيلقى وجه ربه في ذلك اليوم، ليس هذا فحسب بل كان كاتباً وصيته إلى أهله وتاركها ضمن متعلقاته في العمل، بجانب خطاب أخير لوالدته يدعوها فيه بالصبر والدعاء له بالرحمة والمغفرة، إذ كانت تجمعها بها علاقة حب وبر كبيرة جدا، لذلك كان يعي حجم الحزن الذي ستكون عليه والدته بعد استشهاده، فكتب إليها بعض الكلمات التي يحاول فيها أن يهون عليها ويهدئ من روعها وقلبيها المنكسر حزنا وألما على فراق ولدها.

تؤكد «رحاب» أن تلك الكلمات لم تكن الوحيدة التي كانت تجبر بخاطر الأسرة من بعد استشهاد البطل، إذ كان اهتمام الرئيس السيسي والقوات المسلحة بهم تمثل يدا حنون ومواساة كبيرة من المؤسسة التي بذل الشهيد في سبيل إعلاء رايتهما روحه ودماءه، وأفنى عمره بين صفوفها.

كان البطل مداوما على فعل الخير ومساعدة الأسر الأكثر احتياجا ضمن أهالي منطقته، وتذكر زوجته أنه طلب منها خلال آخر إجازة أن يزيدوا عدد الأسر التي يكفلها بدعم مادي شهري، وعندما كانت زوجته تقول له «كفاية»، كان يقول: «مفيش حاجة لله وبتروح».

وتصف «رحاب» دعم الدولة والقوات المسلحة لهم قائلة: «مبيسوناش طول السنة»، ف دائما ما تكون القوات المسلحة حاضرة رفقة أبناء الشهيد في مختلف المواقف التي يحتاجون فيها والدهم إلى جوارهم، حتى لا يشعروا بنقص أو احتياج إلى وجود والدهم قدر الإمكان».

زوجة الشهيد ياسر عصر:

«انتو عارفين دم ياسر أنقذ كام أسرة وعيلة؟»

ينتظر كشف الهيئة قبل استشهاد والده بيوم واحد. وفي يوم الاستشهاد، جمعت البطل بزوجته مكالمه هاتفية قبل الواقعة بساعة واحدة طمأنته خلالها على ابنهما زياد، وسألته عما إذا كان سيغادر العمل هذا اليوم أم لا، فأجابها «إن شاء الله مش عارف»، ثم لم تمر ساعة حتى تلقى زياد مكالمه مفادها أن والده موجود بالمستشفى دون أي تفاصيل أخرى.

أول ما فعلته «صفاء» هو التواصل مع أشقاء الشهيد ليكونوا معه في المستشفى، إلا أنها فوجئت بمعرفتهم بأمر استشهاده، فهرعت مع بناتها إلى المستشفى لإلقاء نظرة الوداع على البطل قبل أن يغادر إلى مثواه الأخير، وهناك عرفت تفاصيل البطولة والتضحية التي استشهد بسببها اللواء ياسر عصر، إذ توجه فور ورود بلاغ بوجود حريق في إحدى هوائيات محطة مترو مسرة، وكان معروفا عنه أنه يحب التواجد بين الصوف المنفذة وأمامهم، لذلك حرص على تفقد موقع الحريق أثناء أعمال الإطفاء، إلا أنه استشهد إثر سقوطه في تلك الهواية.

أبناء الشهيد تأثروا كثيرا لفقدان والدهم، فقد كان حسن في هذا التوقيت طالبا بأكاديمية الشرطة، وتأخر عاما دراسيا بسبب عدم قدرته على تجاوز أول عام يمر على فقدان والده، أما الابنة الكبيرة أمينة فكان لها النصيب الأكبر من الحزن، إذ تقول والدتها «لحد دلوقتي يدخل عليها الأوضة الأقياه بتكلمه كأنه موجود وبينيكي عليه، بسبب الروابط الأسرية القوية التي زرعاها وأوجدها البطل في أسرته قبل استشهاده، وتحولت أولى فحلات الانتشاء من الدراسة إلى لحظة حزن كبيرة لأنها كانت تأمل وجود أبيها في تلك اللحظة، ودائما ما كان الشهيد يزرع في أبنائه خاصة الذكر حب الوطن وحب التضحية والفداء في سبيله.

تصبر زوجة الشهيد نفسها بأنه غادرهم ليكون في مكانة كبيرة عند الله، فتقول «هو دلوقتي شهيد هيشفع لي أنا إن شاء الله وهتجتمع تاني في الجنة، رغم إنى على طول حاسة إنه معانا هنا لسه».

وتروى «صفاء» أن رجال الشرطة يقدمون الكثير من التضحيات والبطولات الكبيرة دون أي مقابل ينتظرون الحصول عليه، ورغم ذلك فإن الكثير من الناس سريعا ما ينسون تلك التضحيات والبطولات وتذهب مع الريح طلى النسيان رغم الألم والمرارة التي تعيش فيها الأسرة بقية العمر. وتؤكد زوجة الشهيد أنها كلما رأت تطورا وتنمية في البلاد تشعر وتتأكد أن دماء الشهداء وعلى رأسهم زوجها، لم تذهب هباء، فتقول بصوت باك: «انتوا عارفين دم ياسر ده أنقذ كام دم وكام أسرة وعيلة كانوا هناك اليوم دا»، مضيفة أنه يجب مراعاة شعور أهالي الشهداء وعدم التقليل من تضحيات ذويهم التي لولاها لم تكن نفع بالآمان الذي نعيش فيه حاليا.

في الوقت ذاته، تؤكد أن الوزارة والدولة تقدرا جيدا تضحيات أبنائهما ولا تنسى دماهم التي سالت لعيش هذا الوطن، فضلا عن أن أبناء كافة الشهداء دائما ما ينتظرون اللقاء الذي سيجمعهم بالرئيس السيسي خلال احتفالات تكريم تلك الأسر.

كان البطل اللواء ياسر عصر الذي استشهد في 2020، بشهادة زوجة صفاء سليمان، يمتاز بالأخلاق الكريمة كما أنه كان معطاء وحنوناً، ولم تذكر زوجته أنه قد أساء لها في أي موقف طيلة فترة زواجها، فوصفته بخير الزوج.

«روح التضحية» لمستها زوجة البطل فيه منذ موافقهم الأولى، فمهما كانت المشاكل أو المواقف التي يمر بها، لم تره يوما متراجعا أو متخاذلا، بل لم يكن يهاب الصعاب والمخاطر، مستشهدة على ذلك بالحادث الذي تعرض له عام 2016، عندما اشتعلت النيران في إحدى القطارات وانتشرت في كل مكان، لكن ذلك لم يمنعه من اقتحام تلك الألسنة المشتعلة، واطمأنها بشجاعة وإقدام.

وأشارت إلى أن الشهيد البطل كان يؤدي دوره دائما ولا ينتظر المقابل أو الشهرة والظهور الإعلامي، لكنه كان دائما يقول «أنا بتقى الله في شغلي، عشان ربنا يباركلى فيكو»، فهو دائما كان يضع رضا ربه أمامه في تنفيذ أي مهام يكلف بها وضميره كان يقظا حيا، يجب عمله ويبدل كل جهد ونفس في سبيله، حتى لو كان في بيته، تتذكر الزوجة أنه كان في أوقات إجازته يبدل قصارى جهده في إسعادهم، وكان يقوم بإصلاح كافة أعطال المنزل بلا كلل أو ملل، فقد كان مسئولاً في بيته كما في عمله.

الشهيد كان يشغل مكانة كبيرة جدا في قلب ووجدان أهل بيته، فتقول زوجته، «أنا كنت دايمًا بشوفه في مكانة كبيرة أوى من الاحترام والطيبة والعطف».

منّ الله على الشهيد بأربعة أبناء، 2 من الذكر حسن «ملازم» بالحماية المدنية وزياد طالب بالعام الثاني لكلية الشرطة، وإيتمان أمينة في كلية الإعلام وأسما في الصف الأول الإعدادي، يحملون اسمه من بعده، وفخورون بأنهم أبناء لشهيد قدم روحه فداء لهذا الوطن وإخلاصا لعمله.

تروى زوجة الشهيد أنه كان شديد البر بوالدته، حيث كانوا في بداية حياتهم الزوجية يعيشون بمنزل العائلة في بنها، وكان البطل يشغل منصب وكيل القيادة العامة لشرطة النقل والمواصلات في القاهرة، وكان يقيم الأسبوع في عمله بالقاهرة ولا تراه زوجته وأهله إلا في إجازته نهاية كل أسبوع.

تتذكر صفاء تفاصيل استشهاده، إذ كان مقرا له راحة يوم الأحد وكان ينوي قضاءه رفقة أبنائه وأهله، إلا أنه أرسل لها رسالة يخبرها أنه لن يتمكن من العودة للمنزل لانشغاله بأعمال لن تمكنه من الحصول على الراحة. تقول: «رغم أنها لم تكن المرة الأولى التي يتغير فيها موعد إجازته إلا أن تلك المرة شعرت بإحساس غريب يعتزج بالخوف والحيرة والقلق، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتبائلي فيها هذا الشعور». «أنا كنت عارفة إن فيه حاجة تحصل إيه هي مش عارفة». هكذا تقول صفاء فقد كانت شديدة التعليق به تتألم لما يؤلمه وتستشعر تفاصيل يومه من نبرة صوته لأنه كان قليل الكلام خاصة فيما يتعلق بعمله، وكانت أفعاله على غير العادة خلال آخر إجازة قضاها، فكان شارد الذهن ، تردد: «كأنه مكشش قاعد مكاتنا». وكلما كانت تسأله عن سبب شروده قال «قلقان عليكوا وعلى زياد»، حيث كان ابنه زياد يجرى، اختبارات القبول بأكاديمية الشرطة في هذا التوقيت وكان

اللواء محمد إبراهيم الدويرى يتذكر أيام المجد..

ويشرح تحديات 11 عامًا:

مصر قدمت للعالم نموذجًا فريدًا فى محاربة الإرهاب الأسود



11 عامًا مرّت على ثورة 30 يونيو، لكن تفاصيل ما جرى لا تزال محفورة فى ذاكرة اللواء محمد إبراهيم الدويرى، نائب المهير العام للمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية.. يتذكر بدقة الظروف "الاستثنائية والحتمية" التى بلورت الثورة بعد عام سيطرت فيه جماعة الإخوان الإرهابية على كامل الدولة، محاولة تغيير هويتها الوطنية والثقافية، قبل أن يعلن الشعب بنفسه رفضه التام لأن يكون فريسة لجماعة الإرهاب، فانهزت له القوات المسلحة مُلبية نداءه لتحقيق دولة قوية وطنية تتسع لجميع أبنائها.

اللواء الدويرى شدد فى حوارهِ مع "المصور"، على أن السياسة الخارجية المصرية نجحت نجاحًا منقطع النظير منذ ثورة 30 يونيو فى استعادة الدور الإقليمى والدولى، حيث أثبتت مصر قدرتها على القيام بدورها المنوط بها فى دعم السلام والاستقرار.

وخلال أعوام ما بعد الثورة واجهت مصر "الإرهاب الأسود" من جماعة الإخوان الإرهابية وداعميها من جماعات الشر. فى الوقت الذى أكد اللواء الدويرى أن النموذج المصرى فى محاربة الإرهاب والقضاء عليه يعد نموذجًا يجب أن يتم تدريسه فى أهم المؤسسات الأمنية العالمية، بعدما نجحت فى التصدي له والقضاء عليه بكل قوة، رغم خسارة مصر أكثر من 400 مليار دولار من جراء العمليات الإرهابية ونتائجها، فى إطار التكلفة التى تحملتها الدولة فى المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية.. وإلى نص الحوار:

حوار: أحمد جمعة

11 عامًا مرت على 30 يونيو المجيدة.. كيف ساهمت ثورة يونيو وتولى الرئيس السيسى الحكم فى استعادة مقدرات الدولة الوطنية بعد فترة صعبة منذ 25 يناير وتولى جماعة الإخوان الإرهابية الحكم؟

لا شك أن ثورة 30 يونيو 2013 وتولى الرئيس عبدالفتاح السيسى الحكم فى عام 2014، أدى إلى استعادة الدولة الوطنية فى أعقاب مرور فترة شديدة الصعوبة والخطورة شهدتها البلاد منذ 25 يناير 2011 وما ترتب عليها من نتائج كادت تطيح بمصر إلى مستقبل مجهول لا يعلم أحد كيف يمكن أن تخرج منه بسلام. هذه الثورة الفريدة أثبتت أن الشعب المصرى العظيم لم يقبل بأى حال من الأحوال أن تحكمه جماعة إرهابية تتحكم فى مصيره وفى حاضره ومستقبله.

الرئيس السيسى تحدث كثيرًا عن كواليس ما حدث بين عامي 2011 و2013.. كيف استطاعت الدولة المصرية عبور هذه الأزمة والعودة مجددًا للاستقرار؟

الحديث عن ثورة يونيو بعد مرور 11 عامًا عليها يعد أمرًا

ومصائبين ضحوا بأرواحهم وهم راضون مطمئنون من أجل أن تعيش مصر فى أمن وسلام واستقرار.
الدولة المصرية عملت عن كثب لاستعادة دورها الإقليمى والدولى بعد فترة من التخبّط فى عصر الإخوان "الإرهابية".. كيف تقيم سياسة مصر الخارجية بعد 30 يونيو؟

نجحت السياسة الخارجية المصرية نجاحًا منقطع النظير منذ ثورة 30 يونيو فى استعادة الدور الإقليمى والدولى وأثبتت مصر قدرتها على القيام بدورها المنوط بها فى دعم السلام والاستقرار فى العالم وحل المشكلات المثارة حاليًا ولاسيما فى منطقة الشرق الأوسط، وهنا يجب أنؤكد أن مصر لم ولن تبحث عن دور تقوم به وإنما الدور هو الذى يبحث عن مصر حتى يزداد قوة وتأثيرًا وفعالية.

الآن هناك تحديات تواجه كامل حدودنا.. جنوبا حرب السودان، وغربا حيث الأزمة الليبية، وفى الشمال الشرقى حيث حرب غزة والتداعيات فى البحر الأحمر.. كيف تعمل مصر فى وقت واحد لحماية أمنها القومى وسط كل هذه الأزمات الصعبة؟

تواجه مصر خلال المرحلة الحالية العديد من التحديات والمخاطر مجتمعة بحيث يمكن القول إنه لا توجد دولة فى العالم كله تواجه نفس التحديات التى تواجهها مصر فى الفترة الراهنة، حيث إن الأوضاع على كافة الاتجاهات الاستراتيجية تعد أوضاعًا شديدة التوتر سواء على الحدود مع السودان أو مع ليبيا أو فى منطقة البحر الأحمر أو مشكلة السد الإثيوبى، ثم تدهورت هذه الأوضاع بصورة غير مسبقة عندما تفجرت الأوضاع فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى واندلعت الحرب الإسرائيلية الظالمة على قطاع غزة والتى اقتربت من شهرها التاسع والتى لا تزال مصر تتحمل معظم نتائجها السلبية.

ومن المؤكد أن مصر نجحت بامتياز فى مواجهة المخاطر المحيطة بها من كل جانب وحددت مواقفها الثابتة تجاه كافة هذه القضايا بوضوح منذ اليوم الأول وأكدت على المبدأ الذى يحكم سياسات ومواقف الدولة المصرية والذى لا يقبل الجدل وهو أن المساس بأمن مصر القومى يعد خطًا أحمر لن نقبل به تحت أية ظروف، وهنا من الضرورى أن نذكر أن لدينا رئيسًا وطنيًا يعى

تمامًا ماذا يعنى مفهوم الأمن القومى وكيف نحافظ عليه فى أصعب الظروف.
الوعى سلاح المصريين فى 30 يونيو لخلع جماعة الإخوان الإرهابية عن حكم مصر.. كيف ساهم الوعى المصرى فى الحفاظ على الهوية المصرية من انحرافات الإخوان وداعميهم؟

من الواضح أن هناك سلاحًا شديد الأهمية يجب أن نقف عنده كثيرًا وهو سلاح الوعى لدى الشعب المصرى، فلا يمكن القبول بمقولة أن الشعب المصرى لا يعى المخاطر المحيطة به بل إن الحقيقة تؤكد أن الشعب المصرى الحضارى هو شعب واع للغاية فهو الذى قاد ثورة 30 يونيو وهو الذى دفع فاتور الإصلاح الاقتصادى وهو الذى لا يزال يشكل ظهيرًا أساسيًا للقيادة السياسية الوطنية.

وكيف نحافظ على المشروع الوطنى المصرى الذى تحقق بعد 30 يونيو.. وسط حروب الجيل الرابع والخامس والشائعات التى تطلقها من جماعات الشر والأعداء؟

الحفاظ على المشروع الوطنى المصرى الذى تبلور بوضوح عقب ثورة 30 يونيو يعد مسؤولية جماعية من الضرورى أن يشارك فيها الجميع بلا استثناء، حيث إن هذا المشروع لم يتبلور بسهولة وإنما ظهر إلى النور نتيجة تضحيات جسام قامت بها المؤسسات الوطنية للدولة.

وفى هذا المجال لا بد أن يكون الشعب المصرى بصفة خاصة هو حائط الصد الأول فى مواجهة كم الشائعات التى تحاول النيل من مكتسبات الدولة المصرية، ومن المؤكد أن مصر سوف تتعرض للعديد من حملات التشكيك المضادة والتى يجب أن تتحطم كلها على أيدي الشعب المصرى.

وما هو المطلوب فى رأيك خلال المرحلة القادمة؟
ولا شك أن المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع أن يتكاتف وتتضافر جهوده من أجل أن ندفع الدولة المصرية فى مسار التنمية والتقدم الذى بدأته القيادة السياسية منذ توليها المسئولية، وعلمنا أن نستلهم روح ثورة 30 يونيو وأن نجعل منها معيةً لا ينضب وأن تكون هذه الثورة العظيمة نبراسًا لنا نستفيد من دروسها ونعظم من نتائجها الإيجابية.



منير أديب: الجهاة الإرهابية انهارت بنفس الطريقة التي صعدت بها وهو نزول قوى إلى الهاوية خاصة أنها تشهد حالياً بين عناصرها وفصائلها انقسامات وانشقاقات كبيرة

هي صاحبة الامتياز في الخداع والتضليل، وخطورة الإخوان تكمن أنهم بوجهين حيث تزعم في الظاهر أنها جماعة سلمية وتحترم الديمقراطية والحريات والتعددية، بينما في حقيقتها هي جماعة شمولية تكفيرية تنتهج العنف للوصول إلى أهدافها. حول مصير الإرهابية. رأى «النجار» أن مصير الجماعة هي من كتيه بيدها وانتهت بأن تلفظها الدول وتنبذها الشعوب وتعمل الأجهزة على تحييدها حتى لا تسبب ضرراً بالغاً بالمجتمعات، وبدون شك ستمضى الجماعة المحظورة إلى نهاية هذا المصير في اتجاه التجديد والعزل والإقصاء والنبد ما دامت تنتهج نفس القناعات وتتبنى نفس الأفكار وتخطط لتحقيق نفس الأهداف.

منير أديب، الباحث في الحركات الإسلامية والإرهاب الدولي، أكد أن ثورة 30 يونيو استطلعت على مدار قرابة 11 عاماً في توجيه ضربة قوية لجماعة الإخوان الإرهابية وساعدت كثيراً في تفكيك التنظيم وربما أعطى هذا مساحة أكبر لتفكيك الأفكار المؤسسة لهذه الجماعة. وأضاف أن الجماعة تعاني من مشكلات لدى الشبكات المالية التابعة لها وتجهيف منابع تمويلها، وهذا يؤثر على تمويل الجماعة وأنشطتها وفعاليتها بصورة كبيرة في العديد من الدول.

وعن ثورة 30 يونيو وتبعات انهيار الجماعة الإرهابية، أكد «أديب» أن الجماعة انهارت بنفس الطريقة التي صعدت بها وهو نزول قوى إلى الهاوية خاصة أنها تشهد حالياً بين عناصرها وفصائلها انقسامات وانشقاقات كبيرة، وياتت الجماعة الآن لها أكثر من رأس، وأصبحت تتحدث عن أكثر من جماعة وليست جماعة واحدة، لافتاً إلى أن الإخوان دائماً ما كانوا يحافظون على تنظيمهم وفكرتهم بداعي المظلومية، وقد سقطت هذه المظلومية وبات الإخوان أمام محاسبة المصريين لهم خلال ثورة 30 يونيو، وقد انعكس هذا بصورة كبيرة على وضعية الجماعة، حيث دفعت الجماعة أيضاً إلى محاسبة داخلية، أدت إلى تفكك التنظيم بالصورة التي نراها الآن.

وأشار «أديب» إلى أنه حالياً، يوجد أكثر من جماعة للإخوان، وعددهم قرابة ثلاث جماعات وخمسة أنواع من الإخوان، وهم: مجموعة محمود حسين، ومجموعة صلاح عبدالحق، ومجموعة ما يسمى حركة التغيير أو مجموعة حسم ولواء الثورة، وهذا يدل على أننا أمام مجموعات مختلفة داخل الجماعة الأم، وهذا يلخص ما ال إليه حال الجماعة منذ 2013 حتى 2024. وربما ما يلي ذلك في المستقبل، ويرى أن هذه الانقسامات والانشقاقات تدل على أن الجماعة شارفت على الضمور والموت، وبالتالي هذه هي بداية النهاية التي سوف تؤدي إلى نهاية الجماعة التي قارب عمرها على إتمام 100 عام، وخاصة مع زيادة الوعي المصري والعربي بشكل وطبيعة التنظيم، وبالتالي بدأت تحدث الانقسامات بهذه الصورة.

أما طارق الشبيشي، المتخصص في الجماعات الإسلامية، فأكد انكشاف زيف مشروع الجماعة الإرهابية وشعور الشعب بالخدعة والخطورة على حياته، دفع الشعب للخروج في ثورة 30 يونيو بصورة لم يسبق لها مثيل، وأطاحوا بهذه الجماعة المشبوهة وحرروا وطنهم، وامتدت تداعيات 30 يونيو داخل مصر وزاد عنف الإخوان وخرق من نبراته الشعب، ودفع ثمناً كبيراً لكي يحجم إرهاب الإخوان وجلفائها من جماعات العنف، كما امتدت تلك التداعيات أيضاً خارج مصر لتقوم معظم الدول العربية بحصار الجماعة الإرهابية وتسن القوانين للإطاحة بالإخوان وعزلهم. وأضاف «الشبيشي» أن من الدول التي تصدت لجماعة الإخوان عبر سن القوانين والتشريعات، الإمارات والسودان والسعودية وتونس والكويت و البحرين والمغرب. ويرى أن معظم الشعوب العربية ودولها استأقت وبدأت ترى الجماعة على حقيقتها فلا توجد أي دولة عربية لم يتأمر عليها الإخوان، كذلك امتد الخطر من جماعة الإخوان الإرهابية في أوروبا بالكامل، باستثناء بريطانيا التي أنشأت الجماعة وتحميها حتى الآن، مؤكداً خسارة الإخوان كل شيء في الداخل والخارج وانكشف مشروعم الخطير ولم يبق لهم إلا الفتن والشائعات والحرب النفسية.

للانهيار على المستوى الدولي وتواجه بقطة كبيرة من قبل أجهزة الدول الأوربية بشأن أنشطتها ونفوذها الكبير وارتباطاتها بالجماعات الإرهابية الأخرى، مشيراً إلى أن البقطة السياسية والأمنية في أوروبا ضد الإخوان واكتبتها بقطة بحثية، حيث صدرت العديد من الدراسات التي كتبها باحثون وكتاب غربيون تحذر من طبيعة أنشطة الإخوان وأهدافها الحقيقية، ولمسنا انعكاسات ذلك في الإجراءات التي اتخذتها النمسا حيث حظرت جماعة الإخوان وصنفتها كجماعة إرهابية، وهناك العديد من الإجراءات التي اتخذتها حكومات وأجهزة في دول أخرى على خلفية اكتشاف تهديد حقيقي لجماعة الإخوان على أمن واستقرار الدول والمجتمعات الأوربية، حيث تستبدل هوية المسلمين في الغرب من هوية وطنية منسجمة مع مجتمعاتها ومتفاعلة مع قضاياها إلى هوية طائفية انفصالية كارهة لمحيطها.

وحول آثار الحصار الإقليمي والدولي على الإخوان. قال «النجار» إن آثار ذلك الحصار الدولي على الإخوان كبيرة لأن الجماعة الإرهابية كانت تستفيد من حضورها ونشاطها في دول أوروبا كرثة بديلة تتنفس منها بعد حظرها وتجهيف منابع دعمها وتمويلها في الشرق الأوسط والدول العربية، والآن بعد الإجراءات الأوربية ضدها تجد نفسها بين طرفي كماشة فبعد التضيق عليها عربياً يجرى التضيق عليها أوروبياً.

وعن دور ثورة 30 يونيو في كشف وجه الإخوان الحقيقي للعالم الغربي. أوضح «النجار» بالطبع كانت التجربة المصرية معلمة ومرشدة لكل دول العالم من جهة التأكيد على أن الإرهاب ملة واحدة، حيث تعلمت أوروبا من التجربة المصرية أن جماعة الإخوان هي أم الجماعات الإرهابية وأن مختلف جماعات التطرف والتكفير تستقي منهاجها وأفكارها من الإخوان كما أن الجماعة



30
يونيو
ساعدت في تفكيك
التنظيم الإرهابي ومحاربة
أفكاره المتطرفة

ألمانية لحظر جمعيات الإخوان. لتتحول أوروبا إلى كابوس جديد في وجه الإخوان. فلم تعد تشكل لهم الملاذات الآمنة، وأصبح مستقبل الجماعة في أوروبا على حافة الهاوية، وبحسب المراقبين فإن جماعة الإرهاب أصبحت محاصرة في أوروبا وتجهيف منابع التمويل يضرب الإمبراطورية المالية للجماعة.

«على حافة الهاوية»

وقال هشام النجار، الباحث في شئون الحركات الإسلامية، إن انهيار جماعة الإخوان المحظورة الإرهابية بعد 11 سنة من ثورة يونيو يجرى على عدة مستويات، المستوى الأول تكريس إقصاء الجماعة الإرهابية ونبذها على المستوى الوطني داخل الحالة المصرية، وهذا يعد أقوى عوامل نبذها وإقصائها عربياً وإقليمياً ودولياً طوال العقد الماضي، ولم تغلق محاولات الجماعة المتكررة للعودة واختراق المشهد المصري سواء عن طريق العنف والإرهاب أو خطط الضغط. بيث الشائعات ومحاولات تأليب الداخل وإثارة الفتن والفوضى والدعوات للتظاهر في مناسبات متكررة.

وأضاف «النجار» أنه علاوة على الانهيار والنبد وتكريس الإقصاء في الداخل المصري، هناك بالتبعية إقصاء وتراجع للجماعة على المستوى العربي، ويرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى ما جرى لها من عزل في ثورة يونيو المصرية، وشاهدنا آخر تجليات هذا التراجع عربياً بعد تونس والمغرب في الكويت، حيث إن التغييرات الكبيرة الأخيرة في الكويت تصب في اتجاه تقليص نفوذ الإخوان وحرمانها من توظيف البرلمان في لعب بمقدرات الدولة والتغلغل في مؤسساتها ومحاوله السطو على صلاحيات قيادة الدولة. وأشار

العالم على خطى مصر في عزل الإخوان

بالضربة القاضية.. سقوط «جماعة الدم»

تقرير تكتبه: مروة سنبل

ثورة «30 يونيو» كانت حائط الصد لحماية الدولة المصرية ضد جماعة الإخوان الإرهابية، وأفشلت الثورة كافة مخططات التنظيم لتدمير الدولة وطمس هويتها، 11 عاماً مرت على ثورة 30 يونيو، التي وجه الشعب المصري خلالها ضربته القاصمة للجماعة الإرهابية، وكشف للعالم حجم دمويتها وأسقط عنها قناع الجماعة الدعوية السلمية، عندما دخلت الحرب الإخوانية العلنية مرحلتها الأخطر بعد ثورة يونيو، وقامت أجنحتها العسكرية بعمليات إرهابية ضد أبناء الشعب المصري والاستعداد ضد الدولة. كما تصاعدت أزمة الجماعة بعد الإطاحة بهم من السلطة، لتضرب الانشقاقات جسد الإخوان المترهل بسبب صراع على المصالح الشخصية وزعامة الجماعة والسيطرة على التمويل، ليمر الإخوان بأسوأ أزمتهم منذ التأسيس.

ودخلت جماعة الإرهاب بعد عام 2013 أزمة تنظيمية عاصفة وذلك نتيجة الإطاحة بها من السلطة، وهو ما ترتب عليه حدوث انقسامات داخلية بلغت ذروتها في عام 2021، حيث انقسمت الجماعة إلى تيارين أساسيين ومجموعات صغيرة أخرى، انشقاقات يتلوها انقسامات وقرارات بالتجميد وانفراد بالسلطة وفساد مالي ومخالفات لائحية، أعقبها غضب شديد بين شباب الإخوان وفقدان الثقة بالقيادات وشكاوى كثيرة وأصوات معارضة تتزايد أدت جميعها لنتيجة حتمية يشهدها الإخوان حالياً، وهي «انهيار الصف الداخلي للإخوان» لتدخل الجماعة الإرهابية بعد 30 يونيو دوامة الأزمت الامحدودة بشكل يدمر هيكلها التنظيمي، لتصبح الجماعة الآن عدة جماعات متناحرة تنهم كل واحدة منها الأخرى بالعمالة والخيانة والسرقة ونهب الأموال. تلك الخلافات والفصائح المالية والأخلاقية المتتالية كشفت بشكل واضح حجم الفساد الكبير داخل تنظيم البنا وزيف ادعاءاتهم بأنهم جماعة ربانية.

انهيار وحصار عربي ودولي

تعانى «الجماعة الإرهابية» من الانتكاسات والفشل على مستوى العالم وتواجه نفورا وحصارا إقليميا ودوليا منذ ثورة 30 يونيو لتفقد ملاذاتها الآمنة واحدا تلو الآخر، حيث صنف كل من السعودية والإمارات الإخوان كجماعة إرهابية فضلاً عن تضييقات أمنية لعناصرها في الكويت وسقوطهم الكبير في تونس وتراجع في الشعبية وانحسار لنفوذها في الأردن، فهناك توجه حكومي بإغلاق جميع مقر الإخوان في جميع المحافظات الأردنية البالغ عددها 39 شعبية، فيما تتزايد حدة التحذيرات الأمنية والاستخباراتية في أوروبا من الوجود الإخواني، لتواجه الإرهابية مؤخراً ضغوطات متزايدة ومواجهة قوية ومؤثرة من الحكومات الأوربية للحد من توغله داخل المجتمعات الأوربية ولتجهيف مصادر تمويله، وتضييق الخناق عليه.

أوروبا كابوس «الإخوان»

حرب قوية وضربات أمنية تقوم بها عدة دول أوروبية في إطار مكافحة الإرهاب في أوروبا، ما أدى لشل حركة الإرهابية في عدة دول أوروبية، حيث قامت النمسا بحظر الإخوان وإدراج الجماعة على القائمة السوداء كونها جماعة متطرفة، ومنعها من أي عمل



الأزمة الأخيرة فيما بعد السابع من أكتوبر، بل أقدم من ذلك بكثير، فمصر كانت ومازالت تستظل بتضع القضية الفلسطينية على رأس أولوياتها، وتؤكد دائما تمسكها بحقوق الشعب الفلسطيني في الحياة وبقائه على أرضه.

مع الاستفزازات الإسرائيلية لمصر.. ما النتيجة التي تسعى إليها إسرائيل؟

الاستفزازات الإسرائيلية لمصر ليست بالشيء الجديد، وهي أمر متوقع في ظل الوضع الحالي، حيث تسعى القيادة الإسرائيلية لصراف النظر عن إخفاقاتها المتتالية منذ بدء الأزمة عندما تم اختراق أمنها في 7 أكتوبر، ثم فشلها في تحقيق الأهداف التي أعلنتها لهجومها العسكري الدموي على غزة، فهي تحتاج لما يشغل الرأي العام الدولي والداخلي أيضا عن هذه الإخفاقات، لكن في الوقت ذاته إسرائيل تعلم قوة مصر جيدا وتدرك الخط الذي يجب أن تتوقف عنده وتراجع بعده.

لماذا تحاول بعض الدول والكيانات الإعلامية تشويه الدور المصري أو إخفاءه؟

دائما ما كانت هناك محاولات من البعض للنيل من فاعلية الدور المصري، خاصة وأن مصر هي مركز الثقل في المنطقة والبوابة الرئيسية لكل التحركات السياسية بها، وحاليا كل هذه المحاولات تأتي في إطار حملة مسعورة للتغطية على الجرائم الإسرائيلية، ولكن وفقا للأحداث فقد اتضح للجميع قيمة الدور المصري في الوساطة ومحاولات وقف إطلاق النار، وأيضاً الحفاظ على القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى إمداد الشعب الفلسطيني بالمساعدات الإنسانية التي يحتاجها القطاع، كل ذلك واضح للجميع الآن، وقد تجلى تأثير الدور المصري في استغلال الزخم الدولي لدعم الحقوق الفلسطينية والذي أسفر عن اعتراف عدة دول عربية بدولة فلسطين وهو مكسب كبير لم يتحقق للفلسطينيين من قبل.

وفق رؤيتكم ما هي أبرز التحديات الدبلوماسية المستقبلية أو المنتظر حدوثها؟

المرحلة التي يمر بها العالم حاليا يمكن تسميتها بمرحلة الكتلة الحرجة، فهي ممتلئة بتحديات عدة على المستوى الدبلوماسي، لكن أبرز هذه التحديات هو منطق القوة الذي يسود حالياً في تعامل عدد من الدول، أيضاً ضعف جهاز الأمم المتحدة وعدم قدرته على التأثير الفعلي الحاسم في الأزمات الدولية، بالإضافة إلى تحديات الأمن الغذائي، وأمن الطاقة وأمن المياه وتغيرات المناخ، وما يترتب على ذلك من مخاطر تهدد كل شعوب العالم وفي القلب منها شعوب المنطقة، أيضاً إطالة أمد أزمات الإقليم التي كلما طالت أدت لخسائر أكبر قد لا يمكن تداركها، وستحتاج سنوات طوال للتخلص من آثارها السلبية، كذلك زيادة شهية بعض الدول الإقليمية في التدخل في الشأن الداخلي لدول أخرى في المنطقة أصبح تحديا صعبا لا بد من مواجهته بحكمة.

وكيف تستعد مصر لهذه التحديات؟

مصر لديها القدرة الكاملة على مواجهة كل هذه التحديات، وتستعد لها بما يطلق عليه دبلوماسيا بالاستراتيجية الاستباقية، وهو ما يمكن أن نلاحظه من خلال التحركات التي تقوم بها الدولة المصرية سواء داخليا أو خارجيا، هذه الاستراتيجية الاستباقية بتحركاتها المرنّة التي تركز على اتفاقات وشركات دولية تمتد شرقا وغربا وتمكن الدولة المصرية من التعامل مع هذه التحديات بالشكل الأمثل.

تزامنا مع الانتخابات الأمريكية.. هل من فروق عند تعامل مصر مع رئيس جمهوري أو ديمقراطي؟

لا توجد أية فروق، فسواء كان الرئيس الأمريكي من الحزب الجمهوري أو الديمقراطي لن يؤثر هذا كثيرا على العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، لأن مصر دولة فاعلة ومركز مؤثر في الإقليم لا يمكن الاستغناء عنه، وبطبيعة الحال فالولايات المتحدة منخرطة في كل مشاكل الإقليم، لذا فالتعاون بين الدولتين أمر ضروري، كما أن العلاقات التاريخية بين البلدين تسمح بمساحة كبيرة من حرية القرار والاختلاف في بعض السياسات، لكننا لا نتجاوز حد هذا الاختلاف، ويمكن القول إن أمريكا كدولة لن تتخلى بإرادتها عن الاستعانة بمصر والتعاون معها أيا كانت خلفية الرئيس الأمريكي المنتخب.

في النهاية ما الرسالة التي توجهها للقيادة السياسية والمشهد المصري في ذكرى 30 يونيو؟

رسالتى بمناسبة ذكرى 30 يونيو للقيادة السياسية هي تمنياتي باستمرار في بناء الجمهورية الجديدة القوية القادرة على مواجهة كافة التحديات، وللشعب المصري أن نتذكر دائما أسباب وحدتنا في الثلاثين من يونيو والأل نترجع عن الخط الذي اختاره المصريون يوم 30 يونيو 2013 للحفاظ على هويتهم ومقدراتهم.



على القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى تأثيرها على الموقف الدولي ليصبح موقفا داعما لحقوق الشعب الفلسطيني ورافضا للسياسة العدوانية التي تتعامل بها تل أبيب.

وما طبيعة الدور المصري في دعم القضية الفلسطينية وببدء الاعتراف بفلسطين دوليا؟

الدور المصري كان الأبرز والأقوى والأسرع استجابة وذلك بدأ من اجتماع مجلس الأمن القومي يوم التاسع من أكتوبر 2023 برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي، حيث وضع خلاله الخطوط العريضة الواضحة للتحركات المصرية في التعامل مع هذه الأزمة دون تأخير، وكان أبرز هذه الخطوط رفض تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وضمان بقاء القضية الفلسطينية والالتزام بحل الدولتين وهي الخطوط التي تبناها بعد ذلك الموقف الدولي، وعلينا أن نذكر بأن الدور المصري لا يقتصر على

رغم مرور 13 عاما على استقالتني من المنصب الوزاري، الأيام والأحداث أثبتت جدواها. واتخذت القرار بدافع من ضميري الوطني والمهني، في ظل مشهد عيش هدد وجود الدولة المصرية، وهويتها، لكني كنت واثقا من وعي المصريين وبأن الأمر لن يستمر كثيرا



إذا ما هي أسلحة الدبلوماسية المصرية ومتى وكيف تستخدم؟

أسلحة الدبلوماسية المصرية كثيرة ومتعددة وقد تتغير من ملف لآخر، لكن هناك أسلحة ثابتة تعتمد عليها وهي أولا القانون الدولي بأفرعه المختلفة، ثانيا ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية، ثالثا القوة الصلبة للدولة المصرية، رابعا تأثير القوة الناعمة في مخاطبة الآخر ونشر التوعية بوجهات النظر المصرية، خامسا التواجد البشري المصري في مناطق متفرقة حول العالم ومدى فاعلية هذا التواجد، وسادسا العنصر البشري في كافة أجهزة الدولة المصرية، خاصة وزارة الخارجية، والتنسيق التام بين العناصر البشرية في هذه الأجهزة.

و ليتم مسئولية سفارات مصر في عدة دول أبرزها ألمانيا ولندن وواشنطن وتل أبيب، من واقع رؤيتكم وخبرتكم.. كيف تقيمنا هناك الدولة المصرية؟

التقييم العالمي للدبلوماسية المصرية يضعها في مرتبة رفيعة، وذلك بشهادة الجميع، وعلى كافة المستويات أيضا، سواء على مستوى الدبلوماسية متعددة الأطراف أو الدبلوماسية الثنائية، فمصر دولة كبيرة تتمتع بمصداقية دولية وإقليمية، كما أن سياستها المتوازنة وقراراتها الحكيمة المدروسة أكسبتها ثقة الجميع، وهذا يسري أيضا على الحكومات والشعوب الغربية بما فيها إسرائيل.

عندما توليتهم حقيبة الخارجية في 6 يونيو 2011 ولدغتم باستقالتكم في 16 يوليو من نفس العام، ما الأسباب وكيف رأيتم المشهد؟

يبدو أن استقالتني من المنصب الوزاري لا زالت في الأذهان رغم مرور 13 عاما على الأمر، ومع الأيام وتلاحق الأحداث أثبتت هذه الاستقالة جدواها في ذلك الوقت المضطرب الذي عاشته الدولة المصرية وعانت خلاله الكثير، وقد اتخذت قرار الاستقالة حينها بدافع من ضميري الوطني والمهني، في ظل مشهد عبثي كان يهدد وجود الدولة المصرية وبقاء هويتها، لكن في الوقت نفسه كنت واثقا من وعي المصريين وجيهم لوطنهم وبأنهم بن يسمحوا لهذا الأمر بأن يستمر كثيرا.

كيف تقيم التعامل المصري مع أزمة غزة الحالية؟

التعامل المصري مع ملف غزة منذ اللحظة الأولى كان حاسما للغاية ويعتمد على رؤية واضحة وصادقة، وقد أثبتت الأحداث مصداقية التعامل المصري والجهود التي بذلتها مصر للحفاظ

السفير محمد العرابي وزير الخارجية الأسبق:

الدبلوماسية المصرية نجحت في مواجهة التحديات بالحكمة وسياسة النفس الطويل

بمعالجتها أدق المواقف وأصعب اللحظات في تاريخ البلاد. وما الذي يميز الدبلوماسية المصرية خلال العشر سنوات الأخيرة؟

خلال العشر سنوات الماضية كانت التحديات أمام الدولة المصرية ككل كبيرة للغاية، ومطالب التنمية ازدادت اتساعا خلال العقد الأخير، والذي مر العالم خلاله بمتغيرات سريعة متلاحقة واحدة، من هنا نستطيع التعرف على مدى الجهد المبذول للانطلاق نحو العالم الخارجي، واكتساب مصداقية دولية بالإضافة إلى فاعلية التأثير، وكان الأمر الأهم والأكثر تأثيرا هو الاستقرار الداخلي في البلاد، فيدون استقرار وتقدم اقتصادي لا يوجد تأثير خارجي والسياسة الخارجية لا فاعلية لها، من هنا جاء تميز الدبلوماسية

العالم مَ بمتغيرات سريعة واحدة خلال العقد الأخير، والاستفزازات الإسرائيلية لمصر هدفها صرف النظر عن إخفاقاتها المتتالية، لكنها في الوقت ذاته تعلم قوة مصر جيدا وتدرك الخط الذي يجب أن تتوقف عنده

بداية كيف استطاعت مصر مواجهة التحديات السياسية الخارجية منذ 30 يونيو 2013؟

تجديات السياسة الخارجية للدولة المصرية بعد 30 يونيو كانت هائلة، في ظل ما قامت به بعض الجهات الخارجية من محاولات تشويه الصورة الحقيقية لما يحدث على أرض الواقع، وكان من الضروري التعامل مع هذه التحديات بحكمة وباستخدام سياسة النفس الطويل، خاصة أن التحديات كانت غير مسبوبة وتقودها قوى دولية، وزاد من صعوبة هذه التحديات وتعقيدها أنها دخلت في إطار مقاربة شاملة تخص الإقليم بشكل عام ومصر بشكل خاص.

وكيف أدارت معركتها الدبلوماسية دون خسائر تذكر أمام قوى متحفزة؟

إدارة السياسة الخارجية في هذه الفترة كانت تتطلب الثبات وعدم الاهتزاز أمام متغيرات كثيرة على الساحتين الدولية والإقليمية، واعتمدت على الانطلاق من الموقف الداخلي الذي كان قد اتخذ قراره وعرف الطريق الذي سيسلكه لبلوغ هدفه ولا يملك أي استعداد للحياد عنه، وبالفعل نجحت الدبلوماسية المصرية في تحقيق أهدافها.

في رأيك.. ما هي أصعب اللحظات والقرارات الدبلوماسية التي مرت على السياسة الخارجية لمصر؟

هناك مواقف عدة ولحظات صعبة كثيرة لا يمكن اختزالها في موقف واحد، والسياسة الخارجية بصفة عامة، مصممة بطبيعتها للتعامل مع المصاعب والتحديات وإدارة المواقف في الإطار الذي تضعه المصلحة العامة والأمن القومي لمصر، وأثبتت أهميتها دائما



تحدثت عن محاولات «الإرهابية» لتهميش المرأة

د. مايا مرسى.. رئيسة المجلس القومي للمرأة:

نساء مصر.. عمود الوطن في «30 يونيو»



تحدثت الدكتورة مايا مرسى، رئيسة المجلس القومي للمرأة، عن التحديات التي واجهت المرأة خلال عام حكم جماعة الإخوان الإرهابية، ومحاولات الجماعة عزل المرأة عن المجتمع لحصر دورها في المنزل فقط.

وعرجت «مايا» في حوار مع «المصور» بهناسبة ذكرى ثورة «30 يونيو» إلى الحديث عن مكتسبات الثورة، وكيف شاركت المرأة في الصورة، لدرجة أنها كانت عمود الوطن خلال الثورة. وأضافت بعد 30 يونيو كانت المرأة أم وزوجة وابنة الشهيد، ولقنت الأُنظار بقوة لوعيتها وثقافتها في الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية، ووجهت أبناءها وأسرتها للطريق الصحيح، كما كان لها دور فعال من خلال مشاركتها في قطاعات الصناعة والخدمات وريادة الأعمال، وتولت النساء القيادة في العديد من الوزارات والهيئات.

حوار: نيرمين جمال

ما التحديات التي واجهت المرأة قبل ثورة 30 يونيو وكانت تعوق مشاركتها في الحياة السياسية؟
المشهد قبل ثورة 30 يونيو كان يسوده التهميش والإقصاء والقهر والتمييز والظلم، جميعها سمات رسمت معاناة المرأة المصرية خلال هذه الفترة، حيث تعرضت مكتسباتها للردة بعد أن كانت مصر تتقدم للأمام في أجندة المرأة قبل عام 2011.

وظهرت النوايا الأولى للإقصاء والتهميش منذ بداية حكم الجماعة الإرهابية، فمنذ بداية تشكيل الجمعيتين التأسيسيتين لوضع الدستور، تم تمثيل 7 سيدات فقط، بتلك الجمعيتين وبيتمين لتيار الإسلام السياسي من إجمالي 100 عضو، كما كنّ عضوات بالبرلمان المنحل بالمخالفة لحكم قضائي واجب الاحترام من محكمة القضاء الإداري بعدم جواز عضوية أعضاء البرلمان في التشكيل الخاص للجمعية التأسيسية للدستور. بعدها خرج مشروع قانون الانتخابات مؤكداً على الرغبة في عدم مشاركة المرأة بالبرلمان، وأصبحت ممثلة في البرلمان بعدد ضئيل لا يمثل طموحاتها ولا يتم مناقشة قضايا المرأة. بل وسعت بعض التيارات داخل البرلمان لتعديل قانون الأحوال الشخصية بصورة تنتقص من حقوقها التي حصلت عليها بعد كفاح عقود طويلة، منها الخلع وخفض سن الحضانة من 15 إلى 7 سنوات، ومطالبات بخفض سن الزواج، كما ظهرت دعاوى لإجراء ختان الإناث بالمجان ببعض القرى، وظهرت توجهات واضحة وممنهجة لعزل النساء من المواقع القيادية والتنفيذية والنقل التعمفي وعدم حصول النساء على حقوقهن في الترقيات، ولم ينته الأمر عند ذلك بل وخرج العديد من التصريحات من قبل الأحزاب والتيارات ذات التوجه الديني لتقييد دور المرأة داخل المنزل فقط.

وماذا عن موقف الجماعة الإرهابية من المرأة المصرية؟

لم يسلم التاريخ من محاولات الجماعة الإرهابية لتزييف وتغيير

هوية المجتمع المصري وطمس تاريخ نضال وكفاح المرأة المصرية من المناهج الدراسية، فقامت وزارة التربية والتعليم في عهد الإخوان الإرهابية بحذف مراحل تطور الحياة الحزبية ودور المرأة ومنظمات المجتمع المدني وتكريس التمييز ضد المرأة في المناهج، وتداولت وسائل الإعلام وقتها أخيراً حول قيام وزارة التربية والتعليم استناداً لتقرير صادر من وزارة الأوقاف باستبدال صورة الدكتورة درية شفيق، وهي إحدى- رائدات حركة تحرير المرأة المصرية - من كتاب التربية الوطنية للصفين الثاني والثالث الثانوي بصورة أخرى، لأنها لا ترتدى الحجاب، بالإضافة إلى حذف صور مجموعة من التلميذات في الكتاب لأنهن مكشوفات الرأس واستبدالها بصور للتلميذات أخرى محجبات. وبالطبع لم يسلم المجلس القومي للمرأة باعتباره الآلية الوطنية المنوط بها النهوض بأوضاع المرأة والدفاع عن حقوقها من حملات التشويه المتعمدة لإقصائه وتقليص دوره، وأطلقت مؤسسة الرئاسة وقتها حملة تحت مسمى «دعم حقوق وحرّيات المرأة المصرية» بهدف الانقضاض على دور المجلس وإنشاء مجلس مواز له ينتقص من دوره، وكانت أهداف تلك الحملة نفس أهداف المجلس، وجرت محاولات حثيئة من قبل مجلس الشورى المنحل لحل المجلس القومي للمرأة، عبر إطلاق دعاوى ومطالبات من أعضائه بنقل تبعية الشورى. كما تم اتهام المجلس بعبادة الدين الإسلامي للثبيل منه وتشويه صورته لدى الرأي العام، ومع جميع الممارسات السابق ذكرها تم استخدام سلاح جديد لمنعها من المشاركة في الحياة العامة والمظاهرات ضد نظام حكم الإخوان والتعبير عن رأيهن بحرية، وهو التحرش الجماعي للتحذيف النساء وكسرهن، هذا إلى جانب ظهور دعاوى من مجلس الشورى المنحل بإدانة المظاهرات اللاتي يتعرضن للتحرش وتخصيص أماكن محددة لتظاهر السيدات بعيداً عن الرجال، وأتذكر الواقعة المؤلمة التي حدثت ضد المناضلة شاهدة مقلد مناصرة الفلاحين صاحبة التاريخ النضالي المشرف حين قام أحد أتباع المعزول بتكميم فمها لتظاهرها ضد حكم الجماعة أمام قصر الاتحادية مما يدل على النظرة الحقيقية لهذه الجماعة تجاه المرأة وبورها في المجتمع.

المرأة كانت في الصدارة خلال 30 يونيو، كيف استكملت دورها في إعادة البناء وكيف كانت خط دفاع عن الأمن القومي؟
بسبب جميع التحديات التي واجهتها خلال حكم الجماعة السابق ذكرها انتفضت المرأة المصرية عدة مرات في مظاهرات في جميع الميادين للمطالبة بإسقاط النظام الظالم ولم تمنعها حملات التخويف الممنهجة حتى جاء يوم 30 يونيو، الذي شهد خروج ملايين المصريين في جميع المحافظات لتصدرهم جموع نساء مصر، وأثبتت حقاً أنها ليست عامود الأسرة فقط، ولكنها وبجدارة عمود الوطن ووتنه المتين وفي 30 يونيو أثبتت أنها الدرع الثالث للوطن، والقوات المسلحة والشرطة الدرع الأول والثاني، وبالفعل نجحت إرادة النساء في إسقاط النظام.

وبعد 30 يونيو كانت أمّ وزوجة وابنة الشهيد، لفتت الأنظار بقوة لوعيتها وثقافتها في الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية ووجهت أبناءها وأسرتها للطريق الصحيح، كما كان لها دور فعال من خلال مشاركتها في قطاعات الصناعة والخدمات وريادة الأعمال، وتولت النساء قيادة العديد من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما ساهم في خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي، وشهدت المدارس والجامعات تواجداً بنسب عالية للنساء والفتيات سواء طالبات أو في مجال التدريس والبحث العلمي، والمجتمع المدني والعمل الاجتماعي وكانت صاحبة دور رئيسي وعملت على تقديم الخدمات الاجتماعية، وشاركت في العمل التطوعي والأعمال الخيرية وساهمت في تعزيز الوعي بالعديد من القضايا الوطنية والمجتمعية.

مشاركة المرأة في 30 يونيو لم تقتصر على القاهرة بل كانت في جميع المحافظات، كيف جاء رد الجميل لسيدات مصر وما المكتسبات التي حصلت عليها لأول مرة بعد الثورة؟

جاء رد الجميل في العهد الجديد الذي بدأ مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية، وجاء أول دليل عملي على الاحترام والتقدير عندما اعتذر الرئيس للسيدة التي تعرضت لحادث تحرش بميدان التحرير أثناء الاحتفال بمناسبة تنصيبه عام 2014 وقام بزيارتها في المستشفى وتقديم باقة زهور لها مع الوعد بأن الدولة لن تقبل بمثل هذه الحوادث مرة أخرى وستتخذ إجراءات صارمة. فلا يخلو خطاب أو مناسبة إلا ويوجد الدعم لها والتقدير لدورها، ومن المفردات التي وصفها بها الرئيس «عظيمات مصر.. الظهر والسند وضمير الوطن.. المرأة المصرية طرف أساسي في معادلة الوطن». وظهرت الجديدة كاملة للعمل على أجندة المرأة من خلال تعيين مستشارة امرأة لرئيس الجمهورية في الأمن القومي منذ عام 2014 لتكون أول امرأة تتولى هذا المنصب وتعد ضمن 12 مستشاراً لرؤساء الجمهوريات على مستوى العالم، ثم جاء إعلان عام 2017 «عام المرأة المصرية» الأمر الذي يعد سابقة تاريخية، ووصف الرئيس الإسراع نحو تمكين المرأة وحماية حقوقها «بالواجب الوطني».

كما شهدت الـ10 سنوات الماضية على 50 تكليفاً رئاسياً لتمكين المرأة 26 قانوناً وتعديلاً تشريعياً و12 قراراً دولياً لتمكين المرأة،

الـ10 سنوات الماضية شهدت 50 تكليفاً رئاسياً لتمكين المرأة و26 قانوناً وتعديلاً تشريعياً و12 قراراً دولياً كما تم دمجها في السياسات والبرامج كافة

كما تم إدماجها في كافة السياسات والبرامج وأصبح لها احتفال سنوي تكريم فيه.

هناك اهتمام كبير بالمرأة ذات الإعاقة بعد 30 يونيو ما هي المكتسبات التي حصلت عليها حتى الآن؟

بالفعل تولى القيادة السياسية اهتماماً كبيراً بالمرأة ذات الإعاقة والأمهات لأطفال من ذوي الإعاقة، وهو ما انعكس منذ إطلاق مصر لرؤيتها للتنمية المستدامة 2030 واهتمامها بكافة الفئات الأولى بالرعاية. كما أولى الدستور اهتماماً بالأشخاص ذوي الإعاقة وحدد لهم نسبة مناسبة في البرلمان وتحت مظلة هذه النسبة إلى جانب نسبة المرأة أصبح لدينا 6 نائيات من ذوي الإعاقة وعددهن يفوق عدد الرجال، وبالفعل أثبتن دوراً فعالاً في الدفاع عن قضايا الإعاقة وخصوصية المرأة ذات الإعاقة وأمهات الأشخاص ذوي الإعاقة.

من المكتسبات الهامة «الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030» ماذا عنها؟

اعتمدت الاستراتيجية كخريطة طريق لجميع الأعمال المتعلقة بتمكين المرأة، فمصر هي أول دولة على مستوى العالم تطلق هذه الاستراتيجية، وتحتوي على 34 مؤشراً من أهداف التنمية المستدامة، وتتكون من 4 محاور رئيسية: التمكين السياسي والقيادة، التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي، الحماية، مع التشريعات والثقافة كركائز متقاطعة مع المحاور الأربعة. وتحدد الاستراتيجية مجموعة من التدخلات المفصلة التي من شأنها أن تحدث نقلة نوعية لتحقيق الانطلاقة الكبرى التي تحلم بها كل المصريات، وفيما يتعلق بالمحور



السياسي والقيادة فهو يضم عدداً من المؤشرات منها مؤشر نسبة المرأة في البرلمان وتحسن ليصبح 28 في المائة عام 2022 مقارنة بـ 14.9 في المائة عام 2016. كما صعد مؤشر نسبة النساء في الإدارة العليا ليصل إلى 32 في المائة مقارنة بـ 18.3 في المائة عن نفس المدة، وصعد مؤشر نسبة النساء في المناصب العامة إلى 12.5 في المائة عام 2022 بدلاً من 5 في المائة عام 2016. أيضاً صعد بنسبة عالية مؤشر عدد الإناث الملتحقات بالهيئات القضائية ليصل إلى 3541 في عام 2023 بدلاً من 66 عام 2017 وزادت نسبة الوزيرات من 12 في المائة عام 2016 إلى 18 في المائة عام 2022. كما تبني المجلس عدداً من المبادرات والبرامج لدعم تولي المرأة المناصب القيادية من أهمها برنامج «المرأة تقود في المحافظات» بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية للتدريب، والبرنامج الوطني للمرأة في القيادة لرفع كفاءة المرأة في الحكومة. أما في المحور الاقتصادي، فقد تحسنت نسب مؤشرات المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة، والشمول المالي، ونسبة الإقراض متناهي الصغر، ونسبة النساء في الوظائف الإدارية، وفي المحور الاجتماعي تحسنت النسب في مؤشرات نسبة الأمية بين الإناث، ومتوسط عدد السنوات الحياتي التي تعيشها السيدة بصحة جيدة، ونسب استعمال وسائل تنظيم الأسرة، ومعدل الإنجاب الكلي، وقلت نسبة الوفيات بين الأمهات.

وعلى صعيد محور الحماية، فخلال 8 سنوات صدر 23 قانوناً لصالح المرأة، ففي الفترة من يونيو 2023 حتى يونيو 2024 صدر القانون رقم 186 لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام قانون الطفل بشأن إجراءات قيد المواليد وإهمال مراقبة الطفل، كما صدر القانون رقم 185 الخاص بتشديد عقوبة التحرش والتهمز والعنف، والقانون رقم 19 لسنة 2024 بشأن رعاية حقوق المسنين، وبالتوازي مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتمكين تم إطلاق «مرصد المرأة المصرية» لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية من خلال التطبيق الدقيق والمستمر لآليات الرصد والتقييم، ومؤخراً تم إدماج أهداف تمكين المرأة بالأطر التحديثية لرؤية مصر 2030، وأطلقت مصر استراتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان 2021 بمحور للمرأة يتكامل مع أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة.

حدثيات أيضاً عن الاهتمام بملف الفتيات الصغار بعد ثورة 30 يونيو؟

نشهد اليوم تقدماً كبيراً في الإطار الوطني للاستثمار في فتيات مصر من خلال برامج «دوي» و«نورة»، ويحظى الملف برعاية السيدة انتصار السيسي، ويأتي ضمن «المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية»، وتم إطلاق «نورة» و«دوي»

ضمن فعاليات لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة بنيويورك بالتعاون مع اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وحتى مارس الماضي شهد «دوي» تدريب 3 آلاف مدرب ومدربة لإدارة دوائر الحكم التي تساعد الفتيات على اكتشاف أنفسهن وتعزيز من شعورهن بالمسؤولية وتساعدن على بناء علاقات إيجابية ووصلت دوائر الحكم لـ 270 ألف مستفيدة حتى الآن، كما تم تدريب المدربين أيضاً لتنفيذ «حوار الأجيال» بين الأسر لتعزيز تبادل الخبرات وتحقيق فهم متبادل، وقد وصلنا إلى 260 ألف مستفيدة ومستفيدة، كما حصلت 140 ألف فتاة على شهادة دوي «للتعلم الرقمي»، وكل هذا الإنجاز يتم بالتعاون مع كافة الجهات الحكومية.



المناضلة شاهدة مقلد أثناء تكميم أحد أتباع المعزول لفمها عندما تظاهرت أمام الاتحادية

الحكم ، وهنا انقلبت الجماعة بكل أعضائها من العمل الدعوي إلى العمل السياسي، ولأن أدبياتها تخلو من أدبيات حكم دولة عادية وليس دولة عظيمة بحجم مصر ، تعاملت مع ملفات حكم «الدولة» كما كانت تتعامل مع ملفات الدعوة وهيئات هياكل بين ملف دعوة وملف دولة !

لم يتحمل المصريون مرور أكثر من 368 يوماً كبيسة، كنيية، «رزية»، مظلمة ، قضاها تحت نير حكم جماعة الإخوان الإرهابية التي استأثرت «وحدتها» «مكراً وخداعاً» بغنائم ثورة 25 يناير ، وكان على رأس تلك الغنائم الوثوب على السلطة وسرعة الوصول إلى سدة



بقلم: محمد الحنفي

الاستقرار والقوة والهيبة.. حكاية ثورة



وعدم الاستقرار في الشارع المصري نتيجة العديد والعديد من القرارات والإعلانات غير الدستورية التي تسببت في زيادة الضغط الشعبي على الجهاز الأمني بالخروج في مظاهرات عارمة إلى قصر الاتحادية والتحرير، فضلاً عن الإفراج عن سجناء جهاديين من ذوي الفكر المتطرف استوطنوا سبئاً وسعوا إلى تكوين إمارة إسلامية متطرفة تستمد العون من أنفاق التهريب مع قطاع غزة ، التي حظيت بكل الدعم والحماية من رئيس الدولة ذاته، وكانت نواة لأكبر بؤرة إرهابية بل إن هذه الجماعة الإرهابية الأثمة قد عملت منذ اليوم الأول لسقوط نظام الرئيس الراحل حسني مبارك، على تحويل سيناء إلى قبة للعناصر الإرهابية التي ارتكبت الكثير من الجرائم وراح ضحيتها آلاف الشهداء من خيرة رجال وشباب جيش مصر وشرطته في حرب استمرت 5 سنوات كاملة وكلفتنا فائتورة باهظة ، لقد ضحت مصر بأرواح ودماء ما يقرب من 2400 شهيد و12 ألف مصاب من خيرة شبابها، حتى يعود الأمن والأمان إلى كل شبر من أرضها، وتعود أرض الفيروز الطاهرة واحة مشرقة ومشرقة للأمن والأمان مرة أخرى ، كما دفعت مصر 385 مليار جنيه ثمن تلك المواجهات الصعبة ، فضلاً عن قطاع السياحة الذي خسر وحده 291 مليار دولار أخرى !

وتتذكر في ذلك العام شديد الظلمة استمرار الأزمات الغذائية، والارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات وتكررت وبشكل متواصل أزمات البنزين والاسول والانقطاع الدائم والمتكرر للكهرباء، ناهيك عن مناصبة الحكم العداء للإعلام والصحافة وافتعال الأزمات المتتالية مع القضاء، بدءاً من إقصاء النائب العام، إلى محاصرة المحكمة الدستورية العليا من قبل أنصار مرسي، ثم محاولة تحجيم دورها في دستور ديسمبر 2012، ثم إصدار أعلانات دستورية وقرارات تمس بالسلب القضاء والحريات العامة ومؤسسات الدولة، تسببت في إثارة الرأي العام، وزيادة الغضب الشعبي على مرسي وجماعته الإرهابية !

لقد كان لزاماً وحثماً على الشعب المصري الأبي أن ينتفض ليصبح المسار ويخرج عن بكرة أبيه يوم 30 يونيو ثائراً على من حاولوا اختطاف وطنه.

والمعادي له يوماً بعد الآخر ، وقسم المجتمع بين مؤيد للمشروع الإسلامي الذي يمثله الرئيس وجماعته دون أن يقدموا دليلاً واحداً على هذا المشروع، وبين مناهض صفوه في أغلب الأحيان بـ «العلماني الكافر» عام تغرغ فيه الشعب إلى التناحر والاشتباك والعراك بين التأييد والرفض ، بدلاً من التوجه نحو العمل والإنتاج ، فانهار الاقتصاد وتراجعت معدلات النمو.. وارتفع الدين العام.. وتآكل الاحتياطي النقدي.. وتهاوت مؤشرات البورصة.. وتراجع تصنيف مصر الائتماني أثناء حكم جماعة الإخوان الإرهابية التي لا تعرف سوى الخراب والفشل الذي استشرى في جسد الدولة كالسرطان، وبدلاً من محاولة النهوض بالبلاد وتشجيع الاستثمار، كانت الجماعة الإرهابية الحاكمة تحارب المستثمرين لصالح رموز الإخوان، فضلاً عن أخونة المناصب الاقتصادية في الدولة مثل وزارة المالية ووزارة الاستثمار، دون وضع أي اعتبار لمعايير الكفاءة أو القدرة على إدارة هذه المناصب الحيوية.. ومن ثم تجلى الوضع الكارثي لحالة الاقتصاد في أوضاع صوره، وجسدته الأرقام، حيث أشارت إحصاءات البنك المركزي إلى العديد من الأرقام الكارثية، ومنها ارتفاع الدين العام خلال فترة حكم الإخوان، كما زادت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي إلى جانب استمرار تآكل الاحتياطي النقدي من الدولار لدى البنك المركزي فوصل إلى 14.93 مليار دولار بدلاً من 15.53 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها 3.8 في المائة .

وفي عهد الجماعة الظلامية سادت حالة من الاضطراب الأمني

علينا أن نتذكر بكل فخر تفاصيل ذلك اليوم المشهود الذي سطر فيه ملايين المصريين وخلفهم جيش قوي وشرطة أبية ملحمة خالدة للحفاظ على هوية الوطن، وبرهنا بعزيمتهم القوية على أن الشعوب حينما تنتفض لا يمكن أن يوقفها أحد ، مهما بلغت التضحيات ، لذلك لم يكن غريباً أن يقف العالم تحية وإجلالاً لهذا الشعب العظيم الذي غير بثورته «مجرى التاريخ» !

ذلك اليوم المشهود الذي أطاح بحكم رسخ على مدار عام كامل حالة من الاستقطاب الحاد، حكم عمل وبسرعة كبيرة على ترسيخ الأخوة ونشر فكرها على الرغم من تنامي الشعور الكاره

والدليل أن الأهل والعشيرة حكموا وعملوا وتولوا المناصب دون النظر لكفاءة أو إهكانات بشرية، ومرتزاً بالعمالة والتجسس وبيع أمن الوطن القومي ونهب ثروات وخيرات وأمن وأمان الشعب ووطنه، إلا أن هذا الشعب الأبى الكريم خرج مدافعاً عن أمنه وأمانه، بدعم من الجيش الحر الأبى ومساندته المعنوية للشعب بالحماية وإطلاق الأغاني الوطنية التي تشد من أزر الجميع.

مع كل عام تهل علينا فيه ذكرى ثورة 30 يونيو أتذكر ذلك الدور العظيم والشجاع للمصرية في نضالها ضد الجماعات الإرهابية التي أرادت النيل من الوطن، أندهش كثيراً وأنا أستعيد شريط ذكريات عام عشناه في كابوس، مرجع دهشتي هو كيف احتملنا كل هذا الابتزاز والاستغلال والكذب من أناس يدعون للتدين والزهد وهم أبعد ما يكونون عن ذلك، بداية من الفساد الذي زاد واستشري



بقلم:

ماجدة محمود

يوم استعادة الكرامة للمصرية



المصرية خرجت منذ أكثر من مائة عام مدافعة عن وطنها ضد الاحتلال الإنجليزي وسقطت شهيدة جياً في الوطن، الجدا «صفية زغلول، هدى شعراوي سيزا نبراوي والشهيدة شفيقة محمد» ضرين أروع الأمثلة في التضحية بأغلى ما يملكن أرواحهن وظل نضالهن إلى أن تحقق الاستقلال وخرج العدو الإنجليزي دون أن ينال من الوطن.

وعلى نهج الجدا صارت الحفيدات وخرجن عندما استشعرن الخطر على بلدهن ولكن هياهن فالتفرق كبير بين عدو خارجي أراد احتلال البلاد ونهب ثرواتها وبين عدو من بيننا أراد تغيير العقول واحتلال الأرض وبيعها وعودة النساء إلى الحرملك والنيل من أبنائها، المصرية هبت جنباً إلى جنب مع الرجال «زوج، أب شقيق وابن» متصدية دون خوف أو تراجع رغم كل ما تعرضت له من عنف واستهداف لها ولأفراد أسرته ولكنها لم تعباً وقدمت الشهيد صابرة ومحتسبة.

ما أشبه اليوم بالبارحة، 30 يونيو يوم استعادة الكرامة للمرأة المصرية بعد عام من المعاناة في عهد الإخوان من التهميش والإقصاء وكل أنواع العنف ضدها، كراهية للشعب وخاصة المرأة لأنها وبدون تحيز كانت وقود الثورة ومحرك أفراد الأسرة في اتجاه إنقاذ الوطن، ظهرت من خلال استهدافها من قبل الجماعة تارة بالتحرش والاعتصاب الجماعي في قلب الميدان وأخرى بتكميم الأفواه لإسكات أصواتهن خلال المسيرات ضدهم، تغيير الهوية الذي استهدفته جماعة الإخوان وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة، لم يقتصر على واد النساء وتكميم الأفواه بل امتد للسيطرة على المجتمع بالأخوات صاحبات الحقبة من خلال محاولات مستميتة لتمكينهن، فكانت الهتافات والتجمعات أمام المجلس القومي للمرأة من أجل إلغاء وإعلان مجلس قومي للأسرة لولا صلابه وقوة وتصدي السفيرة مرفت التلاوي وفريقها، حيث أطلقت وقتها مؤسسة الرئاسة مبادرة بعنوان «دعم حقوق وحريات المرأة المصرية» والتي استهدفت الانقضاء على دور المجلس القومي للمرأة وإنشاء كيان مواز له لمحو تاريخه النضالي والعمل على تشويبه إضافة إلى ادعاء جماعة الإخوان بأن «وثيقة منع العنف ضد المرأة» والتي أسفرت عنها الدورة (57) للجنة وضعية المرأة بالأمر المتحدة عام 2013 التي طرحتها الدكتور «التلاوي»، بأنها مخالفة للشريعة الإسلامية وتتصادم مع مبادئ الإسلام وتهدم مؤسسة الأسرة في الوقت الذي سعوا فيه لإضعاف عزيمه المرأة بتعديل بعض مواد قانون الأحوال الشخصية والتي من بينها تخفيض سن الزواج «زواج الأطفال» في انتهاك صريح لقانون حقوق الطفل وخفض سن الحضانه من 15 إلى 7 سنوات لاتتزامن من حصن الأم انتقاماً من النساء والدعوة لإجراء الختان للبنات ودعم هذا العمل بتوفيره بالمجان.

التهميش والإقصاء وصل إلى حد طمس تاريخ نضال المرأة المصرية من المناهج الدراسية، التاريخ الذي قارب على المائة عام باستبدال صورة المناضلة درية شفيق بصورة أخرى لأنها متبرجة ولا ترتدي الحجاب، تستبدل رائدة التنوير وصاحبة الفضل في مشاركة المرأة في العمل بالبرلمان بعد إقرار ذلك الحق في دستور 1956م انتقاماً وتكريساً للتمييز ضد كل النساء، ليس هذا فقط بل انتقام من فتيات المستقبل تم أيضاً حذف صورة مجموعة من التلميذات من أحد المناهج الدراسية لأنهن متبرجات واستبدلها بصورة أخرى لتلميذات مرتديات الحجاب، وكما ذكرت مر على المرأة عام من التهميش والإقصاء والانتقام لنزولهن الشارع إنقاذاً للوطن من مجموعة أرادت طمس هويته واستعمار شعبه؛ ولأن الله لا يضيع أجر الصابرين تحرر الشعب من العدوان الإخواني.

بعدها وخلال عام من ترتيب الأوراق خرج الشعب عن بكرة أبيه مطالباً المشير عبد الفتاح السيسي بالترشح لرئاسة مصر، وبالفعل أصبح «السيسي رئيسي» عنواناً للحرية والعودة إلى الحياة الطبيعية. المرأة في عهد السيسي تتمتع بكل الرعاية والاهتمام بكل فئاتها وفي جميع المجالات حيث جاء في المقدمة المرأة المعيلة والغارمة والأسر الأكثر احتياجاً، شاهدنا التخلص من العشوائيات والانتقال للعيش بالسكن المصحى الآمن، مبادرة حياة كريمة لأهاليها في قرى مصر، مبادرات صحة المرأة والكشف المبكر عن سرطان الثدي، وصحة المرأة الحامل وصحة الطفل وقبلهم مبادرة فيروس C، حماية الصغيرات من الزواج المبكر والختان والحرام من الإرث بإقرار القوانين الحامية لهن من هذه الممارسات الضارة.

جهود المجلس القومي للمرأة برئاسة دكتورة مايا مرسي أفرزت إلى جانب مشروعات القوانين التي أقرت بالفعل، برامج وخطا لتدريب ودعم النساء من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي لهن ليتمتعن بحياة كريمة، تشكيل اللجان للعمل الجماعي مثال اللجنة الوطنية للقضاء على الختان برئاسة المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية



لماذا رفض المصريون حكم الإخوان؟



بقلم:

محمد الشافعي

استطاعت ثورة الشعب المصري في عام 1919.. أن تكسر حاجز
الخوف من المحتل الإنجليزي.. وأن تحدث حراكا وطنيا يرفع لواء
الاستقلال وإنهاء الاحتلال، ورغم الاستقلال الوهمي الذي منحه
الإنجليز لمصر عام 1922 إلا أن الحراك الوطني استمر وتصاعد..
فوضعت الهابرات الإنجليزية يدها على شاب صغير.. لم يتعد عمره
الثانية والعشرين.. واسمه حسن البنا (1906 – 1949) وكان هذا

الشاب يمتلك مواهب كبيرة في الخطابة والإقناع وتجديد الآداب..
فتم استقلال كل هذا في إعلان قيام (جماعة الإخوان) عام 1928
التي انطلقت من مدينة الإسمايلية لتنتشر في كل ربوع مصر
وانتقلت من مصر إلى الدول العربية والإسلامية، وإلى بعض الدول التي
تضم جاليات إسلامية كبيرة، وساعد في انتشار هذه الجماعة أنها
ترفع شعارات (عامة) تجذب الكثير من البسطاء مثل (الإسلام هو
الحل) (والرسول قوتنا).. إلخ..

على أعضائها (الإخوان) وكان الذين لا ينتمون إلى تلك الجماعة
سيكونون خارج إطار الدين الحنيف. ثانيا: جماعة الإخوان لا
تمتلك (بنية فكرية) واضحة المعالم.. ولم يترك حسن البنا إلا
كتابا صغيرا بعنوان (الرسائل) وتؤكد تلك الرسائل أن أعضاء
الجماعة هم المسلمون وأنهم حتما سيصلدون مع كل من
حولهم، بما يعني أن من حولهم ليسوا مسلمين، ومن هنا جاءت
بذرة التطرف وبذد الآخر.. تلك البذرة التي أخذها سيد قطب
ورواها بأفكار الداعية الهندي (أبو الأعلى المودودي) ليخرج عن
هذه البذرة أشواك التكفير وتجهيل المجتمع.
ثالثا: جماعة الإخوان التي تزعم منذ نشأتها على يد
المخابرات الإنجليزية أنها (جماعة دعوية) سارعت إلى إنشاء
الجناح العسكري، وعملت على تسليح أعضائها، وللأسف الشديد
رفعوا سلاح الاغتيالات ضد كل من وقف أمام مصالحهم
ومطامعهم، وكان عام 1948 العام الأكثر سوادا في تاريخهم
حيث اغتالوا ثلاثة رموز من رموز مصر.. وبدأوا باغتيال القاضي

قفز الإخوان إلى سدة الحكم في مصر عام الرمادة
الذي حكموه 2012 – 2013.. وقد فقدوا صوابهم.. بعد
أن تحقق حلمهم المستحيل.. الذي انتظروه 84 عامًا

أحمد الخازندار في مارس 1948، وكان الرجل ينظر بعض القضايا
المرفوعة ضدهم، ثم اغتالوا اللواء سليم زكي حكمدار العاصمة
في 4 ديسمبر 1948 لأن الرجل كان يلاحق بعض أعضاء الجماعة،
وبعد هذا السلوك العدواني المجرم قرر رئيس الوزراء محمود
فهمي النقراشي حظر الجماعة ومصادرة أموالها وممتلكاتها
واعتقال أعضائها وفصل موظفي الدولة المنتمين للجماعة.. فكان
قرار قادة الجماعة باغتيال النقراشي الذي تم في 28 ديسمبر
1948.
رابعا: اشتهرت جماعة الإخوان باستغلال احتياج الفقراء
والبسطاء من خلال (الكيس الإخواني) الذي يحتوي على بعض
المواد التموينية (السكر- الزيت - الأرز- العدس) وفي المقابل
امتلك قادة الإخوان إمبراطورية اقتصادية عملاقة وصلت إلى حد
إنشاء بنوك وشركات صرافة ومدارس وشركات متعددة الأنشطة،
ليس في مصر وحدها ولكن في كثير من دول العالم ومثل هذه
(الشيزوفرينيا الاقتصادية) جعلت بعض قادة الإخوان يعيشون
مثل الأباطرة من خلال إمبراطوريتهم الاقتصادية العملاقة التي
بنوها بالتمويلات التي تأتيهم من الخارج ومن النسبة الكبيرة
التي تصل إلى 10 في المائة التي يدفعها كل عضو من دخله
الشهري.. أما الفقراء والغلبة فليس لهم إلا الكيس الإخواني
ليظلوا مرتبطين بهذا (الإحسان).

خامسا: تحرص تعاليم الإسلام على أن يتمتع المسلم
بإرادته الحرة.. تلك الإرادة التي تجعله يمتلك «حرية الاختيار»..
وكان النبي وصحابته الكرام حريصين كل الحرص على دعم
تلك الحرية.. وتنمية تلك الإرادة.. ورغم هذا الوضع في تلك

في الفكر.. ثم كانت العدالة الاجتماعية التي حققت تكافؤ الفرص
في التعليم والتوظيف.. تلك العدالة الاجتماعية التي قضت تماما
على الكيس الإخواني.
سابعاً: ارتضى المصريون بعد ثورة يوليو 1952.. أن يكون
نظام حكمهم جمهورياً.. وذلك بعد تحويل نظام الحكم في
مصر من الملكي إلى الجمهوري في 18 يونيو 1953.. ورغم
إجماع الشعب المصري على الرضا بهذا النظام.. إلا أن جماعة
الإخوان تعمل من خلال تنظيمها العالمي.. المنتشر في عديد
من دول العالم.. على عودة نظام الخلافة .. وهو أحد أنظمة
الحكم .. التي سادت لعقود طويلة بعد رحيل النبي صلى الله عليه
وسلم.. ورغم تعدد أشكال وأنواع تلك الخلافة الأموية والعباسية
والفاطمية والعثمانية.. إلخ، إلا أن جماعة الإخوان ترى في هذا
الشكل من الحكم أساساً من أسس الإسلام.. وهذا غير صحيح..
وفي سبيل تحقيق هذه الخلافة لا مانع لديهم من أن يتولى حكم
مصر (مسلم هندي أو تركي.. إلخ) ولا يتولى هذا الحكم مسيحي
مصري.. رغم أن المواطنة تعني المساواة في الحقوق والواجبات
بين أبناء الوطن الواحد.. ولكن جماعة الإخوان التي احتكرت
الإسلام بين أعضائها.. ليس غريباً عليها أن تفرض على الأمة
نظام الحكم.. الذي يتوافق مع قناعاتها فقط.

ثامناً: قرر الزعيم جمال عبدالناصر في عام 1964 الإفراج عن
الإخوان المحبوسين بعد ادانتهم في محاولة اغتياله عام 1954..
ورغم كل ذلك تورطوا في مؤامرة أكبر.. قادها سيد قطب وتهدف
إلى تدمير الكثير من مشروعات الدولة.. وفي مقدمتها القناطر
الخيرية .. إضافة إلى اغتيال عبدالناصر وكل قادة الدولة.. وتم
كشف المؤامرة وتقديهمهم إلى المحاكمة.. وبالطبع استمر
حظر نشاط الجماعة وقد رحل عبدالناصر.. وجاء السادات ليجد
معارضة شديدة من التيارات اليسارية والقومية والناصرية..
وبدلاً من الحوار معهم أمر بالإفراج عن سجناء الإخوان الذين تم
تسجيل اعترافاتهم بالصوت والصورة أثناء محاكمتهم.. وأعاد
نشاط الجماعة.. وكان مرشدها العام عمر التلمساني يحضر
للقاءات رئيس الجمهورية ويشترك في المناقشات.. واستطاع
أعضاء جماعة الإخوان تجميع كل أصحاب الميول والأهواء.. التي
تنضوي تحت لواء الإسلام السياسي ليخرج من عباءة الإخوان كل
الجماعات المتطرفة «الجماعة الإسلامية والتكفير والهجرة.. إلخ»
وبعد ذلك خرج من عباءتهم أيضاً «القاعدة - داعش».. وكان
دور هذه الجماعات المتطرفة هو مواجهة تيارات اليسار الوطنية
المستنيرة في الجامعات.. وفي كل مؤسسات الدولة.. وتحولت
هذه الجماعات إلى ثعبان شعر بالأمان والسوء.. ولكن جينات
الغدر تغلبت عليه فقام بلدغ السادات في حادث الاغتيال الشهير
في السادس من أكتوبر 1981.. وحاولت الجماعة الإسلامية
الاستيلاء على مديرية أمن أسبوط.. وانفجرت بلاعة الإرهاب..
وجاء مبارك إلى الحكم وراح يطارد الإرهاب بكل القوة ولكنه
لجأ إلى نوع من الاتفاق الخفي مع الإخوان.. فتركهم يسبضون
على بعض النقابات.. ويحصلون على مقاعد في مجلس الشعب
بالتعاون مع بعض الأحزاب (الوند والأحرار) ورغم هذا كانوا
أول من انقلب عليه.. بعد الحراك الشعبي الكبير في 25 يناير
2011.. ليتنحى الرجل في 11 فبراير 2011.. وحاولت جماعة
الإخوان استنساخ المشهد الإبراني.. عند عودة الخوميني إلى
طهران عام 1979.. ليعلى عن انتصار الثورة الإسلامية وإنهاء
حكم الشاه.. وذلك من خلال خطبة الجمعة التي ألقاها د.يوسف
القرضاوي في ميدان التحرير.. ولكن المصريين بوسطيتهم
المعروفة انزعجوا كثيراً من هذا المشهد.. فاضطر الإخوان إلى
العلانية انتظاراً للفرصة المواتية.

تاسعاً: قفز الإخوان إلى سدة الحكم في مصر في عام الرمادة
الذي حكموه 2012 – 2013.. وقد فقدوا صوابهم.. بعد أن تحقق
حلمهم المستحيل.. الذي انتظروه 84 عاماً.. فأراحوا يهدمون هذا
الحلم بمعوليين.. وليس بمعول واحد.. معول التمكين.. ومعول
العبث في الهوية.. حيث كان كل همهم تسكين أعضاء الجماعة
وكوادرها.. في كل مؤسسات وهيئات الدولة.. حتى لو كانوا
يقتنون الحد الأدنى من خبرات الإدارة والقيادة.. أما المعول
الأخطر فكان العبث بجينات الهوية المصرية.. حيث تقوم تلك
الهوية على التنوع والتعدد.. كثيرة هي عناصر الهوية المصرية
الحضارة المصرية القديمة والإغريق والرومان المسيحية
والعربية والإسلام.. ولكن تلك العناصر انصهرت في بوتقة
المصرية.. حتى صارت سبيكة من المستحيل أن تفصل أحد
عناصرها عن بقية العناصر.. رغم هذه الاستحالة حاول الإخوان
وبعنف فصل عنصر إسلامية مصر.. وتغلب على بقية العناصر..
فاستشعر المصريون خطراً عظيماً يهدد هويتهم المتفردة..
فهبوا جعياً في ثورة عارمة لإنقاذ هويتهم.. ولإنقاذ مصريتهم.

عاشراً: بعد أن رصدنا بعض أخطاء وخطايا جماعة الإخوان..
منذ إنشائها عام 1928 وحتى 30 يونيو 2013.. تلك الأخطاء
والخطايا التي تبدأ من محاولة احتكار الإسلام.. ولا تنتهي
بمحاولة تدمير الهوية المصرية.. نستطيع أن نؤكد بكل يقين أن
المصريين قد أنقذوا تاريخهم وحاضرهم ومستقبلهم بل وأنقذوا
مصرهم.. عندما رفضوا حكم الإخوان.. وأن هذا الرفض لم يكن
مجرد ثورة شعبية.. ولكنه خطوات محسوبة بدقة شديدة جداً..
فالوطن تسبق الأديان.. والأديان تنزل على بشر يسكنون وطناً..
ولذلك لا دين لمن لا وطن له.



لن أقول لا خلاف على أن الفترة من 25 يناير 2011 وحتى ما قبل 30 يونيو 2013، قد شهدت انتكاسات وتراجعات وخيفة على مستوى قضية الطاقة.

لن أقول ذلك لأنني كنت، كصحفي، شاهدا على تلك الانتكاسات والتي نوجزها في أن تلك الفترة من المنظور البترولي، قد شهدت عدم توقيع أي اتفاقات بترولية جديدة، فضلا عن توقف تنمية أية اكتشافات من الغاز الطبيعي أو الزيت الخام، وليتجلى ذلك في تراجع إنتاج الغاز الطبيعي من نحو 6 مليارات قدم مكعب في اليوم قبل 25 يناير 2011 إلى أدنى إنتاج وقت حكم الإخوان، مسجلاً نحو 4 مليارات قدم مكعب في اليوم.

وبالتالي فقد انعكس ذلك على عدم القدرة على توفير الوقود لمحطات الكهرباء، خاصة وقت حكم الإخوان وانقطاع الكهرباء فترات طويلة يوميا.



بقلم:

غالي محمد

من الغاز الطبيعي إلى الطاقة الجديدة

نعم.. دولة 30 يونيو تستطيع

ليس هذا فقط، بل أدى ذلك إلى توقف تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل من أنبوب غاز شرق المتوسط، EMG، وعدم القدرة على تصديره حتى مسالا عبر مشروعات الإسالة في دمياط وإدكو، الأمر الذي أدى إلى قيام كافة مستوردي الغاز المصري برفع قضايا تحكيم ضد مصر، انتهت بتوقيع عقوبات بالمليارات على شركات وزارة البترول التي أوقفت تصدير الغاز الطبيعي، لعدم كفاية الإنتاج منه حتى لسد الاحتياجات المحلية.

ولم يقف تأثير انخفاض الإنتاج من الغاز الطبيعي في هذه الفترة على وقف تصديره أو عدم كفاية المتاح منه لتوفير الوقود لمحطات الكهرباء، بل أدى إلى شلل شبه تام في وقف توصيل الغاز الطبيعي إلى المنازل أو حتى توفيره كوقود للصناعة المحلية.

كانت الصورة قاتمة، ولم تبدأ في التحسن النسبي إلا بعد أن قامت ثورة 30 يونيو، وتخلصت مصر من حكم الإخوان، وبدأت حكومة ثورة 30 يونيو في مواجهة الانتكاسات والقضاء عليها، وبدأت في تحسين صورة قطاع البترول، والعمل سريعا على استيراد الغاز الطبيعي المسال لتوفير الوقود لمحطات الكهرباء، وبدء توقيع اتفاقيات بترولية جديدة.

وما إن تخلص قطاع البترول من الانتكاسات التي لحقت به، حتى تدفق الغاز الطبيعي من خلال الاكتشافات الجديدة، خاصة بعد أن تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم في 2014، وتحقق كشف

حيث تبوأ المركز الثاني في شمال إفريقيا والشرق الأوسط في إنتاج الغاز الطبيعي.

وقد ساهم الارتفاع في إنتاج الغاز الطبيعي في تحقيق أعلى معدل إنتاج للثروة البترولية في تاريخ مصر خلال أغسطس عام 2019، وبلغ حوالي 1.9 مليون برميل مكافئ يوميا من الزيت الخام والغاز المكتشفات.

وتحققت المعجزة، وارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي إلى معدلات غير مسبقة كإحدى ثمار خطط قطاع البترول، في الإسراع بتنمية الحقول المكتشفة ووضعها على الإنتاج، بما ساهم في زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي بنسبة 57 في المائة عام 2021/2022 مقارنة بعام 2015/2016.

وكان أن تحقق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي المنتج محليا، بنهاية شهر سبتمبر 2018، بفضل تزايد الإنتاج المحلي من الغاز، نتيجة الانتهاء من تنمية ووضع مراحل جديدة من العديد لمشروعات تنمية حقول الغاز، وأهمها أربعة حقول كبرى في البحر المتوسط على خريطة الإنتاج، وهو ما أدى إلى التوقف عن استيراد الغاز الطبيعي المسال، وبالتالي ترشيد استخدام النقد الأجنبي الموجه للاستيراد وتقليل فاتورة الاستيراد التي تشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة. ومن ثم فقد تحولت مصر من أكبر الدول المستوردة للغاز المسال بين أعوام 2015 و2017، إلى لاعب رئيسي في قطاع الغاز،

في ظل تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من الغاز الطبيعي واستئناف التصدير.

ولا يزال الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي هو رمانة الميزان في توفير الوقود لمحطات الكهرباء، ولولا زيادة الإنتاج منه رغم التناقص الطبيعي في إنتاج الحقول مثل «ظهر»، لزادت فترة تخفيف الأحمال إلى أكثر من خمس ساعات يوميا على الأقل.

لكن دولة 30 يونيو لم تسمح بذلك؛ رغم زيادة الاستهلاك في الكهرباء بمعدلات جنوبية بسبب ارتفاع درجة الحرارة غير المسبوقة واتساع مشروعات البناء والتنمية، وقررت مواجهة الموقف بالاتجاه إلى استيراد 18 شحنة من الغاز المسال لمواجهة الاستهلاك المتزايد من الكهرباء في هذا الصيف فقط، وبالتالي زيادة استهلاك الوقود من الغاز الطبيعي والمازوت، وهذا الاستيراد إنما هو بشكل مؤقت، وإن كان ليس عيبا لاتجاه إلى استيراد الطاقة، كما تفعل كبرى الدول الصناعية.

وأقول بشكل مؤقت، لأننا نجني الآن وسوف نجني بشكل أكبر ثمار توقيع 119 اتفاقية بترولية جديدة، تم توقيعها مع شركات عالمية، استثماراتها 23 مليار دولار كحد أدنى، وبمئذ توقيع 1.5 مليار دولار، وذلك بعد ثورة 30 يونيو، وتحديدًا بعد أن تولى الرئيس السيسي حكم البلاد.

كما سوف نجني ثمار تنفيذ 53 مشروعا لتنمية الحقول المكتشفة باستثمارات حوالي 34 مليار دولار، فضلا عن عدد من المشروعات الجديدة التي يتم تنفيذها لتنمية حقول الغاز الطبيعي والزيت الخام باستثمارات حوالي 1.9 مليار دولار.

وما زالت حيوية قطاع البترول تتزايد بقوة؛ بطرح المزيد من المزايدات العالمية للبحث والاستكشاف، وبدء الحفر في مناطق واعدة في شرق وغرب البحر المتوسط

تخلص قطاع البترول من الانتكاسات التي لحقت به، حتى تدفق الغاز الطبيعي من خلال الاكتشافات الجديدة، خاصة بعد أن تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم في 2014، وتحقق كشف حقل ظهر في عام 2015، كأكبر كشف للغاز الطبيعي في شرق المتوسط

والبحر الأحمر والدلتا، والصحراء الغربية والصحراء الشرقية.

وبالفعل سوف نجني المزيد من الثمار بتوقع تحقيق اكتشافات جديدة وكبيرة من الغاز الطبيعي، كما لا يزال قطاع البترول لديه الكثير ليقدمه في ظل توافر الاحتمالات البترولية والغازية، ليظل سنوات طويلة يوفر أكثر من 90 في المائة من الوقود لإنتاج الكهرباء في مصر، بينما لم تتجاوز نسبة مساهمات الطاقات الجديدة والمتجددة 10 في المائة.

ومن ثم فإن التحدي أمام دولة 30 يونيو والحكومة الجديدة، هو الحفاظ على حيوية تحقيق الأمن القومي للطاقة الذي أصر الرئيس السيسي على تحقيقه منذ تولى

بالبحر الأحمر والدلتا، والصحراء الغربية والصحراء الشرقية.

وبالفعل سوف نجني المزيد من الثمار بتوقع تحقيق اكتشافات جديدة وكبيرة من الغاز الطبيعي، كما لا يزال قطاع البترول لديه الكثير ليقدمه في ظل توافر الاحتمالات البترولية والغازية، ليظل سنوات طويلة يوفر أكثر من 90 في المائة من الوقود لإنتاج الكهرباء في مصر، بينما لم تتجاوز نسبة مساهمات الطاقات الجديدة والمتجددة 10 في المائة.

ومن ثم فإن التحدي أمام دولة 30 يونيو والحكومة الجديدة، هو الحفاظ على حيوية تحقيق الأمن القومي للطاقة الذي أصر الرئيس السيسي على تحقيقه منذ تولى

بالبحر الأحمر والدلتا، والصحراء الغربية والصحراء الشرقية.

وبالفعل سوف نجني المزيد من الثمار بتوقع تحقيق اكتشافات جديدة وكبيرة من الغاز الطبيعي، كما لا يزال قطاع البترول لديه الكثير ليقدمه في ظل توافر الاحتمالات البترولية والغازية، ليظل سنوات طويلة يوفر أكثر من 90 في المائة من الوقود لإنتاج الكهرباء في مصر، بينما لم تتجاوز نسبة مساهمات الطاقات الجديدة والمتجددة 10 في المائة.

ومن ثم فإن التحدي أمام دولة 30 يونيو والحكومة الجديدة، هو الحفاظ على حيوية تحقيق الأمن القومي للطاقة الذي أصر الرئيس السيسي على تحقيقه منذ تولى

بالبحر الأحمر والدلتا، والصحراء الغربية والصحراء الشرقية.

وبالفعل سوف نجني المزيد من الثمار بتوقع تحقيق اكتشافات جديدة وكبيرة من الغاز الطبيعي، كما لا يزال قطاع البترول لديه الكثير ليقدمه في ظل توافر الاحتمالات البترولية والغازية، ليظل سنوات طويلة يوفر أكثر من 90 في المائة من الوقود لإنتاج الكهرباء في مصر، بينما لم تتجاوز نسبة مساهمات الطاقات الجديدة والمتجددة 10 في المائة.

ومن ثم فإن التحدي أمام دولة 30 يونيو والحكومة الجديدة، هو الحفاظ على حيوية تحقيق الأمن القومي للطاقة الذي أصر الرئيس السيسي على تحقيقه منذ تولى

الحكم في عام 2014 ولا يزال يصر على قوة تحقيقه من خلال وضع استراتيجية لمساهمة الطاقات الجديدة والمتجددة في منظومة إنتاج الطاقة لتصل إلى 42 في المائة عام 2030.

وبالفعل بدأ ذلك من خلال العديد من محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لكن زيادة معدلات استهلاك الكهرباء والطاقة أصبحت تحتم الإسراع في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية إلى مشروعات الطاقات الجديدة والمتجددة، خاصة أن البديل العاجل والسريع الآن هو الاتجاه لاستيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال، ومن ثم زيادة قيمة فاتورة الاستيراد بمعدلات كبيرة.

وحتى مع دخول محطة الضبعة النووية إنتاج الكهرباء في عام 2028 فإنه لا بديل عن أن تنافس كافة الجهات في الدولة والقطاع الخاص أيضا عن التوسع في الاستثمار في الطاقات الجديدة والمتجددة، خاصة إنتاج الكهرباء الشمسية.

وهناك فرص ذهبية عديدة لكى يتم التركيز على التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية تحديدا؛ لأنها طاقة لا تنفذ ويتوفر كل مقومات إنتاجها محليا، ليس لسد الاحتياجات المحلية، بل من المؤكد أنه متى تم التركيز على الاستثمار في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، فإن مصر سوف تصبح من كبرى الدول المصدرة للكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أيضا.

بل من الممكن أن يؤدى التوسع في الاستثمار في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة وتحقيق فائض من إنتاجها من الكهرباء سواء للسوق المحلي أو للتصدير أن يتم تخفيف الطلب على استخدام الغاز الطبيعي في محطات الكهرباء والتركيز على تصنيعه في مشروعات البتروكيماويات وزيادة القيمة المضافة منه لصالح الاقتصاد القومي.

بالخصار إن دولة 30 يونيو التي استطاعت أن تحقق الأمن القومي للطاقة وتحقق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي كوقود لمحطات الكهرباء تستطيع أن تتكيف مع المتغيرات المحلية والدولية، وأن تعيد النظر في مكونات سلة الطاقة لتتقدم الكهرباء الشمسية ويتراجع استخدام الغاز الطبيعي لتركز على تصنيعه في منتجات تحقق قيمة مضافة أعلى بدلا من التركيز على حرقه كوقود في محطات الكهرباء.

نعم، 30 يونيو تستطيع الانتقال من الغاز الطبيعي إلى عصر الطاقة الجديدة والمتجددة.

نعم، 30 يونيو تستطيع الانتقال من الغاز الطبيعي إلى عصر الطاقة الجديدة والمتجددة.



لم تترك دولة 30 يونيو الاقتصاد المصري في مهب الريح رغم كل الظروف العالمية، وحرصت الدولة على تكثيف الجهود في القطاعات التحوييلية وتشجيع الاستثمارات به حتى يتم الاستغلال الأمل عبر إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي التي منحت الدولة المصرية القدرة على التوسع في الحماية الاجتماعية، وقاد الإصلاح الاقتصادي البلاد إلى تحول كبير في احتواء الصدمات حتى أصبحت حديث العالم، وتحديثت عضوة الكونجرس الأمريكي في 2018 إيلينا لنتين خلال إحدى الجلسات عن قدرة الاقتصاد المصري على التحول الشديد من الانهيار إلى النمو المستدام وتعجب أعضاء الكونجرس كيف استطاع الرئيس السيسي خلال أربع سنوات فقط من إنجاز كل هذه الملفات الاقتصادية وصمود هذا الشعب العظيم لينتقل من مرحلة المعاناة خلال 369 يوما إلى هذه النهضة الاقتصادية، وجاءت شهادات مؤسسات التمويل والتصنيف الدولية لتؤكد أننا نسير على الطريق الصحيح وأن الإصلاحات الاقتصادية توتئ ثمارها لصالح الوطن والمواطنين. كما اتجهت الدولة إلى تنوع مصادر الطاقة سواء التقليدية أو المتجددة بإنشاء عدد من محطات توليد الطاقة الشمسية منها محطة بنبان العملاقة ومحطات الرياح فضلا عن المشروع العملاق لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية وهي محطة الضبعة النووية.

لقد حرصت الدولة على بناء الاحتياطي النقدي ليصل إلى 45 مليار دولار بداية من عام 2020 لولا تداعيات كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، ثم بنت سياسة مالية ونقدية جديدة رغم كل التداعيات الخطيرة التي عطلت كل دول العالم ولم تترك كبيرا أو صغيرا ولكنها فعّلت ملف الاستثمارات، وعززت الاحتياطي في العام الحالي بصفقات استثمارية جديدة جعلته يلامس منطقة الخمسينات.

لاشك أن هناك فرقا بين الماضي والحاضر وأن ما تم تحقيقه من إنجازات في مصر الجديدة يبين الفرق بين من يدمر ومن يعمر لتبنى مصر وتنفذ اقتصادا يمثل طوق نجاة لخروج مصر إلى الساحة العالمية تبني حياة كريمة للأجيال القادمة. انتهجت دولة 30 يونيو عصر إعلان المشروعات القومية الكبرى لتحقيق نهضة اقتصادية واسعة بالمدن الجديدة ومشروعات الطرق والجسور ومشروعات مصر الزراعية، وفي أقل من عامين انتهت أزمتا حياتية كبيرة في حياة الناس، وجاء عصر الاكتفاء الذاتي والتصدير؛ لنشهد عصر الحلم الرئاسي المشروع بوصول صادرات مصر إلى 100 مليار دولار، وفتحت المصانع والاهتمام بالصناعات الصغيرة والشبابية وبناء المدن الصناعية للجلود والأثاث وتطوير الموانئ والمناطق الصناعية في كافة المحافظات وافتتاح مصانع الأسمنت والرخام وبدأت الدولة تعديل قوانين الاستثمار لجذب الاستثمارات والتيسير على المستثمرين المحليين والعرب والأجانب.

لقد وضع الرئيس اللف الاقتصادي على رأس أولوياته لإنقاذ مصر من الانهيار إلى النمو المستدام؛ ليقف الجميع على باب مصر يدق الدفلة ويتسائل في دهشة عما يحدث، فمصر اليوم ليست هي مصر الأمس وإنما هي التي تتحدى كل الظروف وتنتصر دوما لشعبها.



قررت القيادة السياسية منذ أول يوم وضع الاقتصاد المصري على الطريق الصحيح. كما وضعت مصر في اعتبارها الاعتماد على الذات والاهتمام بالأمن الغذائي الذي يوفر لمصر فرصة واعدة أن تكون سلة العالم للغذاء

اجتماعية للفئات الأشد احتياجا ومشروعاتها غير المسبوقة في الكهرباء بمحطاتها العملاقة وطاقة متجددة واكتشافات بترولية وبنية تحتية وشراريين للحياة وظهير من الموانئ ومناطق لوجستية وصناعية ومحور لوجيستي عالمي وإعداد مصر كمرکز للتجارة العالمية وصناعة النقل البحري وطرق جلبت الخير والاستثمارات وبرنامج تنموى غير مسبوق للمدن السكنية والقضاء على العشوائيات، وكذلك البرامج الصحية والمبادرات الاجتماعية وكذلك تنمية سيناء الحبيبة، فمصر كانت تقود الحرب على الإرهاب من أجل التنمية والبناء رغم كل التحديات الاقتصادية والصعوبات.

كما حرصت دولة 30 يونيو على تطوير الناتج المحلي الإجمالي وهو مرآة عاكسة للأداء الاقتصادي للدولة بشكل عام، وزاد معدل النمو الاقتصادي بهذا ليصل إلى 6,5 في المائة خلال 18/ 2019 وكان المتوقع الارتفاع بهذا المعدل لولا تداعيات الجائحة والأزمة الروسية الأوكرانية، ومع ذلك حققت مصر مسارا إيجابيا لتسجل فائضا أوليا في الموازنة رغم كل الظروف، وأصبحت مصر واحدة من دولتين فقط بالشرق الأوسط وإفريقيا انضمت إلى مؤسسة بي مورجان للسندات الحكومية، ووضعت مؤسسة بلو مبرج مصر ضمن الاقتصادات العشرة الأولى الأسرع نموا في العام 2030 ولولا تداعيات الجائحة والأزمة العالمية المتتالية من الحرب الروسية الأوكرانية إلى حرب غزة وصراع البحر والمحيطات لأصبحت مصر تحقق أرقاماً أعلى في مستويات النمو.

انتهجت دولة 30 يونيو عصر إعلان المشروعات القومية الكبرى لتحقيق نهضة اقتصادية واسعة بالمدن الجديدة ومشروعات الطرق والجسور ومشروعات مصر الزراعية، وفي أقل من عامين انتهت أزمتا حياتية كبيرة في حياة الناس، وجاء عصر الاكتفاء الذاتي والتصدير

تحقيق فوائض بعد سنوات من العجز ورغم التوسع في الإنفاق على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خدمات وصحة وإسكان وتعليم بخلاف مشروعات البنية التحتية، وتبنت الدولة إصلاحات هيكيلة شاملة لكل القطاعات، مما انعكس على الملف العام وهو ملف البطالة، فقد انعكست ثمار 30 يونيو على خلق فرص عمل عبر تنفيذ المشروعات القومية التي أدت إلى تراجع وتيرة البطالة إلى 6,9 في المائة حتى نهاية عام 2024 بعد أن كانت 13,2 في المائة في عام 2013.

لقد حرصت دولة 30 يونيو على تطوير الناتج المحلي الإجمالي وهو مرآة عاكسة للأداء الاقتصادي؛ حيث أدى اهتمام الدولة بالتنوع الكبير في القاعدة التمويلية إلى بناء الاحتياطات النقدية الكافية لسداد الالتزامات الخارجية المستحقة على مدى السنوات المقبلة، كما وصفت في الوقت نفسه مؤسسة «جى بي مورجان» في تقريرها الأخير أن الديون المصرية ضمن فئة التصنيف الائتماني الأفضل في الدول النامية وذلك وفقا للنتائج الإيجابية لمعايير القياس لمستوى المخاطر في سداد الديون، وهو ما يبرز قوة الدولة في التحكم ونفاذها إلى أسواق الدين وحجم التدفقات التمويلية التي ترد من الخارج.

لقد قررت القيادة السياسية منذ أول يوم وضع الاقتصاد المصري على الطريق الصحيح لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، كما وضعت مصر في اعتبارها الاعتماد على الذات والاهتمام بالأمن الغذائي الذي يوفر لمصر فرصة واعدة أن تكون سلة العالم للغذاء، كما أنها تمكنت من إطلاق أول خريطة استثمارية متكاملة وتوفير البنية التحتية والانطلاق إلى مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة وكل قطاعات الدولة المصرية، ولقد نجحت الدولة بقدراتها أن تحافظ على أهم أصول الدولة وهو العنصر البشري. مما أدى إلى ثقة محركات الاستثمار في مصر سواء على المستوى القصير والمتوسط والبعيد.

لقد وقف الجميع على باب مصر يدق الأكف والكل يتساءل في دهشة أين ومن وكيف إذن فقد عاشت مصر 369 يوما من الانهيار العميق في ظل الحكم الذي كان فيه الاقتصاد المصري في أسوأ حالاته؛ حيث كانت تعاني مصر من النقص في كل شئ بداية من المواد البترولية انقطاع سبل الحياة والتطوير وتدهور البنية التحتية من طرق وصرف وانقطاع مياه وكل الخدمات الحيوية، تقريبا كانت كل الأنشطة الاقتصادية يكاملها في حالة من التراجع المؤسف، فمثلا السياحة المصرية كادت تصل إلى الصفر ونحويلات المصريين بالخارج وصلت إلى أدنى مستوياتها، أما الميزان التجاري المصري فكان ين حيث انخفضت الصادرات إلى النصف وتوقفت معظم الصناعات لعدم توافر الغاز والطاقة وعدم توافر العملة الأجنبية لاستيراد المواد الخام.

كما تخطت خسائر مصر نحو 200 مليار دولار، وانخفض الاحتياطي النقدي الذي يقيس قوة وصلابة الاقتصاد والدولة إلى أقل من 14 مليار دولار، ورفضت كل المؤسسات المالية الدولية سواء الائتمانية أو التمويلية التعاون مع مصر، وبلغ عجز الموازنة العامة للدولة حوالي 200 مليار جنيه، كما تراجع التصنيف الائتماني لمصر إلى أدنى مستوياته Cc وهربت الاستثمارات الأجنبية من مصر لتقع مصر فريسة البطالة والتضخم المحلي وتجمد النمو الاقتصادي، وبدأ المصريون أنفسهم في تحويل أموالهم الوطنية خارج مصر خوفا من الأجنبي الذين يحكمون مصر أن ذلك، ووقف المصريون لأول مرة في صفوف وطوابير البنزين واللولار واليوتاجاز وريغيف الخبز، وانهارت مفاصل الاقتصاد المصري مع هذه الإدارة غير الواعية بقيمة هذه الأرض والدولة المصرية. إن القهر المعنوي الذي عاشه المصريون مع محاولة القضاء على الكوادر الوطنية ذات الخبرة في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية وغيرها ومع تدهورت الحالة الاقتصادية ومعها الحالة النفسية للمواطن المصري وتهلملت الحياة المعيشية والاقتصادية في مصر إلى حد الماوية وشعر المصريون في وطنهم بالغبرة.

أيضا تهاوت مؤشرات البورصة المصرية ولم يتوقف نزيف الخسائر خلال سنة كاملة، وارتفع الدين العام خلال هذا العام الكارثي إلى 23,36 في المائة بعدما سجل 1527,38 مليار جنيه مقارنة بعام 2012 والتي كانت مستويات الدين عند 1238,11 جنيه، كما زادت نسبة الدين العام المحلي إلى 10 في المائة واستمرار تآكل الاحتياطي النقدي الأجنبي من الدولار لدى البنك المركزي. وانخفض معدل النمو الاقتصادي وقتها إلى 2,1 في المائة وهو أقل معدل بمقارنته بعام 2010 الذي كان يبلغ 5,1 في المائة.

والسؤال الهام عندما تدق الأكف على باب مصر الآن ماذا ترى؟ جاءت دولة 30 يونيو ومعها قائد وقيادة وطنية مخلصه تقود مصر والقارة الأفريقية ودول الوطن العربي وتقود قاطرة التنمية المستدامة ومشروعات قومية كبرى وبرامج حماية



كيف صنعت مصر معجزتها الاقتصادية؟

ينبض باختيار أوجد اختصاره أنه ليس هناك بديل عن النجاح رغم كل ما حدث وسيدحدث، فالعالم بمعطياته يتغير في لحظة؛ لتثبت دولة الجمهورية الجديدة كل يوم أن هذا السيناريو قد حدث بالفعل.

مرونة وتنوع، والذي انعكس على الأداء المؤسسي الإيجابي سواء للنمو الاقتصادي أو مواجهة البطالة أو التضخم، حيث استطاعت الدولة أن تنقل اقتصادها من مرحلة الانهيار إلى النمو المستدام، وتعززت الاستثمارات مما انعكس بمؤشرات إيجابية أبرزها أنه قد أصبح هناك فائض أولي في الموازنة العامة للدولة، وبفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي تم إنجاز معدل نمو اقتصادي في العام الذي سبق الجائحة وصل إلى 5,6 في المائة، وحتى في ظل تداعيات كورونا حققت الدولة المصرية معدل نمو بلغ 3,5 في المائة، في حين كان عجز الموازنة العامة للدولة في 2013 يبلغ 5 في المائة من الناتج المحلي، قبل أن تتحول إلى فائض رغم كل التحديات الاقتصادية العالمية وظروف الأزمة الروسية الأوكرانية بلغ 1,5 في المائة، وهذا يعنى أن الدولة تمكنت من

استطاعت الدولة أن تنقل اقتصادها من مرحلة الانهيار إلى النمو المستدام، وتعززت الاستثمارات مما انعكس بمؤشرات إيجابية أبرزها أنه قد أصبح هناك فائض أولي في الموازنة العامة للدولة، وبفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي تم إنجاز معدل نمو اقتصادي في العام الذي سبق الجائحة وصل إلى 5,6 في المائة



بقلم:

د. وفاء على

لا شك أن الحديث عن مصر الأمس ومصر اليوم هو حديث يحتاج إلى صفحات من السردية لمرحلة ما قبل 30 يونيو وما بعدها، فهناك دولة انتقلت من الانهيار التام إلى النمو المستدام، وأصبحت لها شراريين للحياة وقلب

عزمت دولة 30 يونيو على تحويل الاقتصاد المصري من حالة الاقتصاد المهمل الضعيف إلى الاقتصاد المنافس المنتج الأكثر صلابة وقوة ومرونة، لديه القدرة على مواجهة التحديات والصدمات من خلال استراتيجية وأجندة اقتصادية طويلة المدى للدولة في كل القطاعات؛ فبعد عشر سنوات من العمل والبناء والإصلاح نجح الاقتصاد المصري في تغيير رؤية المؤسسات الدولية بأداء فاق التوقعات، وتمكنت الدولة من تحقيق استقرار اقتصادي من خلال سياسات أتت بثمارها في مكتسبات الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وعمليات التنمية الجارية على مختلف المحاور والاتجاهات على النحو الذي ساعد على استدامة وتحسين المؤشرات، وجعل الاقتصاد الوطني قادرا على الصمود رغم كل التحديات العالمية في ظل ما يتمتع به من



تنفيذ المبادرة الرئاسية لزراعة 2.5 مليون نخلة من الأصناف الفاخرة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الدواجن والألبان والأسماك و7 محاصيل رئيسية وتحقيق طفرة في الأمن الغذائي.

وفي مجال تمويل المحاصيل الزراعية، يبلغ إجمالي التمويل من 6 إلى 7 مليارات جنيه سنوياً بدعم من الدولة يصل إلى 500 مليون جنيه سنوياً، فضلاً عن تمكين المزارعين والفلاحين من الاستفادة من مبادرة تأجيل الأقساط المستحقة عليهم، واستفاد من هذه المبادرة حوالي 330 ألف مزارع بإجمالي مديونية قدرها 8.9 مليار جنيه. كما تم تنفيذ خطة لحصر ورفع كفاءة الأصول غير المستغلة لأول مرة في تاريخ وزارة الزراعة، والتنسيق مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمستثمرين للمشاركة في رفع كفاءة مشروعات الإنتاج الحيواني والسكنى التابعة للوزارة لتعظيم العائد منها، وتحصيل 7.2 مليار جنيه ديون ومستحقات هيئات وزارة الزراعة لدى غيرها.

أما على مستوى قطاع الصناعة فقد شهد هو الآخر على مدار الأعوام الماضية دعماً كبيراً من القيادة السياسية وتبلورت تلك الطفرة في نمو الصناعة وزيادة معدلات التصدير، وساهمت تلك الطفرة - وفق بيانات وزارة الصناعة - في تعزيز دور الصناعة في نمو الاقتصاد المصري وزيادة فرص العمل، وأولت الحكومة المصرية بدعم وتوجيهات من القيادة السياسية اهتماماً غير مسبوق بتطوير القطاعات الصناعية وزيادة معدلات التصدير. وتشير بيانات وزارة الصناعة، إلى أن القطاع الصناعي جاء في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بحصة لا تقل عن 17 في المائة، بخلاف زيادة فرص العمل، وتتعاظم مساهمة القطاع في النشاط التصديري بنسبة تصل إلى 85 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية غير البترولية، مما يؤهل ليحتل مرتبة متقدمة في قائمة مصادر النقد الأجنبي لمصر.

النهوض بالصناعة

وخلال السنوات الماضية، تم إعداد قائمة بـ100 إجراء تحفيزي للنهوض بالصناعة المصرية شملت 58 إجراءً قصير الأجل و33 إجراءً متوسط الأجل و9 إجراءات طويلة الأجل، وساهمت تلك الإجراءات في تحقيق مؤشرات إيجابية للتجارة الخارجية المصرية من حيث زيادة الصادرات، وتراجع الواردات وتحسين وتحقيق أعلى معدل تاريخي للصادرات المصرية بإجمالي 32.4 مليار دولار بارتفاع نسبته 46 في المائة. ومن أهم المؤشرات التي تؤكد على اهتمام الدولة لتحقيق التنمية الصناعية هي حصول نحو 3592 مصنعاً على سجل صناعي باستثمارات تبلغ 48 ملياراً و742 مليون جنيه، وتوفر حوالي 155 ألف فرصة عمل جديدة في 25 محافظة.

كما تم توقيع مبادرة الشراكة الصناعية بين مصر والإمارات والأردن والبحرين لتحقيق التكامل في مجالات الأمن الغذائي والدوائي، بالإضافة إلى نحو 1736 خدمة قدمها مركز تحديث الصناعة و681 شركة في مجال الدعم الفني للشركات الصناعية بتكلفة 37.3 مليون جنيه، وتم إصدار 1020 مواصفة مصرية ودراسة 3500 مشروع مواصفة قياسية أجنبية، وإتاحة خدمات المراكز التكنولوجية لـ2300 شركة.. وإنشاء منصة إلكترونية لتبادل المخلفات الصناعية، واستمرار الاعتراف الدولي للمجلس الوطني لاعتماد من المنظمات الدولية والإقليمية.. واعتماد 798 جهة تقييم مطابقة.

وتحليل التربة ودرجة ملوحة المياه هي، قنا، وأسوان، والمنيا، والوادي الجديد، ومطروح، وجنوب سيناء، والإسماعيلية، والجيزة، وتم اختيارها بعد دراسات متعمقة، بحيث تكون قريبة من المناطق الحضرية وخطوط الاتصال بين المحافظات وشبكة الطرق.

وفيما يتعلق باسترداد أراضي الدولة، أصدر الرئيس السيسي قراراً في فبراير 2016، بتشكيل لجنة لاسترداد أراضي الدولة التي يثبت الاستيلاء عليها بغير حق، كما كلف الرئيس الجهات المختصة باسترداد الأراضي من وإضعي اليد، مبدئياً استبعاد الدولة لتحرير عقود بيع للأراضي التي أقيمت عليها مشروعات بالفعل بعد سداد قيمتها، ونجحت اللجنة في إزالة وتفتين العديد من الأراضي، سواء أراضي بناء أو أراضي زراعية.

كما شهد عام 2016 تشدين مبادرة «القرية المنتجة»، وذلك بالتنسيق بين وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي والتنمية المحلية؛ تنفيذاً لتوجيهات الرئيس السيسي، حيث تستهدف المبادرة توفير 200 ألف فرصة عمل للشباب والمرأة في عامها الأول بدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وتعتمد المبادرة في الأساس على الاستفادة من الميزة النسبية لكل محافظة، وما تشتهر به من منتجات زراعية وحيوانية وداجنة وعمل قيمة مضافة للمحاصيل التي تشتهر بها المحافظة ودعم الصناعات القائمة عليها؛ ما يخلق تنافسية بين المحافظات، وتحقيق تكامل بعد تحويل القرية المصرية من مستهلكة إلى قرية منتجة، حيث تم بالفعل البدء في تنفيذ عدد من الدورات التدريبية بالمحافظات المختلفة لتأهيل الشباب لتنفيذ عدد من المشروعات والتي تساهم في إحياء وإعادة القرية المنتجة.

الصادرات الزراعية

وشهدت الصادرات الزراعية المصرية خلال السنوات الماضية طفرة غير مسبوقة، حيث ارتفع حجم الصادرات الزراعية المصرية إلى مليونين و506 ألف طن من المنتجات خلال الفترة من أول يناير حتى أبريل الماضي 2024، بزيادة قدرها 230 ألف طن (10 في المائة) عن الفترة ذاتها من العام الماضي.

ونجحت وزارة الزراعة في فتح أسواق جديدة للصادرات الزراعية المصرية في عدة دول، منها أمريكا اللاتينية والصين وكندا وتايوان وكينيا وتنزانيا وجنوب إفريقيا وموريشيوس، وبعض دول الاتحاد الأوروبي، كما أطلقت وزارة الزراعة، ممثلة في مركز البحوث الزراعية، المشروع القومي للغذاء لإنشاء 100 ألف صوبة زراعية، لبناء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة، وسيادة مفهوم الجودة الفائقة للمنتجات الطازجة محلياً، خالية من الملوثات، وتوافر زهور القطف بالأسواق المحلية بكميات تسمح بزيادة تداولها، فضلاً عن السماح للإحلال التدريجي بالإنتاج من الحقل المكشوف بإنتاج عالي الجودة من الصوب، وتعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه.

كما بدأت المراحل الأولى في مشروع تسجيل جميع الأراضي وبيانات المزارعين إلكترونياً على كارت ذكي، وتطبيق هذه المنظومة على جميع المحافظات، لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، وحصول الفلاح على مستلزمات إنتاجه دون أي تلاعب وتدقيق الزمام والمساعدة على عدم التعدي على الأراضي الزراعية، كما انتهت من إنشاء مركز الزراعة التعاقدية وأدخلت محاصيل جديدة في هذه المنظومة وتحديد سعر ضمان متميز، بحيث يتم الإعلان عن أسعار المحاصيل الزراعية قبل زراعتها، أيضاً يضمن الفلاح المصري الحصول على عائد مجز من محصوله، وهو ما يتجسد حالياً في محاصيل القمح، الفول الصويا، والسمسم، وعباد الشمس، والقطن، حيث يحصل الفلاح على ثمن المحصول خلال 48 ساعة من التوريد، وتقوم التعاونيات الزراعية بتسويق المحاصيل المختلفة، وللدخ من الوسطاء.

وتم تنفيذ المشروع القومي للصوامع؛ ما أدى إلى زيادة قدرة الدولة في زيادة السعات التخزينية؛ لترتفع من 1.4 مليون طن في 2014 لتصل إلى 5.5 مليون طن حالياً.

كما أولى الرئيس السيسي اهتماماً كبيراً لملف إنتاج التقاوى؛ بما يواكب النهضة الزراعية التي تشهدها مصر حالياً، وتوفير التقاوى المعتمدة الجيدة للمزارعين قبل موسم الزراعة بوقت كبير وبأسعار أقل، وهي تحقق أعلى إنتاجية وتتأقلم مع التغيرات المناخية، وكذلك قليلة استخدام المياه، مع الاهتمام بالبحوث التطبيقية التي تسهم في استنباط أصناف وهجن جديدة من التقاوى والبذور.

صناعة الأسمدة

كما تم أيضاً بتوجيهات من الرئيس السيسي التوسع في مصانع الأسمدة ومجمع الأسمدة الفوسفاتية بالعين السخنة، واهتم بالمرفق الرئيسي بالقطار الخيرية الجديدة لتسهيل الرى على الفلاحين، كما تم تأجيل ضريبة الأطنان الزراعية لمدة 3 سنوات، والتي من أبرز وأهم إنجازات السيسي للفلاحين في عام 2019، كما أنه عمل على



زيادة الرقعة الزراعية ونشر المجمعات الصناعية.. استراتيجية رئاسية لرفع الناتج القومى

«الاكتفاء الذاتى»..

شعار تجسد على أرض الواقع

خفض معدل البطالة، ومنها مشروع الدلتا الجديدة، والذي يوفر نحو 207 آلاف فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، وتم خلاله الانتهاء من استزراع 200 ألف فدان، بينما يجرى الانتهاء من 250 ألف فدان، إضافة إلى المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»، والذي وفر أكثر من 330 ألف فرصة عمل للعمالة اليومية من خلال مشروعات البنية التحتية بالقرى، بينما تم صنع 25.7 مليار جنيه من قبل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة كقروض ميسرة لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال الفترة من يوليو 2016 وحتى الآن.

القطاع الزراعي

فعلى مستوى القطاع الزراعي فقد شهد الكثير من التطورات والإنجازات خلال الأعوام الماضية، بتوجيهات واهتمام مباشر من الرئيس عبدالفتاح السيسي، لما يمثلته القطاع من ركيزة أساسية في الاقتصاد القومي المصري، أولى الرئيس السيسي اهتماماً بالغا بقطاع الزراعة منذ عام 2014، يسهم هذا القطاع بحوالى 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب أكثر من 25 في المائة من القوى العاملة في مصر، بالإضافة إلى المساهمة الملموسة في تعظيم الاحتياطي النقدي الأجنبي، من خلال زيادة الصادرات الزراعية، ما تحقق من إنجازات في القطاع الزراعي بدأ بإطلاق المشروع القومي لاستصلاح المليون ونصف المليون فدان؛ لبناء مجتمعات عمرانية جديدة قائمة على الزراعة من واحة الفرافرة في ديسمبر 2015، ويشمل مشروع المليون ونصف المليون فدان 13 منطقة في ثمانية محافظات، تقع في صعيد مصر وسيناء، طبقا لحالة المناخ

بعدما كانت 13.2 في المائة للمرة الأولى في عام 2013، بحسب ما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وذكر الجهاز المركزي للإحصاء، أن قوة العمل في مصر بلغت نحو 29.985 مليون فرد وهي مقسمة ما بين 24.75 مليون بالنسبة للذكور، و5.134 مليون للإناث.

المشروعات القومية

هذا أيضاً ما أكد عليه تقرير المركز الإعلامي التابع لمجلس الوزراء، موضحاً أن المشروعات القومية التي نفذتها الدولة في السنوات الماضية، ساهمت بشكل مباشر في توفير عدد كبير من فرص العمل، ما تسبب في تراجع معدلات البطالة، وارتفاع عدد المشتغلين من 25 مليون فرد في 2016 إلى 29 مليون فرد. وأشار التقرير إلى أبرز المشروعات القومية التي ساهمت في

تراجعت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، إذ انخفضت لـ7.2 في المائة في الربع الأول من عام 2022، بعدما كانت 13.2 في المائة للمرة الأولى في عام 2013

تقرير: محمد رجب

«الاكتفاء الذاتى».. فلسفة انتهجتها الدولة المصرية على مدى السنوات العشر الماضية، انطلاقاً من حرصها على توفير حياة كريمة لمواطنيها وتقليل فجوة الاستيراد، والعمل على توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاعات مختلفة كان على رأسها قطاعا الزراعة والصناعة اللذان كانا مفتاح تحقيق الرؤية الشاملة للقيادة السياسية التي سعت منذ اللحظة الأولى لرفع معدلات الإنتاج ودفع عجلة التنمية بما يحقق الرؤية الشاملة لمصر 2030، والتي تعتمد على إحداث نهضة تنموية شاملة تضمن للمصريين حياة لائقة، فرص العمل والخدمات التي تقدمها الدولة في مختلف قطاعاتها.

وانطلقت هذه الرؤية بتنفيذ مشروعات قومية عملاقة استهدفت في المقام الأول توسيع الرقعة الزراعية والخروج من الوادي الضيق إلى مساحات مصر الواسعة غير المستغلة، فظهرت مشروعات الدلتا الجديدة ومستقبل مصر والتنمية الشاملة في سيناء، إلى جانب إحياء مشروع الصناعة المصرية التي شهدت خلال هذا العقد نهضة غير مسبوقة من خلال مشروعات قومية عملاقة ساهمت في توفير فرص عمل لـ5 ملايين مواطن.

تراجع «البطالة»

ومع سياسة الدولة الجديدة والاهتمام بالشباب وإنشاء المشروعات القومية، تراجعت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، إذ انخفضت لـ7.2 في المائة في الربع الأول من عام 2022،



بكامل جودتها، فقبل التوسع فى إنشاء الصوامع كانت الحكومة تستأجر صوامع وأماكن تخزين تابعة للقطاع الخاص بما تسبب فى ظاهرة التوريد الوهمي وخطل القمح المحلى بالمستورد للاستفادة من فارق السعر من قبل «مافيا القمح» على حساب الشعب، لكن بعد تبني مشروع التوسع فى الصوامع أصبحت هناك منظومة إلكترونية لمتابعة المخزون من القمح مع تركيب حساسات للضوء وكاميرات لرصد ومتابعة المخزون باستمرار وتم القضاء على الماد من القمح سواء فى النقل أو التخزين.

«مخازن الأغذية»

وبشكل عام، هناك اهتمام بتخزين السلع تامة الصنع أيضا، لذا تم وضع خطة لإقامة 7 مخازن استراتيجية التكلفة الاستثمارية لهم لن تقل عن 10 مليارات جنيه، كما أنها ستدار بأفضل تكنولوجيا على مستوى الشرق الأوسط بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ومبادئ الحوكمة من خلال الاستخدام الأمثل للمخزون؛ وشارك المكتب الاستشاري للكلية الفنية العسكرية بوضع المواصفات الأساسية لتلك المخازن وفقا للمقاييس العالمية، لزيادة مدة المخزون الإستراتيجي لمدة تتراوح بين 8 إلى 9 أشهر بدلا من الفترات الحالية التي تتراوح بين 4 إلى 6 أشهر بما يساهم فى رفع تصنيف مصر فى مؤشر الأمن الغذائى.

«مخازن الأغذية» تجاوزت مرحلة التخطيط، إلى الواقع الملموس حيث تم وضع حجر الأساس لأول مخزن استراتيجي يونيو 2023 بمحافظة السويس، فالمخزن المقرر إنشاؤه بمحافظة السويس على مساحة 10 أفدنة وبحجم استثمارات تقترب من 1,5 مليار جنيه ليخدم محافظات إقليم قناة السويس، ومن المقرر الانتهاء من المشروع خلال الفترة من 18 إلى 24 شهرا، ليضم 95 فى المائة مخزونا جافا و4,5 فى المائة مخزونا مبردا و0,5 مخزونا مجمدا.

ويجب الإشارة هنا إلى أن اختيار أماكن المخازن لم يكن عشوائيا، وذلك وفقا لدراسة تقييم معدلات الاستهلاك من السلع الأساسية ومتوسط الإنفاق لكل سلة سلعية وفقا للكثافة السكانية، وكذلك نمط الاستهلاك بالمحافظات القريبة منها، أيضا بعضها يكون قريبا من موانئ السلع المستوردة، والبعض الآخر بالقرب من أماكن الإنتاج الزراعي والصناعي، ومساحة كل مخزن لن تقل عن 10 أفدنة ويخدم نحو أربع محافظات مجاورة.

والهدف من تلك المخازن والتي يطلق عليها «مستودعات استراتيجية» هو مضاعفة المخزون من سلع تامة الصنع وكذلك تقليل حلقات التداول مع مراعاة التوزيع والتنوع الجغرافى لها، مع رفع كفاءة المخزون السليعى وضمان الحفاظ على جودة وسلامة الغذاء بجانب متابعة المخزون السليعى من خلال الربط الإلكتروني لكافة المستودعات الإستراتيجية، الأمر الذى يسهم فى التخطيط المستقبلي المكانى والزمانى بما يحقق سهولة التداول، كما أن مخزن السويس واحد ضمن ثلاثة مخازن أخرى تم توقيع عقود إنشائها بمحافظة الشرقية والفيوم والأقصر كمرحلة أولى، وذلك عقب البت فى العروض الفنية والمالية للشركات المؤهلة، لتعقبها بعد ذلك المرحلة الثانية لثلاثة مخازن استراتيجية فى محافظات أدها فى نطاق القاهرة الكبرى والثانى بالصعيد والثالث بمحافظة كفر الشيخ.

دعم السلع

ولم تغفل الدولة حق محدودى الدخل فى الحصول على الحد الأدنى من الأمن الغذائى مجانًا وذلك عبر زيادة دعم السلع التموينية بمعدل 377 فى المائة؛ لتسجل موازنة دعم السلع التموينية والخبز نحو 134 مليار جنيه فى مشروع الموازنة للسنة المالية «2024 – 2025» مقارنة بـ35,5 مليار جنيه بموازنة «2013 2014».

الثروة الداجنة

وفى تقرير سابق لمجلس الوزراء تبين أن مشروعات تطوير الثروة الداجنة منذ ثورة 30 يونيو بلغ حجم الاستثمار بها أكثر من 100 مليار جنيه إلى جانب المشروع القومي للبتلو حيث يبلغ عدد المستفيدين منه 40 ألف مستفيد بعدد 450 ألف رأس مشية.

المحاصيل الاستراتيجية

فى سياق تعزيز الأمن الغذائى المستقبلي تستهدف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية العمل على زيادة المساحات المزروعة من المحاصيل الاستراتيجية خلال عام «2024 2025» لتصل إلى 3,5 مليون فدان فى حالة القمح و2,8 مليون فدان للذرة و220 ألف فدان للفول البلدى لتزيد إنتاجية المحاصيل الثلاثة وبالتالي تقل الفجوة الغذائية، أيضا يتم التخطيط لإضافة 750 ألف فدان خلال العام المقبل؛ ليصل إجمالى المساحة الزراعية نحو 10,7 مليون فدان مقابل 10 ملايين فدان عام «2022 2023»، وذلك بهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والذرة والزيوت النباتية والمحاصيل ذات الميزة التنافسية التصديرية كالخضروات والفاكهة.



هناك اهتمام بتخزين السلع تامة الصنع، لذا تم وضع خطة لإقامة 7 مخازن استراتيجية التكلفة الاستثمارية لها لن تقل عن 10 مليارات جنيه، كما أنها ستدار بأفضل تكنولوجيا على مستوى الشرق الأوسط



القمح، فتم إقامة المشروع القومي للصوامع الذى يعتبر من أهم خطط الدولة للحفاظ على المخزون الإستراتيجي من القمح، حيث بدأ عام 2015 وتضمن إنشاء نحو 50 صومعة داخل نحو 17 محافظة بطاقة تخزينية إضافية 1,5 مليون طن، فعند بضع سنوات كان عدد الصوامع قليلا ولا يكفى للتخزين، وكان الاعتماد الأساسى على الشون الترابية غير المؤمنة والتي تنتشر بها القوارض والطيور واختلاط الأعماح بالتربة والرمال وتعرضه للتسوس والفطريات، مما يقلل جودة الخبز وكانت معدلات الهدر تصل إلى 15 فى المائة بما يقترب من 4 مليارات جنيه كانت تهدر بسبب سوء التخزين، وكانت السعات التخزينية خلال عام 2014 لا تتجاوز 40 صومعة وتسع نحو 1,2 مليون طن، لكنها ارتفعت حاليا لتسجل 3,4 مليون طن داخل نحو 85 صومعة مجهزة، إضافة إلى الهانجر والبنكر والشون المجهزة والمعتمدة من وزارة التموين، علاوة على الصوامع التى يمكن استئجارها من القطاع الخاص، ليصل إجمالى السعة التخزينية ما بين 5 إلى 5,5 مليون طن ساعات تخزينية.

وأهم ما يميز الصوامع الحديثة، نظام «الميكنة والتحول الرقمي»، وهو ما حقق دورا حيويا فى حوكمة منظومة القمح وضبط إيقاعها، فيمكن تخزين القمح بها لمدة عام أو عام ونصف العام

مشروعات تطوير الثروة الداجنة منذ ثورة 30 يونيو بلغ حجم الاستثمار بها أكثر من 100 مليار جنيه إلى جانب المشروع القومي للبتلو حيث يبلغ عدد المستفيدين منه 40 ألف مستفيد بعدد 450 ألف رأس مشية



أن حجم الاستثمارات فى الثروة الداجنة خلال الفترة من 2014 حتى 2023 وصلت إلى 100 مليار جنيه.

الزراعة والمحاصيل

«الزراعة» مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى، وبالفعل هناك جهود حكومية على مدار السنوات الماضية لتنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى، سواء بزيادة المساحات المنزرعة أو شراء المحاصيل الأساسية من المزارعين بسعر مناسب وهامش ربح مشجع للفلاحين مع تجريم البناء على الأراضى الزراعية وملاحقة المخالفين، فمساحة الأراضى الزراعية وصلت إلى 9,8 ملايين فدان خلال موسم 2023 بدلا من 8,9 مليون فدان 2014، فى نفس الوقت استهدفت مصر زيادة المساحة المنزرعة من القمح عبر إطلاق مجموعة من المشروعات الزراعية القومية مثل مستقبل مصر والدلتا الجديدة فأجمالى زراعة مصر من القمح 2022 نحو 10 ملايين طن وخلال الموسم الزراعى الجارى ساهمت المشروعات الزراعية الجديدة بنحو 700 ألف طن قمح، كما اقتربت معدلات التوريد الحكومية من تحقيق المستهدف وهو توريد 4 ملايين طن لصالح هيئة السلع التموينية.

ونظرا لكون مصر دولة مستوردة للقمح، ولحين زيادة معدلات الإنتاج المحلى والاكتفاء الذاتى من القمح، تعتمد الدولة حاليا على تنوع مصادر الاستيراد من الخارج لتجنب خطر الاعتماد على سوق واحد خاصة فى ظل الأزمات الدولية خاصة الحرب الروسية الأوكرانية، فعصر تعتمد على 22 منشأ مختلفا فتم التوجه إلى أسواق جديدة مثل السوق الألمانى والليتوانى إلى جانب السوق الفرنسى والأوكرانى والروسي والرومانى، كما تراجعت واردات مصر من القمح لتسجل 10 ملايين طن خلال عام 2023 بدلا من 14,9 مليون طن خلال 2014.

السكر والاكتفاء الذاتى

ونجحت خطة الحكومة لتقليل فجوة استيراد السكر وزيادة الاكتفاء الذاتى بفضل زيادة المساحات المزروعة من بنجر السكر والتي عوضت النقص فى زراعة القصب فيصل معدل اكتفائنا الذاتى إلى 85 فى المائة بعد أن كانت الدولة تستورد مليون طن لاستكمال احتياجات بطاقات التموين خلال عام 2017.

وعلى مدار السنوات الماضية كان للقيادة السياسية هدف أساسى تسعى لتحقيقه وهو تأمين المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية، فإولا رصد الرئيس السيسى خلال 2017 نحو 1,8 مليار دولار لزيادة المخزون الإستراتيجي للسلع إلى ستة أشهر بدلا من ثلاثة أشهر لعانت مصر من نقص سلعى شديد خلال فترة كورونا، فالأمن الغذائى قضية أمن قومي، لذا عملت الدولة خلال السنوات الماضية على تحقيق أمنها الغذائى قدر المستطاع من خلال إنتاجها المحلى نظرا لما تتعرض له الواردات السليعية من مخاطر التقلبات الاقتصادية.

الصوامع الحديثة

مهمة الدولة لم تكن تقتصر على توفير الغذاء فقط، بل اهتمت بزيادة السعات التخزينية للسلع الاستراتيجية وأهمها

زيادة السعات التخزينية

«تأمين الغذاء».. معركة حسمتها «الجمهورية الجديدة»



«تأمين غذاء نحو 116 مليون مواطن مصرى وضيقفهم الأشقاء»، مهمة تستحق أن تُوصف بـ«الصعبة» فى ظل التحديات العالمية والزيادات السكانية السنوية، لكن بالإرادة والعزيمة القوية والتخطيط المستقبلي للقيادة السياسية منذ ثورة 30 يونيو، وحتى الآن لم يشعر المواطنون بأى عجز سلعى، ليظل هدف وشعار القيادة السياسية «الأمن الغذائى أهم عناصر الأمن القومي».

تقرير تكتبه: بسمة أبو العزم

وقوة ووحدة أبنائها، فلم تعان مصر من أى عجز سلعى على مدار السنوات الماضية بالرغم من ارتفاع الأسعار بسبب موجة التضخم العالمى.

وبحسب دراسة حديثة صادرة عن المركز المصرى للفكر والدراسات، فإنه وفقا لمؤشر الأمن الغذائى حققت مصر 53 نقطة كقيمة المؤشر الإجمالى للأمن الغذائى لتحتل المركز 77 حول العالم، وحققت مستوى معتدلا من الجوع حيث تحتل المرتبة 57 من أصل 121 دولة، حيث نفذت الدولة نحو 320 مشروعا زراعيا بتكلفة أكثر من 42 مليار جنيه نتج عنها زيادة صادرات الحاصلات الزراعية خلال موسم (-2022 2023) بنسبة 24,6 فى المائة، كما أنه من أهم الجهود المبذولة بلوغ إجمالى إنتاج مصر من الثروة السمكية حوالى 2 مليون طن سنويا، كما

مهمة الدولة لم تكن تقتصر على توفير الغذاء فقط، بل اهتمت بزيادة السعات التخزينية للسلع الاستراتيجية وأهمها القمح عبر المشروع القومي للصوامع الذى يعتبر من أهم الخطط للحفاظ على المخزون الاستراتيجي للمحصول

منذ بضعة أيام حذرت منظمة الأمم المتحدة ووكالات إغاثة عديدة من انتشار انعدام الأمن الغذائى الشديد فيما لا يقل عن 18 دولة ما لم تصل إليهم مساعدات عاجلة فتلك الدول على حافة المجاعة، وعدد من تلك الدول مجاور لمصر ومنها جنوب السودان وفلسطين.

أكد أحد التقارير أن هناك 282 مليون شخص فى حاجة طارئة للمساعدة الغذائية، وهذه السنة الخامسة على التوالى التى تشهد ارتفاعا فى أعداد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائى الحاد وزيادة معدلات الجوع العالمى، وعلى صعيد آخر بالرغم من الصعوبات والتحديات التى مرت بها مصر منذ ثورة 30 يونيو إلا أنها ما زالت قوية وصامدة فى وجه الأزمات وحالة الجوع العالمى، بفضل خطط وجهود القيادة السياسية،



المبادرات الرئاسية.. «خير وقاية.. وأفضل علاج»



الزهرى للسيدات الحوامل، وتتابع فرق المبادرة حالة الأم والمولود لمدة 42 يومًا، بعد انتهاء الحمل، لاكتشاف عوامل الخطورة على الأم أو المولود، واتخاذ الإجراءات المناسبة، إضافة إلى صرف المغذيات الدقيقة اللازمة في فترة النفاس.

وامتدت المبادرات لما بعد الولادة، من خلال مبادرة «الكشف المبكر عن الأمراض الوراثية»، وتم فحص أكثر من 445 ألف طفل، وشملت المبادرة الكشف المبكر عن 19 مرضا جينيا ووراثيا قد يهدد حياة الأطفال حديثي الولادة.

وهناك أيضا مبادرة «الكشف وعلاج ضعف وفقدان السمع لحديثي الولادة» التي قدمت خدمات الفحص السمعي لأكثر من 6 ملايين و 421 ألف طفل، والاكتشاف المبكر لضعف السمع يجنب الطفل الإعاقة السمعية ويسهل فرص العلاج، بالإضافة إلى تجنب مشكلات التخاطب التي يمكن أن تسبب في أزمات نفسية للطفل، وحمايته من الإعاقة السمعية.

كما أطلقت في يوليو 2021 مبادرة «علاج الأطفال مرضى ضمور العضلات الشوكي»، وتم فحص 21 ألفا و568 طفلا وتم تقديم العلاج وحقق نحو 48 طفلا، واستهدفت جميع الأطفال المصابين بمرض الضمور العضلي الشوكي ويتم صرف العلاج للأطفال أقل من سن 6 شهور في المرحلة الحالية.

وتتمتد المبادرات لفترة دراسته الأولى من خلال مبادرة «الكشف المبكر عن السمنة والأنيميا والتقزم» بين طلاب المدارس، حيث وصلت لأكثر من 49 مليونًا و850 ألف طالب وطالبة، وكذلك مبادرة «فيروس سى» لطلاب المدارس بالمرحلة الإعدادية التي وصلت لأكثر من 13 مليونًا و566 ألف طالب.

كذلك امتدت المبادرات الرئاسية لمرحلة ما قبل الزواج من خلال مبادرة «فحص المقبلين على الزواج»، حيث تم إجراء الفحص لأكثر من مليون و800 ألف من المقبلين على الزواج، واهتمت المبادرة بالكشف عن الأمراض غير السارية، والاضطرابات الوراثية، واختبارات الأمراض المعدية، وتهدف إلى الحد من الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا، فضلا عن الأمراض الوراثية وغير المعدية، مما يضمن أجيالا أكثر صحة.

فحص 19 مليون حالة بمبادرة « صحة المرأة»

المرأة هي الأخرى لم تكن غائبة عن قائمة «المبادرات الرئاسية»، حيث أطلقت مبادرة «دعم صحة المرأة»، والتي حققت نجاحا كبيرا في الكشف عن وعلاج سرطان الثدي بالمجان، وتم فحص أكثر من 19 مليونًا من الفئة العمرية 18 فما فوق، مع تلقي الحزمة الأساسية من التوعية والتثقيف، كما نجحت المبادرة في الوصول إلى تسجيل أكثر من 49 مليونا و886 ألف زيارة لتلقى خدمات التوعية، منذ إطلاقها في يوليو 2019.

مبادرة «الأمراض المزمنة والاعتلال الكلوي»

ووفق بيانات وزارة الصحة والسكان، تم فحص أكثر من 13 مليونا و 627 ألف مواطن ضمن المبادرة الرئاسية لفحص وعلاج الأمراض المزمنة والكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي، وذلك منذ انطلاق المبادرة في شهر سبتمبر 2021 وحتى الآن، المبادرة تعمل من خلال 3601 وحدة رعاية أولية على مستوى الجمهورية، وتهدف إلى التشخيص المبكر وعلاج الأمراض المزمنة وتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية لجميع المواطنين في الفئة العمرية الأكبر من 40 عاما، إضافة إلى فئة الشباب من عمر 18 عاما ممن لديهم تاريخ مرضي مرتبط بالأمراض المزمنة.

«الكشف المبكر عن الأورام»

كذلك أطلقت وزارة الصحة والسكان، المرحلة الثانية لمبادرة الكشف المبكر عن الأورام السرطانية وتشمل أورام «القولون، الرئة، البروستاتا، عنق الرحم»، والتي جاءت ضمن حزمة المبادرات الرئاسية (100 مليون صحة)، المرحلة الثانية تم إطلاق التشغيل التجريبي لها في شهر ديسمبر الماضي بـ 9 محافظات، والمرحلة الأولى كانت قد شملت 9 محافظات، ليصبح إجمالي العمل بالمرحلتين 18 محافظة حتى الآن.

وتم إجراء 4.4 مليون استبيان للمترددين على المبادرة بالمرحلتين الأولى والثانية في الفئة العمرية فوق الـ 18 عامًا، المبادرة مهمة في الكشف المبكر عن الأمراض السرطانية في مراحلها الأولى، مما يقلل بشكل كبير من معاناة المرضى ويحد من الوفيات الناجمة عن هذه الأمراض، كما تنجح المبادرة خدمات التوعية والتوعية.

«إنهاء قوائم الانتظار»

«القضاء على قوائم الانتظار» مبادرة جاءت لتنتهي معاناة آلاف المرضى ممن كانوا ينتظرون إجراء جراحات لمدة تصل لمدة عام أو أكثر، وتم إجراء أكثر من 2 مليون و245 ألف عملية جراحية، ضمن المبادرة لإنهاء قوائم الانتظار، ومنع تراكم قوائم جديدة في التدخلات الجراحية الدرجة التي تشملها المبادرة، وذلك منذ انطلاقها في شهر يوليو عام 2018.

مبادرة إنهاء قوائم الانتظار، ساهمت منذ إطلاقها في تفعيل

يشمل المحور العلاجي أيضا منظومة العلاج على نفقة الدولة، حيث قدمت الخدمات العلاجية بإجمالي 18,8 مليون مريض بتكلفة بلغت 100,9 مليار جنية خلال 10 سنوات.

14 مبادرة رئاسية للصحة العامة

أما عن محور الوقاية، فكانت نقطة البداية في جانب الوقاية والاكتشاف المبكر للأمراض إلى إطلاق المبادرات الرئاسية للصحة العامة «100 مليون صحة»، وتعد مبادرات الصحة العامة من أهم التدخلات الصحية التي قدمتها الدولة ممثلة في وزارة الصحة والسكان في السنوات القليلة الماضية، وقدمت بمتابعة ومنظومة احترافية على رأسها الدكتور محمد حساني مساعد وزير الصحة والسكان لمبادرات الصحة العامة.

البداية كانت بالمبادرة الأم للقضاء على فيروس سى والكشف المبكر عن الأمراض غير السارية، التي انطلقت في أكتوبر 2018 وتبعتها العديد من مبادرات الصحة العامة التي هدفت إلى رفع الوعي الصحي لدى المواطنين بأهمية اتباع أنماط الحياة الصحية، وتجنب عوامل الخطورة المسببة للأمراض غير السارية وأهمية الكشف المبكر، وكذلك المتابعة في حالة اكتشاف الإصابة بأحد الأمراض لتجنب المضاعفات، وكذلك التوعية والحد من أسباب انتشار عدوى الأمراض المعدية، كما قدمت «100 مليون صحة» العديد من الخدمات التي تهدف إلى الحد من انتشار الأمراض الوراثية للأطفال حديثي الولادة وكذلك خدمات الدعم النفسي لبعض الفئات من المجتمع مثل المقبلين على الزواج.

«100 مليون صحة»، ضمت تحت مظلتها 14 مبادرة للصحة العامة تخدم جميع الفئات العمرية، من حديثي الولادة إلى كبار السن، ولهذه المبادرات أهمية كبيرة في الكشف المبكر عن العديد من الأمراض المعدية وغير المعدية، بعد ذلك انبثقت عدة مبادرات للصحة العامة، هذه المبادرات التي تصب المواطن من أول يوم، منذ كونه جنينا من خلال مبادرة «العناية بصحة الأم والجنين» واستفاد منها أكثر من 2 مليون و586 ألف سيدة، المبادرة تستهدف الكشف المبكر عن الإصابة بالأمراض المنقولة من الأم للجنين، وتوفير العلاج والرعاية الصحية بالمجان، كما تستهدف الكشف المبكر عن الإصابة بفيروس «بي» وفيروس نقص المناعة البشرية، ومرضى

التقرير أوضح أنه خلال الفترة ضمن المبادرة الرئاسية بين عامي 2018 و2022، تم فحص أكثر من 60 مليون شخص باستخدام اختبارات التشخيص السريع المعتمدة من منظمة الصحة العالمية، كما تم تقييم المرضى وعلاجهم من أمراض مزمنة أخرى، مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري، وتقديم العلاج لـ 4.1 مليون شخص من مرضى فيروس سى، بأدوية مصنعة محليا بين عامي 2014 و2022.

الجيلوم المصرى بتكلفة أولية مليار جنيه

بعد المحور العلاجي ومحور الوقاية يأتي محور التنبؤ، ويعد مشروع الجينوم المصرى، أحد المشروعات العملاقة الذي تتيبها القيادة السياسية بتكلفة أولية تقدر بمليار جنيه في مرحلته الأولى والذي سيسهم ليس في الوقاية من الأمراض وتحسين الصحة العامة فحسب، ولكن أيضا في دقة التنبؤ حيث سيصبح بالإمكان مستقبلا إجراء فحص واسع النطاق فيما يتعلق بمخاطر مشاكل الأوعية الدموية، مما يحدث تطورا كبيرا في تشخيص المرض، بحيث يصحح من الممكن منع المضاعفات قبل الوصول للتشخيص الدقيق، كما يمكن استخدام التسلسل الجينومي في علاج المرضى المصابين بسرطان الدم والرئة من أجل تقرير العلاجات المحددة والمستهدفة، كما تظهر نتائج حديثة أنه يمكن أيضا الاستعانة بعلم الوراثة في تحديد المرضى المعرضين لخطر التقزم الناتج عن تعاطى الستيرويدات.

«جيتو فارما»

حرصت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية على تبني استراتيجيات ناجحة للتخطيط للتوسع في الصناعات الطبية، ولديها رؤية مستقبلية واعدة في ملف الصناعة الدوائية، ولعل مدينة الدواء المصرية خير دليل على ذلك، والتي مقرر لها أن تكون مركزا رياديا ومرجعا للتطور وبناء الكفاءات، بحيث تكون إحدى الركائز الأساسية للأمن الدوائي، وتؤسس لها مكانا ثابتا ضمن الصفوف الأولى عالميا في الصناعات الدوائية، مدينة الدواء تعمل جنبا إلى جنب مع الدولة لتطوير النظم الصحية، وتوفير الدواء ووصوله إلى مستحقيه بجميع أرجاء المحافظات بأسعار اقتصادية تتناسب مع المواطن المصرى.

يُذكر أن مشروع مدينة الدواء المصرية (GYPTO pharma) على مساحة 180 ألف متر، مقسمة إلى مصنعين، ينتجان كل الأشكال الصيدية، من أقراص، وكبسولات، وفوارات، ومستحضرات دوائية للشرب، والكريمات، عبر تكنولوجيا تصنف الأعلى جودة في العالم، وقد راعت الدولة المصرية في تنفيذ المشروع أن يتم تنفيذه بمعايير تعتبر الأحدث في العالم، حيث جرى توريدها عبر موردين لكل منهم «علامة فارقة» ب مجال صناعة الدواء العالمية، وهى شركات أوروبية وأمريكية، كما تطبق مدينة الدواء ما يعرف بـ«ممارسات التصنيع الجيد للدواء» مع الاهتمام بالموارد البشرية لتوفير عمالة مدربة ومتقنة.

تقرير تكتبه: إيمان النجار

«الأرقام كارثية.. الأوضاع متردية» لسنوات طويلة ظلت التعريفات السابقة مرتبطة بالقطاع الصحى المصرى، فمصطلح مثل «نواقص الأدوية» كان حاضرا في المشهد، و«قوائم الانتظار» لم تكن تغيب عن التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية، فضلا عن معدلات الإصابة المرتفعة بفيروس سى، وهى معدلات كانت تضع مصر فى صدارة قمة «الأسوأ صحيا»، غير أن هذه المشاهد السلبية وغيرها الكثير تحولت إلى «ماضٍ»، لا سيما وأن القيادة السياسية المصرية، اعتمدت طوال السنوات العشر استراتيجية واضحة لـ«النهوض بالقطاع الصحى»، وتم ترجمة ذلك من خلال خطوات عدة تم تنفيذها على أرض الواقع، ويأتى فى مقدمة هذه الخطوات، إطلاق الرئيس عبد الفتاح السيسى، المبادرة الرئاسية «100 مليون صحة»، التي بدأت بالمبادرة الأم للقضاء على فيروس سى والكشف المبكر عن الأمراض غير السارية، قبل أن تنبثق منها عدة مبادرات لتصل حاليا إلى 14 مبادرة للصحة العامة لتغطي ملايين المواطنين بمختلف الفئات العمرية ومختلف الأمراض، وتوج هذا الاهتمام بحصول مصر على الإشهاد الذهبى فى القضاء على فيروس «سى» لتصبح أول دولة على مستوى العالم تحصل على المركز الذهبى فى القضاء على فيروس سى.

الخطوة الثانية تمثلت فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل، حيث أطلق الرئيس إشارة بدء التطبيق من محافظة بورسعيد فى نوفمبر 2019، كما أن خطوة «توطين صناعة الدواء»، تعتبر إحدى الخطوات الجادة التي تتحقق على أرض الواقع، ولنا فى مدينة الدواء المصرية خير دليل على هذا الاهتمام، والتي تواكب معها إنشاء هيئة الدواء المصرية لتتولى مسئولية كل ما له علاقة بالدواء، والهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتأمين الطبى وتتولى إجراء عمليات الشراء للمستحضرات والمستلزمات الطبية لجميع الجهات والهيئات الحكومية.

محاور خطة «الصحة»

ومن جانبها، تبنت وزارة الصحة والسكان، فى خطة عملها ثلاثة

بعد الثورة، الإنجازات أصبحت واقعا ملموسا أمام الجميع في القطاعات كافة، وهو أمر كان مستحيلا أن يتحقق في ظل ما شهده العالم من تطورات وتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، لكن بفضل إرادة وحكمة الرئيس عبد الفتاح السيسي تحقق الحلم وأصبح لمصر شكل آخر في «الجمهورية الجديدة».



المفيد

بقلم:

محمود أيوب



مصر تغيرت

الخدمات الصحية وتوفير الرعاية العلاجية لجميع المواطنين، وبناء وتحديث المستشفيات والمراكز الصحية، بالإضافة إلى إطلاق حملات قومية للتطعيمات ومكافحة الأمراض المتوطنة. وزارات «التضامن والتنمية»، أيضاً كان لهما دور كبير وحيوي في تقديم الخدمات الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للفئات المستحقة، فقدمت «التضامن» أكبر برنامج دعم نقدي للأسر الأكثر فقراً «تكافل وكرامة»، فضلاً عن تحسين دور الرعاية الاجتماعية للأطفال والمسنين، وتوفير بيئة آمنة وصحية لهم، وإطلاق مبادرات لـ «مكافحة الإدمان» وتوفير الدعم والعلاج للمدمنين، بالإضافة إلى حملات توعية واسعة النطاق. و«التموين» شهدت العديد من الإنجازات والتطورات في مجال تحسين الإمدادات الغذائية وتطوير البرامج الاجتماعية، منها برنامج الدعم الحكومي من خلال تحسين وتبسيط نظام الدعم الحكومي للسلع الأساسية مثل الخبز والسكر والزيت، بهدف تحقيق أفضل كفاءة في التوزيع والحد من التجاوزات والفساد. فضلاً عن تحديث نظام البطاقات التموينية لتوفير الدعم المباشر للأسر الأكثر احتياجاً، وتقديم الدعم بشكل أكثر فاعلية وشمولية، كما عملت أيضاً على تحديث وتطوير مكاتب التموين والهيات المعنية بتوزيع السلع واستخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة مكاتب التموين، مثل نظم المعلومات الإدارية والإلكترونية، لتحسين عمليات التوزيع وإدارة المخزون بشكل أكثر دقة وكفاءة. المؤكد أن الإنجازات في مجملها تعكس رؤية مصر الطموح نحو مستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً، وتسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة لمواطنيها، وتستمر الدولة بقيادة الرئيس السيسي في تنفيذ رؤيتها الطموح من خلال مشاريع قومية ضخمة تهدف إلى تحسين حياة المواطنين وبناء مستقبل مشرق للأجيال القادمة، في الجمهورية الجديدة.

الإنجازات موثقة بـ«الصور»: لتكون شاهدة على ما تم بالفعل على أرض الواقع، وحتى لا ننسى الدولة نجحت في تحقيق المعادلة الصعبة لأنها واصلت ملحمة البناء والتعمير، وتمكنت من عمل نقلة تنموية غير مسبوقة بينما كانت تخوض حرب شرسة ضد الإرهاب في سيناء وعلى كافة الجبهات في جميع المحافظات وكان لسيناء الحبيبة نصيب الأسد ضمن منظومة المشروعات القومية العاملة في كل المجالات من الأنفاق إلى الإسكان والزراعة وغيرها. وفي «النقل» لم تغفل الدولة تطوير البنية التحتية للطرق والجسور وإنشاء شبكة قومية من الطرق السريعة، وتطوير الموانئ البحرية والمطارات، بالإضافة إلى تحديث وتوسع شبكة مترو الأنفاق، مما ساهم في تحسين حركة النقل وتخفيف الازحام المروري. أما «الإسكان» فكان له نصيب من هذا التطوير، فعملت الدولة على توفير مساكن ملائمة للمواطنين من خلال مشاريع الإسكان الاجتماعي وتطوير العشوائيات وتحويلها إلى مناطق راقية حضارية، وإنشاء مدن جديدة، بهدف تقليل الكثافة السكانية في المدن الكبرى وتحقيق التنمية المستدامة. وفي «الصحة والتعليم» سعت الدولة من خلال استراتيجيات محددة ومخططة لارتقاء بالقطاعين، خاصة أنهما من أهم القطاعات الخدمية التي تمس المواطن البسيط. فشهد قطاع «التعليم» تطوراً كبيراً من خلال تنفيذ خطط استراتيجية لتطوير المناهج الدراسية وتحسين جودة التعليم، فضلاً عن افتتاح العديد من الجامعات والمدارس، والتطوير غير المسبوق في المدارس وتعزيز التعليم «الفني والتدريب المهني» لسد احتياجات سوق العمل المتطورة، فضلاً عن إطلاق منصات تعليمية إلكترونية لتسهيل الوصول إلى التعليم وتوسيع نطاق المعرفة. وفي «الصحة» نفذت الدولة مبادرات واسعة لتحسين

د. أحمد الحيوي:

المشروعات التعليمية التي نفذتها الدولة بعد 30 يونيو غيرت من تصنيفات التعليم في مصر إلى مراكز متقدمة على مستوى التعليم قبل الجامعي أو على مستوى الجامعات المصرية، بالتصنيفات العالمية

مادة الدراسات الاجتماعية تهتم بإعداد المواطن الصالح المنتمي إلى وطنه الذي يتمتع بالولاء لشعبه، لذا نجد أن تصميم المناهج يعتمد وبشكل أساسي على تنمية قيم الولاء والانتماء لدى الطلاب، فنجد أن جميع مؤشرات التعلم وضعت بشكل تتابعي لتقرس لدى الطلاب تلك القيم الإنسانية لإعداد أجيال قادرة على حماية الوطن ولديها من مهارات التفكير الناقد ما تميز به بين الحقائق والأراء. وتابعت: الثورات المصرية على مر التاريخ كانت محورا أساسيا في جميع مناهج التاريخ بشكل عام والدراسات الاجتماعية بشكل خاص، فسنجد أن الطلاب يدرسون ثورات الشعب المصري القديم مثل ثورة المصريين في عهد الملك ميني الثاني آخر ملوك الأسرة السادسة ليتعرفوا على أهمية العدالة الاجتماعية، ويسرد التاريخ أيضا مجموعة ثورات مثل الثورة العربية وثورة 1919 وثورة 23 يوليو 1952 ليتعرف الطلاب على أهمية دور الجيش والشعب في بناء الوطن. ويستمر التاريخ في سرد دور الشعب حتى ثورة 25 يناير 2011، ثم تسرد مناهج الدراسات الاجتماعية دور الشعب المصري في استرداد وطنه من خلال ثورة 30 يونيو 2013 باعتبارها ثورات مصرية خرجت فيها جموع الشعب المصري إلى الشوارع والميادين للتعبير عن آرائهم في التغيير، وهنا تؤكد المناهج أن دور الجيش هو الدفاع عن الوطن والشعب ضد من أراد المساس بحقوق الشعب فيؤكد كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي أن القوات المسلحة أعلنت مسؤوليتها الوطنية والأخلاقية تجاه الشعب لمنع انزلاق مصر في نفق مظلم من الصراع والاقتتال والفتن الطائفية، كما ذكر المنهج ذاته أن رجال القوات المسلحة دعوا لإيجاد صيغة تفاهم وتوافق ومصالحة حقيقية لحماية مصر، لكن رفض الرئيس الموافقة على إجراء الانتخابات المبكرة ورفضت المعارضة الحوار، لذا عزل الرئيس محمد مرسي وجرى تسليم السلطة للمستشار عدلي منصور ورئيس المحكمة الدستورية العليا ليجري إجراء تعديل الدستور واستور إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ونجد هنا أن المنهج راعي سرد الحدث للطلاب بمنتهى الموضوعية والشفافية باعتباره حدثاً جارياً له معايير خاصة تختلف عن الأحداث التاريخية التي مر عليها خمسون عاماً.

«د.إيلاريه»: أضافت أن «طلاب الشعبة الأدبية في الثانوية العامة يدرسون أحداث الثورات المصرية ومن ضمنها ثورة 30 يونيو 2013 بنفس المعايير التي وضعت بها الأحداث الجارية، ولكن بتوسع أكثر نسبياً مراعياً طبيعة المرحلة العمرية لطلاب الثانوية العامة».

في حين أكدت هند أحمد طنطاوي، معلم مادة الجغرافيا والدراسات الاجتماعية، أن «المناهج المصرية وضعت ثورة يونيو 2013 في الصف الثالث الإعدادي وتناولت الثورة، من خلال توضيح أسباب وأحداث ونتائج الثورة، كذلك في كتاب التربية الوطنية للصف الثالث الثانوي تم تناول الثورة ضمن موضوع ثورات الشعب المصري، كما أدرجت 30 يونيو داخل منهج تاريخ الصف الثالث الثانوي بالإضافة لثورة 25 يناير وذلك من خلال تحليل عميق للأحداث والأسباب وموقف القيادة العامة للقوات المسلحة لدعم الثورة ومساندتها».

وأكدت: المناهج الخاصة بمدارس النيل اهتمت بتبسيط الضوء على ثورة يونيو 2013 حيث تناولت مناهج الصف الخامس الثورة كواحدة من أشكال تغير المصريين عن حريتهم في العصر الحديث، حيث إن طبيعة المنهج تتضمن أشكال التعبير عن الحرية التي قام بها المصريون على مر العصور لمواجهة الفساد أو الظلم أو للتعبير عن آرائهم وذلك من خلال الثورات المختلفة.

«هند»: شددت على أن «التعليم له الدور الأكبر في نقل الأحداث التاريخية حيث إنه النافذة التي يطل منها أولادنا على الأحداث الجارية التي تحدث، أو على الأحداث التاريخية السابقة، خاصة وأن العصر حالياً يتميز بالسرعة والاهتمام فيه أكبر بالألعاب والفيديوهات وكل ما يخص التكنولوجيا الحديثة والمستقبل، لذلك فإن التعليم هو وسيلة نقل المعلومات الموثوق فيها تاريخياً لأبنائنا».



«التعليم».. نهضة «المناهج»

أنشئ العديد من الجامعات الدولية بالعاصمة الإدارية وأنشئت جامعات أهلية دولية، وتبعها إنشاء جامعات أهلية منبثقة من الجامعات الحكومية وأيضاً تم إنشاء عشر جامعات تكنولوجية لأول مرة لتكون مساراً مكملًا لطلاب التعليم الفني، وهو ما يعكس اهتمام الدولة بهذا النوع من التعليم، هذا فضلاً عن أن العديد من المراكز البحثية تم تطويرها على رأسها معهد بحوث الإلكترونيات. الأمين العام لصندوق تطوير التعليم، أشار إلى أن «إنشاء كل هذه المشروعات غيرت من تصنيفات التعليم في مصر إلى مراكز متقدمة على مستوى التعليم قبل الجامعي أو على مستوى الجامعات المصرية بالتصنيفات العالمية وحصول العديد من الباحثين المصريين على جوائز بحثية والعديد من الطلاب على جوائز في المسابقات العالمية».

بدوره، أوضح الدكتور تامر شوقي، الخبير التربوي، أن «أهم إنجازات ثورة يونيو في مجال التعليم تمثلت في تطوير المناهج بعد أن ظلت لفترات طويلة بدون تطوير، حيث تم البدء بتطوير مناهج رياض الأطفال في عام 2018 ووصل ملف التطوير حالياً إلى الصف السادس الابتدائي، وستشهد السنوات القادمة تطوير مناهج المرحلة الإعدادية ثم المرحلة الثانوية بحيث أصبحت توضع المناهج بمواصفات عالمية تؤكد على تنمية النواحي العقلية العليا لدى الطلاب مثل القدرة على التفكير وحل المشكلات والإبداع، كما تم التوسع في بناء المدارس والفرص الجديدة، وتم استحداث أنماط جديدة من المدارس مثل مدارس «ستيم» ومدارس النيل، والمدارس اليابانية وغيرها».

وأضاف: هناك توجه نحو تعيين 150 ألف معلم خلال خمس سنوات بواقع 30 ألف معلم كل عام لسد العجز في المعلمين، لتهيئ عن الاتجاه لرقمنة التعليم والذي شمل تسليم أجهزة التابلت لجميع طلاب الصف الأول الثانوي بما ييسر على الطالب الوصول إلى أحدث ترتيب المؤشر الفرعي للبحث والتطوير والابتكار، كما احتلت المركز الـ 7 عربياً في مؤشر جودة التعليم بعد الإمارات وقطر.

كذلك، أوضح «د. تامر»، أن «الثورات العظيمة تتولد عنها نواتج ومشروعات اقتصادية واجتماعية كبرى يحتاج بعضها سنوات طويلة حتى يتبلور بشكل ملموس، ومن المتوقع حصد مثل هذه النواتج خلال السنوات القادمة، ومن ثم تضمينها في مناهج التاريخ فيما بعد، ومن الواضح حالياً أن الدولة المصرية بدأت سلسلة كبيرة من المشروعات القومية الكبرى والتي لا زال بعضها لم يكتمل بعد، ومن المتوقع مع اكتمال تلك المشروعات وجود تأثيرات كبيرة لها على كافة مناحي الحياة والتي سيتم التوسع فيها وتضمينها في المناهج فيما بعد».

من جهتها، تحدثت الدكتورة إيلاريه عاطف زكي، خبير المناهج وطرق التدريس، عن تناول المناهج الدراسية لثورة 30 يونيو، وقالت:

«فجوة ضخمة».. واقع فرضته سنوات كثيرة كان «إهمال التطوير» عنوانها على القطاع التعليمي، فحتى العام 2014 لم تكن الإرادة السياسية متوافرة بالحد المطلوب لـ«التطوير»، وكانت النواضع تسير من سيء إلى أسوأ في العملية التعليمية، وبدأت التقارير الدولية تحذر من انهيار النظام التعليمي المصري وتراجعها إلى حد غير مسبق، غير أن التحذيرات هذه لم تلق صدى لدى القيادة السياسية – آنذاك، واستمر الوضع في التدهور حتى قيام ثورة 30 يونيو، التي وضعت «التعليم» على قائمة أولويات «التغيير والتطوير»، وبدأت في تنفيذ خطوات جادة لربطه بـ«سوق العمل» والعمل على سد الفجوة التي تضخمت بمرور السنوات.

تقرير: نهال بلال

سريعاً بدأت تجني مصر ثمار اهتمام قيادة 30 يونيو بالتعليم، حيث قفز مستوى التعليم خلال 10 سنوات 5 مراكز حسبما أفاد التقرير الخاص بمؤشر المعرفة العالمي لعام 2023، كما جاء ترتيب مصر في المؤشر الفرعي للتعليم الفني والتقني في المركز الـ 46 لتقفز بذلك 35 مركزاً مقارنة لعام 2022. وفي هذا السياق، أوضح الدكتور أحمد الحيوي، الأمين العام لصندوق تطوير التعليم، أن «ثورة 30 يونيو كان لحظة فارقة في مسار القطاع التعليمي في مصر»، مضيفاً أننا «كنا قد تدنينا قائمة تصنيف الدول بالنسبة لمستوى التعليم، إضافة إلى المشكلات المزمنة التي يعاني منها التعليم مثل تكس الطلاب في الفصول، الدروس الخصوصية، مصروفات التعليم الثانوية العامة، سوء التعليم الفني، ومحدودية الأماكن في الجامعات، بجانب عدم رضا سوق العمل عن مستوى الخريج».

«د. أحمد» تابع أن المشكلات التي كان يعاني منها قطاع التعليم أدت إلى سخط المجتمع وما تبعه من ثورة يناير وهدم كل مشروعات التطوير لأنها كانت قد استمرت لأكثر من 30 عاماً، على السبيل المثال مشروع «مبارك كول» للتعليم الفني وربط المدرسة بالمصنع حتى وصلنا لثورة 30 يونيو بعد أن مرت مصر بواحدة من أصعب الفترات في تاريخها الحديث، وبدأت الدولة المصرية تحاول إعادة بناء الإنسان المصري وأن تزرع داخله القيم والمبادئ والانتماء كدروس مستفادة مما حدث لتغيير الهوية المصرية وطمسها نهائياً، لذا اهتمت الدولة بالتعليم بشكل أساسي وبإشارات ورسائل واضحة للمجتمع من خلال تعيين مستشار علمي للرئيس السابق عدلي منصور، ثم إنشاء مجلس علماء مصر والمجالس العلمية المتخصصة في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبدالفتاح السيسي، بما يفيد ويؤكد حرص الدولة وتوجهها إلى الاستعانة بالعلماء لتغيير شكل المجتمع المصري.

الأمين العام لصندوق تطوير التعليم، أكد أنه «دُفئت العديد من المشروعات لإنشاء بنك المعرفة المصري (أكبر مكتبة إلكترونية مرقوة ومرئية) لجميع قطاعات التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والفني والجامعي وحتى الإنسان العادي، هذا إلى جانب إنشاء نظام تعليمي جديد يبدأ من الصف 2.0 Edui يعتمد على مهارات تتناسب مع تحديات المستقبل ويبعد عن الحفظ والتلقين والأساليب التقليدية، مع أساليب مختلفة في التقييم تتيح للطلاب اختيار المجالات التي يمكن له التميز فيها، هذا فضلاً عن إنشاء العديد من المدارس اليابانية لنقل تجربة التعليم الياباني من حيث أسس التربية والتعلم والأخلاق، كذلك أنشئت العديد من المدارس التكنولوجية التطبيقية بالاشتراك مع القطاع الخاص والتي غيرت من شكل ومفهوم التعليم الفني. ولأول مرة - حسبما يذكر «الحيوي»- يتقرر إنشاء هيئة لضمان جودة التعليم الفني (هيئة إقنات)، وبالنظر أيضاً للتعليم العالي،

سلطنة عمان تعزز قدراتها في إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة

تكامل مشروعات الطاقة المتجددة مع توجهات التنويع الطموحة مما يسهم في تصنيع المكونات محليا وتوفير الطاقة المستدامة



الطاقة المتجددة في عُمان تعزز التنويع الاقتصادي

«هايساتا» و«أور تكست إنجري» الأمريكية وصندوق «بلاتينيوم» الاستثماري وصندوق البنية الأساسية العالمية» وصندوق «فايف واي» الصيني، وضمن هذه الاستثمارات تعمل شركتا إلكترك هيدروجين وهايساتا في مجال تطوير تقنيات الهيدروجين الأخضر الواعدة التي تستهدف رفع كفاءة الإنتاج وخفض كلفته الأمر الذي يمكن أن يكون نقطة التحول التي تحتاجها صناعات الهيدروجين الأخضر لتتمكن من العمل على أسس تجارية واسعة النطاق.

تعزيز التعاون بين سلطنة عمان وأستراليا في مجال الطاقة المتجددة

وبدأ جهاز الاستثمار العماني الاستثمار في شركة (إلكترك هيدروجين) خلال العام الماضي، ومؤخرا دخل الجهاز في استثمار نوعي جديد يعزز مجموعة الاستثمارات في مجال الطاقة والتقنيات، عبر الاستثمار في شركة (هايساتا) الأسترالية الناشئة المتخصصة في تقنيات المحطات الكهربائية اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وأصبحت هايساتا خلال الفترة الأخيرة محل اهتمام المستثمرين المهتمين بالطاقة المتجددة وصناعات الهيدروجين الأخضر، وتجد الشركة الناشئة دعما كبيرا من وكالة الطاقة الأسترالية والحكومة الأسترالية التي تتطلع إلى التوسع في إنتاج الطاقة النظيفة وتعزيز مكانتها العالمية في مجال الطاقة المتجددة، وهو ما يمثل طموحا مشتركا يعزز تعاون سلطنة عمان وأستراليا في مجال الطاقة المتجددة. ويعتبر الاستثمار الأخضر ذا تأثير إيجابي طويل المدى، ويتوافق مع طموح سلطنة عمان وأستراليا حيث تسعى كلتا الدولتين أن تصبحا من أهم مراكز الطاقة النظيفة في العالم، حيث تسعى سلطنة عمان لاحتلال مكانة رائدة في إنتاج الهيدروجين الأخضر وتحقيق مستهدف الوصول للحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠، كما تتبنى أستراليا نفس الطموحات وتضع آمالا واسعة على ما تقدمه الشركات الناشئة من تقنيات متطورة.

ومن خلال هذا الاهتمام بالاستثمار الأخضر، تواكب سلطنة عمان ما يشهده العالم من جهود لا حواء تغيرات المناخ وتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي، وتؤكد سلطنة عمان التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية الخاصة بالتحول التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر والمساهمة الفعالة في خفض الانبعاثات الضارة.

مليار دولار وهي مشروع جعلان بني بو علي بمحافظة جنوب الشرقية ومشروع الدقم لطاقة الرياح في رأس مدركة محافظة الوسطى، ومشروع محوت لطاقة الرياح بمحافظة الوسطى، ومشروعان في محافظة ظفار هما ظفار ٢ لطاقة الرياح والذي يقع بجوار المشروع القائم في ولاية سليم وجزر الحلانيات، ومشروع سدر.

وتكامل هذه الحزمة من مشروعات الطاقة المتجددة مع العديد من توجهات التنويع الطموحة والتي تسهم في تصنيع مكونات المحطات محليا، وتساعد في توفير الطاقة النظيفة والمستدامة لاستخدامات عديدة منها المناطق الاقتصادية والصناعية، وفي هذا الإطار تم مؤخرا وضع حجر الأساس لمشروع مصنع البولي سيلكون في محافظة شمال الباطنة، بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠٠ ألف طن سنويًا والذي يتوقع افتتاحه خلال العام المقبل. ليمثل قيمة مضافة مهمة لقطاع الصناعة وبناء سلسلة القيمة المضافة وصناعات الشق السفلي للطاقة المتجددة، حيث يرسخ المصنع صناعة متقدمة لتصنيع الألواح الشمسية في سلطنة عمان، كما يدعم صناعات الهيدروجين الأخضر.

التكامل بين مختلف خطط وتوجهات التنويع الاقتصادي

وفي سياق هذا التكامل بين مختلف خطط وتوجهات التنويع الاقتصادي، شهد العام الماضي افتتاح «ربط» (المرحلة الأولى)، كأحد المشروعات الاستراتيجية والمهمة في قطاع الكهرباء، عبر ربط محافظة الوسطى مع شبكة الكهرباء من خلال المرحلة الأولى للمشروع، كما تم العام الحالي توقيع اتفاقية المرحلة الثانية من «ربط» ومشروعات توسعة شبكة نقل الكهرباء في محافظة ظفار، بتكلفة إجمالية تتجاوز ٣٢٢ مليون ريال عماني، ويهدف مشروع «ربط» لتأمين إمدادات الطاقة وربط محطات الطاقة المتجددة مع شبكة الكهرباء ورفع كفاءة استهلاك الغاز المستخدم في توليد الكهرباء، واستغلال مساحات الأراضي التي تمّ بها خطوط الربط الجديدة من خلال التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، كما سيعمل هذا المشروع على توفير مصادر الطاقة المستدامة وتوسعة الفرص الاستثمارية في منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة وخفض استخدام وقود الديزل في توليد الكهرباء.

الحياد الصفري الكربوني عام ٢٠٥٠

ووفق التوجهات السامية للسلطان هيثم بن طارق سلطان عُمان، أعلنت سلطنة عمان عن استهدافها الوصول للحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠، ووضعت الخطة الوطنية للحياد الكربوني واستراتيجية طموحة للهيدروجين الأخضر، وتسعى سلطنة عمان

تحقق سلطنة عمان تقدما مطردا في جذب الاستثمارات النوعية لقطاع الطاقة المتجددة والتوسع في إقامة المشروعات الجديدة بالشراكة مع القطاع الخاص، وذلك بهدف تنويع مصادر إنتاج الطاقة وتعزيز قدرات الإنتاج من المصادر النظيفة والمتجددة، وتحقيق المستهدفات الوطنية للوصول للحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.

حزمة مشروعات جديدة لطاقة الرياح

وتشير الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة في سلطنة عمان بلغ ٣٦٤ ألف جيجاواط بنهاية الربع الأول من العام الحالي، ويأتي غالبية الإنتاج من الطاقة الشمسية، وفي إطار تعزيز قدراتها الإنتاجية ورفع مساهمة الطاقة النظيفة من إجمالي إنتاج الكهرباء، طرحت سلطنة عمان خلال العام الجاري، حزمة مشروعات جديدة لطاقة الرياح والتي من المخطط أن تدخل حيز التشغيل تباعا خلال عام ٢٠٢٧، وتتضمن هذه الحزمة لمشروعات أخرى على وشك الانتهاء من أهمها محطتي منح ٢١٠ ومشروعات دخلت حيز التشغيل الفعلي خلال السنوات الأخيرة منها محطة عبري ٢ للطاقة الشمسية.

ومن خلال جملة هذه المشروعات، رفعت سلطنة عمان مستهدفها لمساهمة إنتاج الطاقة المتجددة من إجمالي إنتاج الكهرباء بحلول ٢٠٤٠ إلى ما يصل إلى ٣٩ بالمائة، وسيتمثل الوصول لهذا الحجم من إنتاج الكهرباء عبر الطاقة المتجددة والنظيفة إنجازا كبيرا لجهود تنويع مصادر الطاقة وتوفير مصادر مستدامة لقطاع الصناعة وخفض الانبعاثات والوصول للحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.

يأتي سعي سلطنة عمان إلى زيادة قدرات إنتاج الطاقة المتجددة في إطار التوجه الإستراتيجي للتوسع في البنية الأساسية للاقتصاد الأخضر والتي تشمل أيضا المشروعات الواعدة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وذلك تحقيقا لمستهدفات التنويع الاقتصادي والاستدامة والبيئة في رؤية عمان ٢٠٤٠ والتزاما بالمساهمة في تحقيق الأهداف الدولية بتقليص تبعات التغير المناخي والوصول لاصافي الانبعاثات الصفرية، ومن المتوقع أن تسهم جملة المشروعات الحالية وتلك التي ستدخل حيز التشغيل بدءا من العام المقبل وحتى عام ٢٠٢٧ في خفض الانبعاثات الكربونية بمقدار ٢,٨ مليون طن سنويا.

٢٠٢٥...تشغيل محطتي منح ١ ومنح ٢ للطاقة الشمسية

وخلال العام المقبل، يستعد قطاع الطاقة المتجددة لبدء تشغيل محطتي منح ١ ومنح ٢ للطاقة الشمسية واللذان تبلغ سعتها الإجمالية ١٠٠٠ ميجاواط، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمحطتين ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، فيما تعد محطة عبري ٢ للطاقة الشمسية أكبر مشروعات الطاقة المتجددة التي تم تشغيلها حتى الآن في سلطنة عمان، وكانت قد بدأت التشغيل رسميا قبل عامين، وتتجاوز استثماراتها ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، ويسهم في تخفيض حوالى ٣٤٠ ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا، ووفق إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، كما تسهم محطة عبري ٢ بنحو ٩٤ بالمائة من إنتاج الطاقة المتجددة، وتندرج ضمن المشروعات المهمة التي تعمل حاليا محطة ظفار ١ لطاقة الرياح والتي بدأت التشغيل التجاري في عام ٢٠١٩، كما من المتوقع أن يبدأ التشغيل التجاري لخمس مشروعات جديدة لطاقة الرياح خلال عام ٢٠٢٧، بتكلفة استثمارية تقدر نحو ٤,٥

فتاة الذهب..وعدت فأوفت



وعدت الرئيس عبدالفتاح السيسي بذهبية بطولة العالم فكانت في الموعد

شهد مصطفى تنوج بذهبية بطولة العالم للمواي تاي لذوي الهمم

راسهم الكابتن العالمي والمحكم الدولي احمد سامي لانه قام بتدريبها حتي وصلت لهذا المستوى العالمي وتمكنت من الفوز ببطولة العالم وهو كان بمثابة القدوة والمثل الاعلي لشهد في مشوارها الرياضي وتخص شهد ايضا بالشكر والعرفان يونيو المجيدة.

وبهذه المناسبة تتقدم الإعلامية شهد مصطفى بأسمى آيات التهاني للسيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي وشعب مصر وجيشها العظيم، فكل عام ومصر العظيمة طيبة وكل عام والشعب المصري العظيم بخير وكل يوم ومصر في تقدم وازدهار ورخاء ودائمًا في تطور وتحقيق مزيدا من الإنجازات من أجل وطننا الغالي على قلوبنا جميعا

بطولة العالم وذلك ضمن توجهات الدولة بإفساح المجال للأبطال من ذوى الهمم للمشاركة في مختلف البطولات الأمر الذي يلقي دعم رئيسي من القيادة السياسية .، واختتم رئيس الاتحاد المصري للمواي تاي حديثه بأن اللاعبه شهد مصطفى قدمت أداءا ممتازا مكنها من تحقيق الإنجاز الكبير بالحصول على المركز الاول والميدالية الذهبية متفوقة على عدد كبير من اللاعبات المشاركات في بطولة العالم ، كما حرص الدكتور أشرف صبحي وزير الرياضة على لقاء اللاعبه شهد مصطفى وحثها على التفوق وقام بتذليل الصعوبات والمعوقات لها لكي تدخل البطولة وتقدم أحسن مستوى رياضي وبالفعل تم الإنجاز الكبير لشهد في بطولة العالم للمواي تاي ، وشهد متفوقة أيضا في المجال المهني فهي إعلامية مرموقة وتقدم برنامج خاص بها وهو «احلم مع شهد» ، وشهد لاتنسي الذين وقفوا بجانبها في مشوارها الرياضي وعلي

تشهد الرياضة النسائية العديد من النجمات التي استطعن تحقيق شهرة واسعة لا تختلف عن نجوم كرة القدم العالمية وكتابة التاريخ وحفر اسماءهن بالذهب في الرياضات المختلفه سواء الفردية أو الجماعية، حيث نجحت البطلة المصرية شهد مصطفى لاعبة المواي تاي في حفر إسمها بحروف من ذهب في تاريخ الرياضة المصرية والعربية والإفريقية بعدما حصدت أول ميدالية ذهبية لمصر والعرب وأفريقيا ببطولة العالم فئة البارالمبي في رياضة المواي تاي للكبار فئة ذوى الهمم المقامة في اليونان خلال الفترة من ٣١ مايو إلى ١٠ يونيو ، وعلى مدار مشوار شهد مصطفى في المنافسات نجحت في التغلب على أبطال من دول السعودية واليونان وانجلترا وتايلاند وحققت أعلى درجة خلال المباريات بواقع ٩,٦ درجة لتحصد من خلالها على الميدالية الذهبية والمركز الأول ، والجدير بالذكر أن المواي تاي هى رياضة قتالية تعرف أيضا بإسم الملاكمة التايلاندية حيث تم ابتكارها في تايلاند في القرن السادس عشر ،هذا وقد قام الاستاذ الدكتور محمد إبراهيم رئيس الإتحاد المصري للمواي تاي بتقديم الشكر إلى اللاعبه بعد تمكنها من حصد الميدالية الذهبية وإضافتها إلى سجل بطولاتها بعد أن حصدت مؤخراً الميدالية البرونزية في دورة الألعاب القتالية التي اقيمت في الرياض ، ومصر من أوائل الدول التي شاركت في فئة ذوى الهمم في



من المشروعات العُمانية



وتم إنشاء عدد 434 بيتاً من دور واحد، و32 وحدة إضافية، بالإضافة إلى مشروع مدينة سفاجا بمنطقة زرزارة تم توفير 174 بيتاً وثلاث عمارات، بالإضافة إلى 27 عمارة و250 منزلاً في مناطق أخرى وتعرف بمساكن الروضة، وفي مدينة القصير بمنطقة الكلاحين تم تنفيذ 36 منزلاً وعدد من العمارات لخدمة 600 نسمة.

وفي محافظة أسوان تمت إزالة عزبة القرن ونجع السايح وخور العواضة، وهي مناطق عرضة للسيول وتوفير 12 عمارة سكنية للمواقع التي تم إخلاؤها.

وفي مدن القناة تم تطوير حظائر أبو عوض في محافظة بورسعيد وتنفيذ 22 عمارة و352 حظيرة تخدم طبيعة عمل السكان، بالإضافة إلى منطقة زرزارة ضواحي بورسعيد بـ26 عمارة سكنية، فضلاً عن تطوير ثلاث مناطق بحي جنوب وهي هاجوج والإصلاح والجنابين بإجمالي 860 وحدة، وفي محافظة الإسماعيلية كانت الخدمات والمرافق هي العامل الأول بالإضافة إلى 80 وحدة للسكن الملائم. وفي محافظة المنيا منطقة عشت مشحون تم بناء 37 عمارة مع تأهيل المنطقة اجتماعياً واقتصادياً.

يُشار هنا إلى أن الجهود التي بذلتها القيادة السياسية في إنهاء ملف «العشوائيات»، سرعان ما ترجمته الأرقام؛ حيث نجحت مصر في التقدم 38 مركزاً في مؤشر أكثر دول العالم أماناً في 2021، لتحل المرتبة 65 عالمياً من بين 134 دولة في العالم، مقارنة بالمركز 103 عالمياً في عام 2019 من بين 128 دولة في العالم، في حين تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المركز الـ71 على نفس المؤشر. ويتضمن مؤشر أكثر دول العالم أماناً قياس الأمن الشخصي والحروب والكوارث الطبيعية.

كما أن مصر قفزت 13 مركزاً في مؤشر المخاطر الاجتماعية لعام 2021، الذي يتضمن مؤشرات فرعية منها معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومشاركة القوى العاملة، والثقة في الحكومة، والإنفاق الاجتماعي العام، والاستقرار السياسي، وغيرها. وحققت مصر المركز الـ8 عربياً والـ69 عالمياً في مؤشر أفضل الدول في جودة الحياة 2021، وتقدمها 3 مراكز في مؤشر "الرخاء" لعام 2020؛ حيث يقيّم هذا المؤشر أطر العمل والجهود المبذولة لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين في 167 دولة.

نجحت مصر في التقدم 38 مركزاً في مؤشر أكثر الدول أماناً في 2021، لتحل المرتبة الـ65 عالمياً من بين 134 دولة، مقارنة بالمركز الـ103 في عام 2019 من بين 128 دولة في العالم

أرض الخيالة 42 عمارة سكنية، وفي منطقة منشية ناصر مشروع الشبهة وادي فرعون بـ67 عمارة على مساحة 63 فداناً، بالإضافة إلى مشروع معا بـ102 عمارة على مساحة 60 فداناً، فضلاً عن مشروع روضة السيدة زينب بواقع 50 عمارة سكنية، وكذلك مشروع الأسمرات بجميع مراحلها الثلاث على مساحة 65 فداناً مخصصة للمرحلة الثالثة، فضلاً عن منطقة مثلث ماسبيرو.

أما الإسكندرية فقد بدأت بمنطقة غيط العنب بتكلفة بلغت نصف مليار جنيه على مساحة 13 فداناً وتم تنفيذ 17 عمارة سكنية، فضلاً عن الوحدات الخدمية من مستشفى ومسجد ووحدة غسيل كلوي، بالإضافة إلى تطوير منطقة ظلمات المكس بحي العجمي بـ8 عمارات سكنية وتطوير منطقة المحاجر الصينية ومنطقة كوم الملح بـ676 وحدة، بالإضافة إلى عشوائيات أخرى كانت في منطقة الدلتا وسمياط والمنوفية منشأة فؤاد والوادي الجديد حيث تم بناء 1500 وحدة سكنية.

وكان للمحافظات الحدودية نصيب الأسد من عمليات التطوير في خضم معركة القضاء على العشوائيات من ضمنها مشروعات جنوب وشمال سيناء وحلايب وشلاتين ومطروح والوادي الجديد فضلاً عن محافظات القناة، في شلاتين تم إنشاء عدد 1500 بيت ريفي بقيمة 100 مليون جنيه وحلايب 500 منزل بقيمة 72 مليوناً.

رأس غارب: مشروع تطوير منطقة العشت بمحافظة البحر الأحمر، وهي منطقة مسكن غير ملائم بـ454 وحدة يقطنها حوالي 1900 نسمة

إشادة وإعجاب واسع على المستوى الدولي والمحلي لأنها نموذج جديد لاستيعاب المستوطنات السكانية ونقلهم من مناطق الخطر، إلى مرافق صحية تحظى بتوفير بيئة تعليمية رياضية، فضلاً عن مساحات خضراء لتحسين جودة حياة السكان، وهو ما جعل مصر تتقدم في مؤشر العالمية «سكان العشوائيات كنسبة من سكان الحضر» للبنك الدولي 13 مركزاً إضافياً في مؤشر المخاطر الاجتماعية الذي يشمل مؤشرات أخرى كمعدل الدخل والنمو ومشاركة القوى العاملة والإنفاق الاجتماعي، 8 على مستوى الدول العربية 69 عالمياً في مؤشر أفضل الدول لجودة الحياة.

مشروعات أخرى عملت الدولة عليها ولم تحظَ بالرصد الإعلامي كمشروع الرويسات بجنوب سيناء بمساحة حوالي 14.6 فدان بعدد وحدات حوالي 366 وحدة، وهي مناطق امتداد أسفل الجبل عبارة عن بيوت سكنية، وتخضع هذه البيوت لخطورة من الدرجة الأولى نظراً لاحتمالية انهيارات صخرية، فتدخلت الدولة سريعاً لبناء 496 وحدة سكنية بالمرافق كمرحلة أولى وإنشاء عدد 624 وحدة سكنية كمرحلة ثانية، لإنقاذ السكان من خطر الانهيارات وتحقيق السكن الملائم لسكان المناطق الخطر.

برنامج «تطوير مناطق السكن غير الملائم» كان هو المرحلة الثانية للتصدي للعشوائيات؛ حيث إن أغلب تواجدها على أملاك لدولة، أو على أراضي مدافن أو المساكن المتصدعة أو المتهدمة، فالتعامل مع مناطق المسكن غير الملائم كان بصفة عاجلة ومناقشة السكان حال رغب في التعويض أو السكن البديل؛ مثل: روضة السيدة زينب، ومشروع أرض الخيالة، ومنطقة الزبالين بـ15 مايو. وضمن خطة تطوير العشوائيات، تم رصد المناطق ذات الأولوية التي بلغت 1221 منطقة عشوائية في مصر، ووفقاً لوزارة التنمية المحلية، احتلت القاهرة النسبة الأكبر بـ81 منطقة، و32 منطقة بالجيزة، و41 منطقة بالإسكندرية، وحالتها تباين بين الحاجة إلى التطوير والإزالة وإعادة البناء.

مشروعات عملاقة نفذها صندوق تطوير العشوائيات بالقاهرة والإسكندرية، أبرزها السلام ثان، والمحروسة واحد وأثنان، ويعتمد على تنفيذ 200 عمارة بـ4778 وحدة سكنية، بالإضافة إلى مشروع



من كارثة «صخرة الدويقة» وحرائق «المناطق الخطرة» إلى قفزات «مؤشرات الأمان»

مصر «تنسف» العشوائيات



في التسعينيات من القرن العشرين وضعت الدولة خطة من خلال البرنامج القومي لتطوير العشوائيات، وتم بناء عدد من المساكن في منطقة زينهم بالسيدة زينب، إلا أن التطوير اقتصر في غالبية الأحوال على توصيل المرافق (الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي ورصف الطرق)، مع غياب الاهتمام بالبعد المتكامل بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لسكان العشوائيات، بالإضافة إلى غياب المخططات العمرانية.

بمرور السنوات ومع استمرار التجاهل الحكومي للأزمة تحولت «العشوائيات» إلى مناطق خطرة وقنابل موقوتة مستعدة للانفجار في أي وقت، ورغم التحذيرات التي خرجت والدراسات التي أعدت، فإن الأنظمة الحاكمة طوال السنوات الماضية لم تحرك ساكناً تجاه «البحث عن حل»، لتتضخم المشكلة وتتحول إلى «كارثة»، فلم ينسَ المجتمع المصري عندما استيقظ على خبر سقوط «صخرة الدويقة» التي دمرت أكثر من 166 مسكناً، وراح ضحيتها نحو 119 شخصاً، وأصيب 55 آخرون - حسب البيانات الرسمية، بعدما تركتهم الدولة في عشتهم ولم تأخذ على عاتقها توفير «سكن آمن» لهم، ثم احترقت «قلعة الكيش» وتوالى كوارث العشوائيات، حتى جاءت «كلمة الفصل» بوصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، لتبدأ مسيرة «التخلص من العشوائية»، وليعرف المصريون مصطلح «السكن الآمن».

بعد تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد إدارة شئون البلاد أخذ على عاتقه التصدي الحقيقي لظاهرة نمو العشوائيات بمصر، ورصد ميزانية أولية تجاوزت عشرة مليارات جنيه بداية عام 2016 تصاعدت تدريجياً، إلى أن بلغت للعام المالي 2018/2019 خمسة عشر مليار جنيه لصندوق تطوير العشوائيات، في ذلك العام. التعامل مع أزمة العشوائيات لم يكن بشكل ارتجالي وغير مخطط، لتقديم مساكن لحظية عبر توصيل المرافق فقط وهامش من الخدمات، لكن شمل التصدي للظاهرة إعداد دراسة مسحية كاملة للمناطق في العديد من المحافظات، ومن ثم إعداد خطة وتصنيف لتحديد القصور وبدائية الأولويات، أولها برنامج تطوير المناطق المهددة للحياة، التي تقع في مناطق معرضة لمخاطر جيولوجية أو في مخزات السيول أو داخل حرم السكة الحديد، ويختصر التعامل مع هذه المناطق في ضرورة نقل السكان إلى وحدات سكنية متاحة لدى الدولة، سواء تابعة لوزارة الإسكان أو المحافظات في مناطق آمنة، أو إنشاء مدن كاملة كـ«الأسمرات» على مساحة 188 فداناً، وتضم 19 ألف وحدة سكنية تستوعب 15 ألف أسرة، تتضمنها وحدات كاملة للمرافق والخدمات التعليمية والرياضية والترفيهية ومصنع للفلز لتشغيل السكان. فهي محل





ترميم الكنائس المتضررة من إرهاب الإخوان

30 يونيو..

ترسيخ دولة المواطنة

«وطن بلا كنائس أفضل من كنائس بلا وطن»
مقولة عبّر فيها البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية، عن التضحيات التي قدمها الأقباط من أجل حرية الوطن خلال أحداث ثورة 30 يونيو العظيمة وما بعدها. في مواجهة العنف الإخواني الذي وقف بالمرصاد لدور العبادة المسيحية في عدة محافظات، انتقاما من جموع المسيحيين، الذين ساندوا الثورة بكل السبل للخلاص من حكم المرشد، وطال إرهاب الجماعة 58 كنيسة ومبنى خدماتها سواء كليا أو جزئيا، منها 19 كنيسة حُرقت بالكامل في المنيا، و10 أخرى في الفيوم، وتقديرا من الرئيس عبد الفتاح السيسي لهذه التضحيات وعد بترميم هذه الكنائس، وبالفعل تم إعادتها لأفضل من الحالة الإنشائية الدولي لها.

تقرير: سارة حاود

الأبنا باخوم، النائب البطريركي للكاتوليك في مصر قال: إن 30 يونيو ليست مجرد ذكرى للمصريين، إنما خطوة كبيرة نحو مستقبل أفضل لشعب يعرف جيداً قيمته، ومصادر الأمل، وثمن الحرية، فالمصريون خرجوا ليس للحرب ولم يحملوا في أيديهم سلاحاً، فسلاحهم وحدتهم وإرادتهم، وثقتهم في خالقهم عز وجل ثم في جيشهم، خرجوا ليدافعوا عن العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، خرجوا ليدافعوا عن أمنهم وأمن أبنائهم وبناتهم وتعليمهم وصحتهم وقوت يومهم، خرجوا ليدافعوا عن هويتهم، وأدابهم وفنونهم. وخرجوا أيضاً ليدافعوا عن حرية الإعلام والصحافة.

وأكد الأبنا باخوم، أن الكنيسة كباقي أطراف المجتمع، عانت في تلك الفترة من خلال محاولات طمس الهوية، وتغيير للنسيج الوطني، لكن انتصر الشعب المصري بكل أطيافه خلال الثورة. وبعد ثورة 30 يونيو هناك عدد كبير من الكنائس تم إنشاؤها خلال عشر سنوات، إلى جانب نمو في عدد الإبرشيات التي وصلت حتى الآن إلى 9 إبرشيات، ونمو في عدد المطارنة والكهنة، مع تطورات كبيرة ومؤثرة على مستوى مجتمعي من المدارس وخدمات التوعية والطب، إلى جانب مكتسبات حققتها الكنيسة الكاثوليكية من ثورة 30 يونيو كباقي المجتمع مثل الحرية في التعبير عن معتقداتها، وقوانين بناء الكنائس، والان نسعى إلى أن



ومن المعلوم بالضرورة أن دولة 30 يونيو أنصفت الأقباط، وشدت عهدا جديدا في ملف المواطنة بلغة الأفعال لا الأقوال والشعارات، وبالأرقام والمعلومات عقب ثورة «30 يونيو»، تم إنشاء 69 كنيسة بالمدن الجديدة، وجار إنشاء 43 كنيسة بالمدن الجديدة أيضاً. كما تم إصدار القانون رقم 190 لسنة 2020 الخاص بإنشاء هبتي أوقاف الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإنجيلية.. ولأول مرة يجري إعداد قانون الأحوال الشخصية الموحد للمسيحيين (الارثوذكس، الإنجلييين، الكاثوليك) والمقترح من الثلاث كنائس، وجار إعداده في وزارة العدل.

وتأكيدا على هذا التوجه، تم تعيين المستشار بولس فهمي إسكندر رئيساً للمحكمة الدستورية العليا في فبراير 2022، ولأول مرة تشهد حركة المحافظين تعيين 2 مسيحيين في منصب المحافظ عام 2018. كما تولت منال عوض ميخائيل منصب المحافظ بمحافظة دمياط كأول سيدة مسيحية.

بالإضافة إلى أنه تم زيادة تمثيل المسيحيين بمجلس النواب ليصبح عددهم 37 نائباً مسيحياً في مجلس 2023، بعد أن كان 5 نواب مسيحيين في مجلس 2012. وزيادة تمثيل المسيحيين بمجلس الشيوخ، حيث أصبح عددهم 24 نائباً مسيحياً في مجلس 2023 مقارنة بـ 15 نائباً مسيحياً في مجلس 2012.

وكانت أمانى عزيز أول نائبة مسيحية تحصل على منصب وكيل اللجنة الدينية في تاريخ البرلمان المصري عام 2015. وتولى فيبي جرجس منصب وكيل ثان لمجلس الشيوخ عام 2020 كأول سيدة مسيحية. وتم توفير 448 مليون جنيه من المحافظات للبنية التحتية والطرق والكبارى وأعمال التطوير في ثمانى محافظات يمر بها مسار العائلة المقدسة. وخصصت وزارة السياحة والآثار 60 مليون جنيه لصالح المسار المقدس. وتم إصدار مطويات وكتيبات ترويجية للمشروع بـ 10 لغات مختلفة.

ونتهي من قانون الأحوال الشخصية.

وبحسب الأبنا باخوم يبقى لنا أن نسير في طريق مواجهة التحديات، والعمل على استكمال مسيرة تعمير وطننا. وبناء الإنسان المصري، والحفاظ على هويته وانتقائه، فهو مصدر قوة هذا البلد ودرعه. موضحاً أنه بعد مرور 11 عاما على 30 يونيو تظل الثورة شاهدة على الإجرام الإخواني في كل محافظات الجمهورية.

وجدير بالذكر أنه تم تشكيل لجنة لتقنين أوضاع الكنائس في يناير عام 2017 برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية 6 وزراء وممثلين عن الطائفة المعنية وبعض الجهات المعنية، ومن ثمارها إصدار 25 قراراً منذ مايو 2018 وحتى الآن لتقنين أوضاع 2900 كنيسة ومبنى تابع. ويشمل 1505 كنيسة، و1395 مبنى تابعاً.

أما الأبنا فلوباتير، أسقف أبو قرقايرس وتوابعا، فأكد أن قرار التقنين للكنائس في حد ذاته حكيم لأنه يؤكد دور المواطنة لكل من في الدولة الحديثة، وترجمة عملية لمبدأ دولة القانون، ولكن التنفيذ يحتاج إلى مراجعة، فهناك بطن في الإجراءات وروتين في الخطوات، كما أن هناك من العقول التي هازلت تحتاج إلى تغيير في الفكر لمواكبة فكر الرئاسة، والبعد عن التقيد والسرعة في الأداء وليس تعقيد الأمور.

وأشار الأبنا فلوباتير إلى أن أغلب كنائس الإبراشية ومباني الخدمات بها تم تقنينها، بالإضافة إلى تصاريح إضافية كثيرة تم الحصول عليها في الأعوام الأخيرة 20 من 2022 وحتى 2024، وهو ما يتفق مع الدولة الحديثة تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، راعي المواطنة، وقائد مسيرة الوطن، وأنتهز هذه الفرصة لاتقدم بالتهنئة إلى جموع الشعب المصري حققتها الكنيسة ٣٠ يونيو، والتأكيد أننا سنظل مصليين وراجين لبلادنا نهوضا ونجاحا وتقدم.



«180 درجة تغيير». وصف يستحق أن يطلق على ما استطاعت الدولة المصرية تحقيقه على مدار السنوات العشر الماضية، فـ«مصر 30 يونيو» لم تستكمل الطريق الذي بدأتها النظرة التي سبقتها، ولم تلتزم بـ«أجندية التجاهل» التي لطالما التزم بها الذين سبقوها في التعامل مع المشكلات المزمنة، لكنها صنعت طريقاً خاصاً بها عنوانه «الإنجاز»، وكان «الإسكان» واحداً من الملفات التي استطاعت «الجمهورية الجديدة» أن تقطع شوطاً كبيراً فيها وطفرة واضحة، وبالتحديد لفئات محدودى ومتوسط الدخل، ليس ذلك فقط بل وأسست مدناً جديدة كاملة ومهدن الجيل الرابع، فى ظل الاستراتيجية القومية للتنمية العمرانية وخطط تنمية العمران المصري حتى عام 2050.

تقرير تكتبه: راندا طارق

«سكن لكل المصريين».. وحدات «ع المفتاح»

باسم وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية: الدولة تمكنت منذ 2014 وحتى الآن من تنفيذ قرابة 3 ملايين وحدات إسكان في العشر سنوات الأخيرة، من بينها مليون وحدة إسكان اجتماعي، كما أنها وضعت مخططا للتصدي للزيادة السكانية لخلق توسع عمراني أفقى جديد لاستيعاب الزيادة، وتم دعم ذلك من خلال شبكة طرق ومرافق.

وتابع: نفذت الدولة عدداً ضخماً من الوحدات السكنية بالمبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين»، وهي المبادرة التي أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي، لتوفير وحدات سكنية ملائمة لاحتياجات المواطنين، وتوفير السكن اللائق للمواطنين منخفضى الدخل وبناء مجتمعات عمرانية متكاملة لهم بكل محافظات مصر، فقد تم حتى الآن الانتهاء بالكامل من تنفيذ أكثر من 666 ألف وحدة سكن اجتماعي، ويتم حالياً تنفيذ 258 ألف وحدة سكنية. وتم تخصيص أكثر من 578 ألف وحدة أخرى لمنخفضى الدخل أيضاً، كما تم تنفيذ وحدات لمتوسطى الدخل، واستفاد 76 في المائة من الشباب من تلك الوحدات و24 فى المائة من الإناث، وبلغ الدعم النقدي الممنوح من الصندوق للمستفيدين 9 مليارات جنيه، وبلغت قيمة التمويل الممنوح للعلاء 69 مليار جنيه.

بدورها، أوضحت الدكتورة مى عبدالحمد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، أن «عدد الوحدات السكنية التي تم طرحها ضمن المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين» للمحدودى ومتوسطى الدخل، تخطى حاجز المليون وحدة سكنية»، مؤكدة أن «الوصول لهذا الرقم كان بمثابة الحلم الذي سعى له الصندوق منذ عام 2014 ونجح في تحقيقه، مؤكدة على أن الصندوق مستمر في طرح الوحدات السكنية للوصول لـ2 مليون وحدة إسكان اجتماعي».

وأضافت أن «معدلات الإنجاز فى الإعلانات المختلفة التي طرحها الصندوق كبيرة جداً، على الرغم من أن الظروف

وفي هذا الإطار، تم مضاعفة مساحة المعمار من 6 فى المائة لـ14 فى المائة من مساحة مصر، ووضعت الدولة خطة استراتيجية طموحة للتغلب على التحديات وتحقيق النمو والاستقرار فى قطاع السكن ومواجهة تحديات زيادة السكان والنمو الحضري السريع، وضعف البنية التحتية الإسكانية فى العديد من المناطق، وفى إطار خطة التنمية المستدامة 2030، أطلقت الدولة المصرية سلسلة من الإصلاحات والسياسات الإسكانية الرامية إلى تحسين البنية التحتية وزيادة الإسكان المتاح للمواطنين، وتضمنت هذه السياسات بناء مشروعات إسكان جديدة، تحسين الخدمات العامة، وتسهيلات تمويلية للمواطنين، وقامت الدولة بتنفيذ عدد من البرامج الإسكانية الوطنية لتحسين الوضع الإسكاني للمواطنين، بما فى ذلك الإسكان الاجتماعي الذي جاء ليستهدف الأسر ذات الدخل المحدود لتوفير وحدات سكنية ملائمة بأسعار ميسرة.

وشهد قطاع الإسكان فى مصر تحولات هامة منذ عام 2014 وحتى الآن، حيث عكفت القيادة السياسية على ملف تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير فرص السكن اللائق للجميع، ليشهد قطاع الإسكان فى مصر فى العشر سنوات الأخيرة إنجازات عديدة منها تحسين البنية التحتية وتوفير السكن اللائق لجميع شرائح المجتمع، من خلال عدة مبادرات ومشروعات كبرى هدفت لمواجهة التحديات العمرانية المتزايدة وتلبية احتياجات المواطنين من السكن فى إطار مبادرة «سكن لكل المصريين»، التي أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي.

ونجحت مصر فى تنفيذ مشروعات إسكانية ضخمة لمحدودى الدخل والمتوسطين، وبلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة أكثر من ثلاثة ملايين وحدة خلال العشر سنوات الأخيرة، وتم إنشاء مدن جديدة وتوسيع العمران لتلبية النمو السكاني وتحسين مستوى الحياة للمواطنين، علاوة على ذلك نجحت الدولة فى تحقيق تقدم كبير فى تطوير البنية التحتية العمرانية بفضل إنشاء شبكات طرق ومرافق دعمت الأحياء السكنية الجديدة، وخصصت ميزانية ضخمة لتطوير هذه البنية التحتية، مما ساهم فى توفير بيئة حياتية أفضل للمواطنين وجذب الاستثمارات العقارية إلى مصر، فقد تم إنشاء عدد كبير من المدن الجديدة التي توفر بيئة عيش متكاملة لسكانها، مما ساهم فى تخفيف الضغط على المدن القديمة وتوزيع النمو العمرانى بشكل أكثر توازناً، كما تم تنفيذ مشاريع إسكانية فاخرة تلبي احتياجات فئات مختلفة من المجتمع، مع دعم منظومة الإسكان بشكل شامل ومتكامل.

وفى هذا السياق، قال المهندس عمرو خطاب، المتحدث

هى عبدالحديد:
«معدلات الإنجاز فى الإعلانات المختلفة التى طرحها الصندوق كبيرة جداً، على الرغم من أن الظروف الاقتصادية العالمية أثرت على استقرار الأسعار ومعدلات الأداء



وعرف السلاطين والأمراء حب المصريين لآل البيت والأولياء عبر العصور، فكانوا يتقربون إلى الشعب المصرى بالمشاركة فى إحياء موالدهم وذكرهم، وتعمير مساجدهم، والإنفاق عليها من أوقافهم، وأكثر من ذلك سعى للدفن إلى جوارهم، كما حدث فى مقبرة السيدة نفيسة بنت الحسن الأئور بن زيد بن الحسن بن على، فقد دُفن كثير من الخلفاء والأمراء إلى جوارها، وفى مقبرة الإمام الشافعى، دفن بعض سلاطين الدولة الأيوبية إلى جواره تبركا به، وظل المصريون لقرون نموذجاً للشعب السمح المعتدل المزاج غير المتطرف، المحب للأولياء والقديسين، دون تفرقة فى عقيدة، وشارك المسلمون إخوانهم المسيحيين أعيادهم، وشارك المسيحيون إخوانهم المسلمين أعيادهم واحتفالاتهم.

حتى كانت السنة السوداء التى حكمت فيها جماعة الإخوان الإرهابية مصر، وظهرت نذر الحرب الأهلية بين طوائف الأمة وعناصرها، وقتل أكثر من ثلاثمائة مصل فى (مسجد الروضة) فى بئر العبد، وجرى التعدى على أضرحة صغيرة فى قرى نائية، وارتفع الخطاب الإعلامى لقنوتهم بتكفير جماعات كبيرة من المصريين، وأصبحت صكوك الجنة والنار فى أيديهم يوزعونها كما أرادوا!.

وجاءت 30 يونيو لتنتقد الأمة المصرية من سيطرة التطرف والتشدد، ومن حكم الأقلية المنظمة، وتعود مصر للمصريين، بكل توجهاتهم ومستويات تفكيرهم.

وبعد استقرار أدوات الحكم الصليبة، وعودة مؤسسات الدولة، ودوران عجلة الإنتاج، بدأ عهد الرئيس السيسى بالتنمية والبناء على كل مستوى، من إزالة العشوائيات الخطرة، وخير مثال (تل العقارب) الذى أصبح (روضة السيدة) وكان بؤرة صديدية فى قلب القاهرة التاريخية يقع بين السيدة زينب وعلى زين العابدين والسيدة نفيسة، وامتدت يد التطوير أولاً لمسجد مولانا الإمام الحسين عميد آل البيت فى مصر، وجرى افتتاحه فى رمضان قبل الماضى، بعد أن أصبح فى أبهى صورة، كذلك الساحات المحيطة به، ثم طال التطوير لمسجد السيدة نفيسة رضى الله عنها، ومسجد على زين العابدين، وشارع الأشراف فى حى الخليفة الذى يضم مزارات آل البيت من مقام رقية بنت على الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين، وتم بناء مسجد على القدر بجوار الضريح، وكذلك تطوير الأضرحة القريبة منها، ووصل قطار التطوير إلى مسجد ومقام الإمام الشافعى إمام أهل مصر، بعد تطوير مسجد ومقام الإمام الليث بن سعد، وأخيراً تم افتتاح مسجد ومقام السيدة زينب رضى الله عنها قبل شهرين، وهى حبيبة المصريين.

والمعروف أن أقدم تنظيم مؤسسى للأشراف فى مصر هو (نقابة الأشراف) التى مر عليها ألف ومائتا عام كما يقول نقيب الأشراف السيد محمود الشريف، وقريباً سوف تحتفل بهذا التاريخ الذى يشهد على حيوية المجتمع المصرى عبر القرون، وكان نقيب الأشراف وقت حملة نابليون على مصر هو (عمر مكرم) الذى قاوم الحملة الفرنسية أكثر من مرة، وأقام محمد على باشا حاكماً على مصر بشرط العدل، وكانت للسادة الأشراف أوقاف كثيرة ومساجلات ومواقف مشرفة عبر التاريخ.

أما الطرق الصوفية، وهى التنظيم الرسمى المعبر عن محبى الأولياء فى مصر وأتباعهم فتبلغ ثمانين طريقة فى مصر، أقدمها الطريقة الرفاعية المنسوبة إلى سيدى أحمد الرفاعى، يليها الطريقة الأحمدية المنسوبة إلى سيدى أحمد البدوى فى طنطا، ثم الطريقة الدسوقية المنسوبة إلى سيدى إبراهيم الدسوقى فى دسوق، ومن الطرق الشهيرة أيضاً الشاذلية نسبة لسيدى أبى الحسن الشاذلى المدفون فى جنوب مصر على ساحل البحر الأحمر، ويبلغ أتباع الطرق الصوفية ما بين عشرة إلى عشرين مليوناً من المحبين.

وفى هذا السياق أكد الشيخ علاء أبوالعزائم شيخ الطريقة العزمية ورئيس الاتحاد العالمى للطرق الصوفية أن الصوفية أول من واجهوا (الإخوان)، قائلاً: كنا فى الطريقة العزمية أول من واجهنا حكم الجماعة، وعقدنا أكثر من مؤتمر التحذير منهم، وقمنا باعتصام أمام قصر الاتحادية ضد الرئيس الإخوانى، وكما كان جدنا شوكة فى حلق الاستعمار الإنجليزى، فنحن ضد كل مستعمر وضد أذنابهم فى المنطقة، ونعلم أن (الإخوان) صنعة الاستعمار.

وثنم نقيب الأشراف السيد الشريف ما شهدته مساجد وأضرحة آل البيت فى مصر من تطوير قائلاً: لقد شهدنا نهضة غير مسبوقة فى مصر فى عهد الرئيس السيسى، حيث استعادت مساجد ومقامات آل البيت رونقها الحضارى، ووجهاء الوضاء الذى يليق بمصر وشعبها، وأهل مصر من شيمهم الوفاء موجبين الشكر للقيادة على ما قامت به، ونحن نصلف جميعاً خلف قائدين فى بناء مصر المعاصرة القوية.



«الحسين» و«السيدة زينب» و«نفيسة العلم» أبرزها تطوير مساجد وأضرحة آل البيت.. هدية السيسى للمصريين

قصيرة من الزمن، بشكل يؤكد حب المصريين لآل البيت عكس ما تعالت به صيحات بعض المتشددین من (السلفية والإخوان)، ومن غرد فى سربهم بضرورة إزالة الأضرحة، حين وصل بهم التناول والإجرام لهدم بعض الأضرحة فى بعض القرى النائية.

نهضة تاريخية شهدتها مساجد وأضرحة آل البيت خلال العقد الأخير يشهد لها كل منصف بأن ما جرى من تطوير وتوسعة وتنسيق حضارى للمساجد وللميادين والساحات المحيطة بها، والشوارع المؤدية إليها هو إنجاز يصل إلى حد الإعجاز فى مدة



بقلم:

صلاح الببلى

إن المشهد العام قبل وبعد ثورة 30 يونيو يؤكد ما شهدته مساجد آل البيت من طفرة عمرانية وحضارية تليق بهؤلاء الأعلام الذين شرفوا مصر واختاروها ملاذاً وسكناً، فما شهدته مصر قبل 30 يونيو 2013م صور كثيرة لخدلان وتعدر وهجوم على الأولياء والصالحين وآل البيت الكرام، ووصل الحال بالرئيس الإخوانى محمد مرسى أنه عندما أدى صلاة الجمعة فى مسجد السيدة زينب رافضاً أن يزور مقامها الطاهر، وأكثر من ذلك وضعوا ستارة على الجدار لحجب المقام عن المسجد، مع أنه يقع جغرافياً فى آخر المسجد وليس فى اتجاه القبلة! كان ذلك دافعاً لبعض السلفيين الذين طعنوا فى صحة الصلاة فى مساجد آل البيت والصالحين بحجة أن الحديث النبوى الشريف يقول فيه النبى صلى الله عليه وسلم: (لعن الله اليهود، اتخذوا من قبور أنبيائهم مساجد)، ودعا الرسول: (اللهم لا تجعل قبرى وثناً يبعث)، ورد علماء الأمة الثقة فى كل عصر حتى عصرنا المتأخر بأن الصلاة فى مساجد آل البيت والصالحين تجوز شرعاً ولا شبهة فيها، وأن القصد باللعن فى الحديث هو الصلاة فوق القبر أو إليه، أى اتخاذه قبلة ووجهة من دون الله تعالى والكعبة المشرفة، واستشهد علماء الأمة بما كان من صلاة الصحابة والتابعين فى مساجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه دفن النبى وصاحبه أبوبكر وعمر، وذهب الشيخ صالح الجعفرى إمام الجامع الأزهر قبل نصف قرن إلى أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يخصص أياماً فى كل عام لزيارة عمه حمزة وشهداء أحد خارج المدينة، كما كان يزور موتى المسلمين فى البقيع باستمرار، وزار قبر أبيه وأمه، وقد دفنت فى (الأبواء) بين مكة والمدينة، ولم يقل أحد إن فى ذلك شدةً للرحال، بل هى زيارات للرحمة والوفاء من نبى عظيم لأبويه وعمه وأصحابه.



الشيخ الشعراوى



الشيخ صالح الجعفرى



الشيخ علاء أبوالعزائم

الطريقة العزمية أول من واجهت حكم الجماعة الإرهابية، وعقدت أكثر من مؤتمر التحذير منهم، مع الاعتصام أمام قصر الاتحادية ضد الرئيس الإخوانى



«البحث العلمى» على الطريق الصحيح

العلمى محدوداً، مما أثر على قدرة الجامعات والمراكز البحثية على تنفيذ مشاريع بحثية كبيرة ومعقدة. وأدى هذا النقص فى التمويل إلى تراجع مستوى الأبحاث وقلة الفرص المتاحة للباحثين لتنفيذ أفكارهم.

قبل ثورة 30 يونيو 2013، كانت أحوال البحث العلمى فى مصر تواجه تحديات كبيرة أثرت سلباً على تقدمه وإنتاجيته، من أبرزها نقص التمويل. حيث كان الدعم الحكومى المخصص للبحث



بقلم:

د. محمود عبدالعاطى أبوحسوب

نائب رئيس الاتحاد الإفريقى للرياضيات ورئيس معامل التأثير العربى

بنية تحتية متطورة للرى والزراعة، مما يسهم فى زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق التنمية الاقتصادية فى منطقة الصعيد، فضلاً عن مشروعات إعادة تدوير المياه استجابة لتحديات نقص الموارد المائية، وقامت الدولة بإنشاء عدة محطات لمعالجة مياه الصرف الزراعى وإعادة استخدامها فى الرى. تهدف هذه المشروعات إلى تحسين كفاءة استخدام المياه وتوسيع الرقعة الزراعية فى مصر، مما يعزز الأمن الغذائى ويسهم فى التنمية المستدامة. كما ساهم البحث العلمى فى تطوير مصادر الطاقة المتجددة وتقنيات توفير الطاقة، ومنها مشروع حقل ظهر للغاز الطبيعى، ومجمع بنىان للطاقة الشمسية بأسوان الذى يعد من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية فى العالم، ومشروعات طاقة الرياح مثل محطة طاقة الرياح فى جبل الزيت بقدرة 580 ميغاوات، ومشروع رأس غارب بقدرة 250 ميغاوات. هذه المشروعات تسهم فى زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ومشروعات الطاقة النووية تتضمن خطط مصر المستقبلية فى قطاع الطاقة ببناء محطة الضبعة للطاقة النووية، التى تهدف إلى إنتاج 4.8 جيغاوات من الكهرباء، ولتحسين كفاءة الطاقة تبنت الدولة،

بسبب الظروف الصعبة التى كانت تواجه الباحثين فى مصر، شهدت البلاد ظاهرة «هجرة العقول» حيث فضل العديد من العلماء والباحثين الموهوبين العمل فى الخارج حيث تتوفر بيئة بحثية أفضل وفرص تمويل ودعم أكبر، هذه الهجرة أثرت سلباً على قدرة البلاد على الاستفادة من خبرات ومهارات علمائها المحليين. قبل ثورة 30 يونيو، كانت هناك قلة فى التشريعات والسياسات الداعمة للبحث العلمى، ولم يكن هناك إطار قانونى وتشريعى واضح يوفر حوافز وتشجيعات للباحثين والمؤسسات البحثية، هذا الغياب أثر على تحفيز البحث العلمى وتطويره بشكل مستدام. بعد مرور 11 سنة على ثورة 30 يونيو، شهدت مصر تطوراً ملحوظاً فى مجال البحث العلمى، حيث أدركت الدولة أهمية البحث العلمى فى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين، تمت زيادة تمويل البحث العلمى وتحديث البنية التحتية للجامعات والمراكز البحثية، كما تم تشجيع التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا، وتتويجا لهذا التوجه صدر قانون 23 لسنة 2018 يهدف بدعم وتعزيز البحث العلمى فى مصر من خلال توفير حوافز ومزايا للباحثين والعلماء والمؤسسات البحثية. يهدف هذا القانون إلى تشجيع الابتكار والإبداع فى المجالات العلمية والتكنولوجية، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأبحاث العلمية التطبيقية.

كان للبحث العلمى دور حيوى فى المشروعات القومية التى أطلقتها الدولة المصرية بعد ثورة 30 يونيو، ومنها المشروعات الزراعية، حيث استخدام التقنيات الحديثة فى تحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى من خلال إطلاق عدة مشروعات قومية تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائى وزيادة الإنتاج الزراعى وتحقيق التنمية المستدامة. ومن أبرز هذه المشروعات، مشروع «مستقبل مصر» حيث يعتمد المشروع على أحدث نظم الرى والزراعة لضمان كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية وتحسين الإنتاجية الزراعية، إلى جانب مشروع 1.5 مليون فدان، ومشروع توشكى الذى يشتمل على إنشاء

إعلانات

المصور



منها مشروع ترميم قصر البارون المطل على حى مصر الجديدة، حيث نالته يد الترميم بشكل غير مسبوق وبات اليوم تحفة معمارية لا مثيل لها فى بر مصر، بلغت تكلفته 104 ملايين جنيه، ليتحول إلى معرض يحكى تاريخ حى مصر الجديدة «هليوبوليس» بطريقة مبتكرة، ومنها استكمال مشروع ترميم قصر محمد على باشا فى منطقة شبرا، ومشروع ترميم استراحة الملك فاروق بمنطقة الأهرامات فى الجيزة، والأهم هو الإعلان عن عدد من الاكتشافات الأثرية غير المسبوق، كان تاريخ بلادنا لا ينضب ولا يتقادم ويظل يمنح أرضنا الطيبة مزيداً من الخيرات التى تحكى تاريخ البشرية جمعاء، من المشاهد التى لن ينساها العالم أجمع تلك المشاهد التى يراها داخل المواقع الأثرية التى تم اكتشافها على يد عدد من البعثات المصرية الخالصة أو البعثات الأجنبية العاملة فى مصر، منها خيئة توابيت العساسيف الملونة التى تعتبر الأولى من نوعها خلال القرن الحادى والعشرين، اكتشافات تونة الجبل فى المنيا، معامل التحنيط وجبانة الحيوانات المقدسة وسط هضبة سقارة، اكتشاف أول مدينة صناعية بالبر الغربى على يد بعثة د. زاهى حواس كأول مصرى يعمل فى المنطقة الأثرية التى ظلت حكراً على البعثات الأجنبية، إلى جانب عدد كبير من الاكتشافات المتفرقة التى جعلت اسم مصر يتردد فى الصحافة العالمية بشكل غير مسبوق حتى أصبحت من أهم عشرة مقاصد سياحية على مستوى العالم.

فى حين نجد أن ملف الاستثمار نال اهتماما كبيرا من الحكومة المصرية واعتبرته من أهم أولوياتها، حيث قررت الحكومة المشكلة فى عام 2020 دمج وزارتى السياحة والآثار على اعتبار أنهما «وجهان لعملة واحدة»، وذلك من أجل الترويج لمصر عالميا لما تمتاز به من ثروات أثرية فريدة لا مثيل لها فى العالم أجمع، وعلى اعتبار أن إيرادات السياحة الأجنبية إحدى أهم الركائز الأساسية للاقتصاد القومى المصرى، ونظرا لحالة التشابك بين السياحة والآثار خاصة فى ظل استمرار العمل على المشروعات الأثرية الكبرى التى تقوم بها الدولة، أملا فى استعادة مصر لمكانتها السياحية والعالمية.

وفى سبيل ذلك وضعت وزارة السياحة والآثار ضوابط لتنظيم عمليات الاستثمار داخل المواقع الأثرية، أهمها أن تكون استثمارات تحقق إيرادات دون المساس بالآثر، تلك المعادلة الصعبة تحاول الوزارة إيجاد حلول مناسبة تتماشى مع معايير أمن وسلامة متاحفها ومواقعها الأثرية.

لذا فإن الرغبة فى تعظيم الموارد والعائدات دفعها للقيام بطرح 21 موقعا أثريا داخل سبع محافظات كمرحلة أولى من أجل حث المستثمرين من القطاع الخاص على التقدم وضخ الأموال والإمكانيات بغرض الاستثمار فى بقية المواقع الأثرية والثقافية فى مختلف أنحاء الجمهورية، الأمر يحتاج إلى مشروعات تطوير تشمل المواقع الأثرية والثقافية عن طريق ضخ استثمارات لبناء شبكة خدمات متكاملة يكون دورها تقديم تجربة زيارة مريحة وممتعة، وهو ما يطلقون عليه «التنمية المستدامة» كى تحتل مصر المكانة التى تستحقها بين الدول السياحية الكبرى، وفى ضوء المواصفات السياحية للمشروعات الاستثمارية التى يمكن أن تقام داخل الأماكن الأثرية سواء المطاعم أو البازارات أو فنادق البوتيك أو غيرها، مما يقدم فرصا ضخمة للاستثمار فى مصر: أملا فى منح السائحون المهتمين بالتراث الثقافى تجربة فريدة.

خاصة أن فتح أبواب المناطق الأثرية أمام استثمارات القطاع الخاص لن تكون المرة الأولى، بل هناك سابقة أعمال وشراكات لتقديم وتشغيل الخدمات فى مواقع أثرية هامة، وهو القرار الذى نجح فى اجتذاب عدد من رموز القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب للعمل مع قطاعات السياحة والآثار وطال عددا من المواقع الأثرية وفى مقدمتها هضبة أهرامات الجيزة التى باتت محط أنظار العالم، على سبيل المثال سمحت الوزارة بإقامة عدد من المطاعم عالية الجودة، حفلات غنائية وموسيقية، عروض فن تشكيلي، وعروض أزياء عالمية وغيرها من المظاهر التى تمثل إيرادات مادية كبيرة وغير مسبوق، كما وافقت على ضخ عدد من الاستثمارات الجديدة داخل عدد من المواقع الأثرية مثل هضبة سقارة، قلعة صلاح الدين الأيوبي، المتحف المصرى بالتحرير، قصر محمد على بشبرا، قصر عابدين، قصر البارون وغيرها.

وفى الوقت نفسه، الدولة انتفضت لحماية الآثار المصرية عن طريق تخطيط العقوبات الرادع بشقيه العلم والخاص لكل مَن تسول له نفسه العبث بممتلكات مصر الثقافية وتراثها القومى والحضارى والتداول غير المشروع لها، حيث وافق مجلس النواب نهائيا على مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم 117 لعام 1983 بإصدار قانون حماية الآثار، الذى تضمن تشديد عقوبة كل مَن حاز أو أجزأ أو باع أثرًا أو جزءًا من أثر خارج مصر بصالات العرض بالخارج، وأصبحت العقوبة فى السجن المشدد وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه، علاوة على أن العقوبات شملت أيضا الحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تزيد على مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من تواجد داخل أحد المواقع الأثرية أو المتاحف دون الحصول على تصريح، وكل مَن تسلب الآثار دون الحصول على ترخيص بذلك، مع مضاعفة العقوبة إذا اقترن ذلك بفعل مخالف للأداب العامة أو الإساءة للبلاد.



لا أحد ينسى قيام الرئاسة المصرية بتخصيص ميزانية ضخمة قدرها 72.1 مليار جنيه من أجل استكمال ثمانية مشروعات ترميم وتطوير توقف العمل بها لسنوات إيمانا بأهميتها الكبيرة.

منها مشروع ترميم قصر البارون المطل على حى مصر الجديدة، حيث نالته يد الترميم بشكل غير مسبوق وبات اليوم تحفة معمارية لا مثيل لها فى بر مصر

القلب تنصدر بشموخ مسلة «صان الحجر» التى تحمل اسم ملك ملوك مصر رمسيس الثانى ومن حولها ارتصت الكباش تأكيداً على التواصل الحضارى الممتد على أرض الأجداد، وعبر آلاف السنين. كما شهدنا افتتاح عدد من المشروعات التى كشفت عن حجم اهتمام الدولة بتاريخها وتراثها الإنسانى ومنها افتتاح المعبد اليهودى بالإسكندرية، تطوير منطقة صان الحجر بالشرقية الذى ظل يحتضن أهم مسلات مصر مهشمة وملقاة وسط الرمال منذ اكتشافها، والأهم كان افتتاح منطقة آثار سقارة بعد ترميم هرم الملك «زوسر» المدرج، حيث بلغت ميزانية ترميمه أكثر من 104 ملايين جنيه، إلى جانب فتح هرم اللاهون بالفيوم للزيارة لأول مرة منذ اكتشافه عام 1889، وفتح هرم الملك «سنفرو» المنحنى وهرم «الكا» العقائلى بدشور للزيارة، وافتتاح قصر الأمير يوسف كمال بنجع حمادى بعد ترميمه، علاوة على الانتهاء من مشروع خفض المياه الجوفية بكوم الشقافة ومنطقة كوم امبو وبالأزويريون بسوهاج، وترميم مقابر الورديان بالإسكندرية، إلى جانب الانتهاء من مشروع تطوير منطقة آثار أيبودوس بسوهاج.

وفى باب الخلق يقف متحف الفن الإسلامى شاهدا على قوة رد الدولة المصرية على جرائم الإرهاب التى طالته فى 2014 ودمرت ميناها وعددا من مقتنياتها النادرة، لكن تم افتتاحه فى يناير 2017 بعد إعادة تطويره وترميمه بالكامل. وكان لا بد من إقامة متحف يحكى تاريخ عواصم مصر داخل العاصمة الإدارية الجديدة، لذا بأمر من الرئيس أصبحت مصر تمتلك مدينة للفنون والثقافة، تحتضن مستلّتين أثريتين تم نقلهما من منطقة صان الحجر الأثرية بالشرقية لتكون أول ما يقابل الزائر. ومن خلفهما يطل المتحف الذى يحكى من خلال القطع الأثرية تاريخ العواصم المصرية القديمة والحديثة بداية من عاصمة الدولة القديمة «منف» ثم «طيبة»، وتتوالى العواصم داخله بمقتنياتها: مثل تل العمارنة، الإسكندرية، الفسطاط، القاهرة الفاطمية، مصر الحديثة، والقاهرة الخديوية. وبالتأكيد لا أحد ينسى قيام الرئاسة المصرية بتخصيص ميزانية ضخمة قدرها 72.1 مليار جنيه من أجل استكمال ثمانية مشروعات ترميم وتطوير توقف العمل بها لسنوات إيمانا بأهميتها الكبيرة،



من قبل، بدأتها باستكمال مشروعات الترميم وافتتاح المتاحف، وفى الوقت نفسه وضعت نصب أعينها فكرة الاستثمار والتسويق خاصة مع إعادة تطوير المناطق الأثرية، وهو الأمر الذى تبعه اتخاذ قرار دمج وزارتى السياحة والآثار ليمثلا عملة واحدة فى التعامل مع الآثار المصرية وتحويلها إلى مقاصد سياحة عالمية.

لم تكن 30 يوليو مجرد ثورة على نظام حاكم رفضه شعب مصر، لكنها كانت ثورة على كثير من الأوضاع والأحوال التى عاشتها الدولة ككل، وجاءت آثار مصر فى المقدمة، وتبدلت معها علاقة الدولة الحديثة بآثار الجحود والبناء الأولين، أربعة ملفات حيوية تخص الآثار المصرية تعاملت الدولة معها بشكل تكاملى وبطريقة مغايرة لما كان سائدا



أهانى عبدالحويد

بقلم:

آثار مصر ترميم.. تطوير.. استثمار

بالتأكيد لا أحد يستطيع إنكار حجم الميزانيات الضخمة المخصصة للإنفاق على أكثر من 75 مشروعا ضخما لتطوير وترميم عدد من المناطق الأثرية توقف العمل بها لسنوات، إلى جانب استكمال عدد من مشروعات المتاحف الجديدة والمتاحف القومية التى توقف العمل بها وافتتاحها للزيارة، فلا أحد ينسى المبادرة الرئاسية «المشروعات الأثرية والقومية الكبرى» وهى تمثل بداية عودة الروح إلى عدد من أهم المواقع والمتاحف الأثرية التى تقدمها مصر إلى العالم الإنسانى. فى المقدمة تأتى هضبة أهرامات الجيزة آخر عجائب الدنيا الباقية، الهضبة بأكملها باتت جاهزة ومؤمنة وتنتظر الزوار والعشاق، الأمر اختلف بعد أن توقف مشروع تطوير المنطقة الأثرية عدة مرات نظرا لضخامة الميزانية المطلوبة: حيث بدأ مشروع التطوير فى عام 2008 بميزانية 350 مليون جنيه، وتوقف فى عام 2011 وتعثّر العمل به عدة سنوات واعتبارا، لكن بأمر مباشر من رئاسة مصر بدأ العمل مرة أخرى واعتباره من أهم المشروعات القومية الكبرى، والأهم أن تطويره شمل تغيير وجه المنطقة بأكملها، وأصبح الموقع الأثرى يحتضن كل المنطقة الممتدة من هضبة الأهرامات وحتى المتحف المصرى الكبير، الذى بات فى انتظار إشارة الإعلان عن موعد الافتتاح الرسمى، وفى سبيل استكماله تخلت القوات المسلحة عن موقع نادى الرماية لصالح المشروع بأكمله، ونجحت الهيئة الهندسية التابعة للقوات المسلحة فى تولي الأعمال الإنشائية وتوفير ما يزيد على 770 مليون دولار لتصل التكلفة النهائية لمشروع المتحف وحده إلى 6.1 مليار دولار، وشمل المشروع إقامة متحف ملحق يعرض مراكب الشمس الخاصة بالملك «خوفو» بعد نقلها، علاوة على تطوير المنطقة المحيطة والممتدة إلى هضبة الأهرامات بشكل يبرز عظمة وتفرد وعراقة الحضارة المصرية القديمة. نجحت مصر فى افتتاح المتحف القومى للحضارة المصرية وما سبقه من احتفالية «موكب المومياوات الملكية»، وحظيت مدينة الأقصر بنصيب الأسد من مشروعات التطوير التى بدت أمام العالم بأزهى صورها خلال احتفالية «طريق الكباش المقدس»، إلى جانب عدد من الإنجازات منها استكمال مشروعات تطوير مدينة رشيد واعتبارها متحفا مفتوحا للآثار، وإحياء مسار العائلة المقدسة عبر الأراضى المصرية، واستكمال عدد من المتاحف الإقليمية وفتحها أمام الزائرين مثل المتحف اليونانى الرومانى بالإسكندرية وعدد من المتاحف القومية فى مدن طنطا، مرسى مطروح، الغربية، سوهاج، علاوة على افتتاح متحف المركبات الملكية فى منطقة بولاق أبو العلا.

ويظل ميدان التحرير فى قلب القاهرة من أهم المواقع التى طالتها يد التطوير ويمثل نموذجا يحتذى به يكشف عن نجاح العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص فى الاستثمار والتطوير، هناك يطل المتحف المصرى أقدم متاحف العالم بعظمته بناؤه وما يمتلكه من قطع أثرية فريدة، كما تشاركه مباني القاهرة الخديوية العريقة التى عادت برونقها ومجالها من جديد، وفى الركن لا يزال مبنى مجمع التحرير الضخم صامدا ومتألقا ينفذ عن جسده غفار الزمن الذى مضى بلا رجعة، الذى يخضع لمشروع إقامة فندق سياحى باستثمارات ضخمة، وفى

وسعت وزارة الثقافة من خلال برامج عملها، إلى ترسيخ العدالة الثقافية بين المواطنين، من خلال توزيع الأنشطة على كافة المحافظات على مستوى الجمهورية، حيث تم تقديم أكثر من 100 ألف نشاط ثقافي، تمثلت في الأنشطة المقدمة للمناطق الحدودية والأكثر احتياجًا، إلى جانب القوافل الثقافية والفنية، ومشروع عاصمة الثقافة المصرية والذي تم في محافظات «مطروح، بورسعيد، الوادي الجديد»، وتنظيم واستحداث عدد من المهرجانات بالمحافظات مثل مهرجانات «القلعة، دندرة، أبيدوس، السويس، تل بسطا» للموسيقى العربية، بمشاركة عدد من نجوم الطرب في مصر، ونجوم دار الأوبرا المصرية، إلى جانب تنظيم الهيئة المصرية العامة للكتاب 536 معرضاً على مستوى الجمهورية، وأقامت الهيئة العامة لقصور الثقافة الكثير من معارض الكتب في المحافظات، كما أسست وزارة الثقافة أول فرقة مسرحية لذوي القدرات الخاصة «فرقة الشمس»، وافتتاح قاعات المكوفين للموسيقى وتجهيزها بأحدث الأجهزة التكنولوجية، ومطبعة خاصة لـ«طريقة برايل»، بالإضافة إلى مشاركة الوزارة في فعاليات المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، والتي تهدف إلى رفع مستوى الحياة لدى المواطنين في القرى، والتي منها رفع مستواهم الثقافي والمعرفي، إضافة إلى مشروع «كشك كتابك» بهدف توفير الكتاب بسعر مخفض بين أبناء القرى المستهدفة في مبادرة «حياة كريمة»، ويهدف المشروع إلى تنفيذ 333 نموذجاً بالتعاون مع مجلس الوزراء، ووزارات التنمية المحلية، والتخطيط، ومؤسسة حياة كريمة .

الكتاب الدكتور السيد نجم قال إن ثورة 30 يونيو أنقذت مصر من حكم جماعة الإخوان المتطرفة، وأرينا دورا كبيرا للمثقفين في ثورة 30 يونيو منذ إعلانهم الاعتصام في وزارة الثقافة، وكيفية توعية الناس بمخاطر هذه الجماعة، إلى أن تحول هذا الاعتصام إلى ثورة عارمة من كل الشعب المصري ضد هذه الجماعة.

وأكد «نجم» أن أكبر دليل على نجاح ثورة 30 يونيو 2013 هو ما تحقق من مشروعات على يد الرئيس عبدالفتاح السيسي في قطاع الثقافة، وهي إنجازات كثيرة تستحق الإشادة والتقدير، وأصبحت الصورة أفضل كثيرا الآن، في ظل ما نراه من اهتمام كبير بالثقافة، وهذا لم يحدث من قبل بهذا الشكل، وهنا أتحدث عن عقود مضت، أصابنا فيها الإهمال، أما اليوم فالوضع اختلف تماما، كبعد عام أيديولوجي لا شك أن الثقافة أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام، ولابد أن يكون لها دور أكبر وأكثر فاعلية في المرحلة المقبلة.

وأضاف أن هناك اهتماما أكبر بالطفل المصري من خلال تنظيم مسابقات كبرى وعلى رأسها جائزة الدولة للمبدع الصغير التي أطلقتها السيدة انتصار السيسي قرينة الرئيس عبدالفتاح السيسي، وما تقوم بالدولة في هذا الإطار يؤكد أن القيادة السياسية لديها رغبة كبيرة في الاهتمام ببناء الإنسان منذ الصغر، فنهضة دولة ماليزيا قامت على الاهتمام بالطفل منذ المرحلة الأولى.

أما الكاتبة فريدة الشوباشي، فتتضمن ما تحقق من إنجازات ثقافية منذ ثورة 30 يونيو وحتى الآن، وتضيف أننا في حاجة لجهود أكبر في ظل الجمهورية الجديدة، ومضاعفة العمل لثلاث مرات، لنحقق ما نرجوه من تقدم ورفاء، لأننا يقينا في حالة ركود وسكون طويلة لمدة خمسين سنة قبل ثورة 30 يونيو 2013، لكن الحمد لله استطعنا خلال السنوات الأخيرة أن نشعر بالأمن والأمان والحرية ونرى الإنجازات تتحقق أمام أعيننا، وتؤكد على أهمية معركة بناء الوعي، لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبناء ومكافحة الإرهاب، فبناء الوعي يساهم في نجاح معركتنا ضد الجماعات الإرهابية، ويساهم في الحفاظ على المشروعات القومية التي تتبناها الدولة. وأضافت أن الرئيس السيسي لديه ميزة كبيرة وهي المتابعة، يتابع كل شيء في الدولة، لذلك لدى ثقة كبيرة في أهمية بناء المكتبات في قرى حياة كريمة، ونرى هذه المتابعة في كل المشروعات التي تمت في الجمهورية الجديدة، فهناك اهتمام كبير من جانب الرئيس والحكومة تنفذ ما يطلبه، وبالتالي أرى أن فكرة إنشاء مكتبات فكرة عظيمة جدا وتستحق الإشادة من أجل العدالة الثقافية وتوصيل الثقافة لكل قرى مصر، ولا تقتصر الثقافة والكتب على المدن الكبرى فقط، وهذا يبنى وعيا حقيقيا لكل أبناء تلك القرى، كما أن مشروع تطوير القرى يساهم في خلق حياة كريمة للمواطنين، ويجب على الإعلام أن ينقل ما يحدث في مصر من إنجازات ليدرك المواطنون حجم الجهود المبذولة، كي لا يستمع ويتأثر بما يثار من شائعات.

بينما أضافت الكاتبة سماح أبوبكر عزت، المتخصصة في أدب الطفل، أن ملف الطفل يقع على رأس اهتمامات القيادة السياسية، وحاز على اهتمام كبير في مختلف المجالات، وما تراه يتحقق في قرى حياة كريمة شيء يدعو للسعادة.

ثورة 30 يونيو أنقذت مصر من حكم جماعة الإخوان المتطرفة، وأرينا دورا كبيرا للمثقفين فيها منذ إعلانهم الاعتصام في وزارة الثقافة، وكيفية توعية الناس بمخاطر هذه الجماعة، إلى أن تحول هذا الاعتصام إلى ثورة عارمة من كل الشعب المصري ضد هذه الجماعة



المسرح. وتم اعتماد خريجيها كفرق نوعية بالمواقع الثقافية بكل محافظة، ومشروع «ابداً حلمك سينما» للتدريب على فنون السينما، ومنح أكثر من 2000 مبدع منح تفرغ لإنتاج أعمال فنية وإبداعية، وتوسعت أكاديمية الفنون في فرع الأكاديمية بالإسكندرية، ليضم معهدى السينما والنقد الفني إلى جانب معاهد الفنون المسرحية والموسيقى العربية والكونسرفتوار، وجار العمل على افتتاح فروع جديدة للأكاديمية في أسبوط، بالتعاون مع جامعة أسبوط، وفي المنصورة، بالتعاون مع جامعة المنصورة، وفي القاهرة بمدينة الشروق.

ونجحت مصر خلال الأعوام القليلة الماضية في تسجيل 6 عناصر جديدة مختلفة من الفنون التراثية في قائمة التراث غير المادي بمنظمة اليونسكو، بعد أن كان ما تملكه مصر عنصرا واحدا فقط هو السيرة الهلالية حيث تم تسجيل التحطيب، الأراجوز، العادات والتقاليد والممارسات المتعلقة بالنخل، النسيج اليدوي بالصعيد، الخط العربي، الاحتفالات المرتبطة برحلة العائلة المقدسة.

فريدة الشوباشي : أرى أن فكرة إنشاء مكتبات في قرى حياة كريمة، فكرة عظيمة جدا وتستحق الإشادة من أجل نشر العدالة الثقافية في كل محافظات الجمهورية سواء في المدن أو الريف

الورش المسرحية «ابداً حلمك» بهدف دعم واكتشاف المواهب الفنية التمثيلية الشابة الجديدة ونجحت نجاحا باهرا في عدد من المحافظات على رأسها الوادي الجديد وكفر الشيخ، وغيرها من القسماط، متحف الزعيم جمال عبد الناصر، وإعادة افتتاح دار الكتب بباب الخلق بعد إزالة آثار الدمار التي طالتها جراء الحادث الإرهابي الذي استهدف مديرية أمن القاهرة المقابلة لها، ومتحف محمود خليل وجرمه، متحف نجيب محفوظ، المعهد العالي للموسيقى العربية، المعهد العالي للسينما، مدرسة الفنون بأكاديمية الفنون، كما تعمل الوزارة على إنهاء العمل على تطوير مصر العامة بأسوان، متحف سراي الجزيرة، وأحة الثقافة في 6 أكتوبر، متحف بيت الأمة، مشروع مسرح مصر، مسرح السامر، مجمع 15 مايو، قصر ثقافة اسوان، وغيرها من المشروعات التي تساهم في وصول المنتج الثقافي والإبداعي لكافة المواطنين على كل شبر من أرض مصر.

كما تبنت الدولة في عهد الرئيس السيسي مبدأ تحقيق العدالة الثقافية الذي طالما نادينا به، من خلال إطلاق العديد من الأنشطة الثقافية في مختلف المحافظات، ومنها مشروع المسارح المتنقلة لوصول الخدمة الثقافية إلى مختلف القرى والنجوع، متضمنة معارض كتب، اكتشاف مواهب، عروضاً فنية وثقافية، تدريب حرف تراثية.. بالإضافة إلى إطلاق عدد من المبادرات منها مبادرة «صناعية مصر» بهدف تدريب الشباب على الحرف التراثية بالمجان، ومبادرة «مسرح المواجهة والتجوال»، ومبادرة «تراثك أمانة» بهدف حفظ الوثائق والمخطوطات النادرة بشكل علمي أكاديمي وضماها إلى الكنوز القومية التراثية، ومبادرة

ونجحت الدولة في إنجاز عشرات المشروعات الثقافية على مستوى الجمهورية وليس في القاهرة فقط، بتكلفة تخطت الـ8 مليارات جنيه حسبما أعلنت وزارة الثقافة، من أهمها دار الوثائق بالقسماط، متحف الزعيم جمال عبد الناصر، وإعادة افتتاح دار الكتب بباب الخلق بعد إزالة آثار الدمار التي طالتها جراء الحادث الإرهابي الذي استهدف مديرية أمن القاهرة المقابلة لها، ومتحف محمود خليل وجرمه، متحف نجيب محفوظ، المعهد العالي للموسيقى العربية، المعهد العالي للسينما، مدرسة الفنون بأكاديمية الفنون، كما تعمل الوزارة على إنهاء العمل على تطوير مصر العامة بأسوان، متحف سراي الجزيرة، وأحة الثقافة في 6 أكتوبر، متحف بيت الأمة، مشروع مسرح مصر، مسرح السامر، مجمع 15 مايو، قصر ثقافة اسوان، وغيرها من المشروعات التي تساهم في وصول المنتج الثقافي والإبداعي لكافة المواطنين على كل شبر من أرض مصر.

كما تبنت الدولة في عهد الرئيس السيسي مبدأ تحقيق العدالة الثقافية الذي طالما نادينا به، من خلال إطلاق العديد من الأنشطة الثقافية في مختلف المحافظات، ومنها مشروع المسارح المتنقلة لوصول الخدمة الثقافية إلى مختلف القرى والنجوع، متضمنة معارض كتب، اكتشاف مواهب، عروضاً فنية وثقافية، تدريب حرف تراثية.. بالإضافة إلى إطلاق عدد من المبادرات منها مبادرة «صناعية مصر» بهدف تدريب الشباب على الحرف التراثية بالمجان، ومبادرة «مسرح المواجهة والتجوال»، ومبادرة «تراثك أمانة» بهدف حفظ الوثائق والمخطوطات النادرة بشكل علمي أكاديمي وضماها إلى الكنوز القومية التراثية، ومبادرة

تصدوا لـ«أخونة الثقافة»

المتقفون.. شركاء «معركة الوعي»



تقرير يكتبه: أشرف التعلبي

كان المثقفون في الطليعة الأولى الرافضة لحكم جماعة الإخوان الإرهابية، وزاد رفضهم عندما بدأت خطة الجماعة الإرهابية في أخونة وزارة الثقافة بتعيين وزير إخواني علاء عبدالعزيز، وما اتخذته من قرارات خاطئة، منها إنهاء خدمة عدد من قيادات الوزارة على رأسهم الدكتور أحمد مجاهد، رئيس هيئة الكتاب السابق، والفنانة الدكتورة إيناس عبد الدايم، رئيس دار الأوبرا وقتها، واختيار بدلاء لهم منتمين لجماعة الإخوان الإرهابية، وهو أثار غضب جموع المثقفين، واعتبروها خطوة للقضاء على كل الفنون، وهو ما يؤثر على الهوية المصرية بكل تفاصيلها.. كل هذا دفعهم لاعتصام مفتوح امام الوزارة وكان الشرارة الأولى لثورة 30 يونيو2013.

هذا التوحد يؤكد أن المثقفين جميعا نسوا اختلافاتهم وتطلعاتهم وصراعاتهم من أجل الوطن، خوفا عليه من تلك الجماعات الأصولية الفاشية، وكان على رأس هذا الاعتصام الكاتب الراحل بهاء طاهر والشاعر سيد حجاب والروائي صنع الله إبراهيم والمخرج المسرحي جلال الشرقاوي، وغيرهم الكثير من الأدباء والفنانين.. واستمر الاعتصام لمدة شهر كامل حتى تخطى الأمر المطالبة بإقالة وزير الثقافة الإخواني إلى ثورة عارمة ضد الجماعة الإرهابية التي انفرجت بالحكم دون وعي.

واعتبر الكثير من المثقفين أن ثورة 30 يونيو نقطة فاصلة في التاريخ المصري، لأنها أنقذت مصر من الضياع وحافظت على الهوية المصرية الأصيلة، فالأزمة أنه قبل ثورة 30 يونيو كانت مصر ولأول مرة في تاريخها على شفا حرب أهلية بالفعل، فتشرنم الناس في الشارع وانقسم الناس بشكل حاد، وكان على جماعة الإخوان الإرهابية أن ينفذوا الموقف ويعلنوا انتخابات رئاسية مبكرة حفاظا على وحدة المصريين، لكن غيابهم أنقذنا من دوام حكمهم.. ولذلك يمكن القول إن ثورة 30 يونيو لحظة فارقة في تاريخ مصر، ولو فشلت هذه الثورة لدخلت مصر في حرب أهلية، إلا أن القوات المسلحة ساندت الشعب في عزل الجماعة الإرهابية واستعدنا مصر من يد تلك الجماعات المتطرفة التي حاولت تشويه هوية مصر.

ثم عكس دستور 2014 الاهتمام الكبير بالثقافة، والحفاظ على الهوية الثقافية، وحرية الفن والإبداع، ففي الباب الثاني وتحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع جاء الفصل الثالث بعنوان المقومات الثقافية، والتي نصت فيه المادة 48 على أن الثقافة حق ليل مواطن، تكلفة الدولة وتلتزم بدعمه وبياتحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك، وتولى اهتماما خاصا بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجاً، وتشجع الدولة حركة الترجمة من العربية واليها.

وأكدت المادة 47 و50 من دستور 2014 أن الدولة ملتزمة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة، وبالحفاظ على مكونات التعددية الثقافية في مصر وكذا الرصيد الثقافي المعاصر المعمرى والأدبي والفني بمختلف تنوعاته. فيما تضمنت المادة 49 الحديث عن التزام الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها. وفي باب الحقوق والحريات والواجبات العامة نصت المادة 67 على أن حرية الإبداع الفني والأدبي مضمونة، وتلتزم الدولة بالتعويض بالفنون والآداب ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك، ومن مواد الدستور المادة 68 الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية للشعب كحق مكفول للمواطنين، وفي جانب الملكية الفكرية ألزم الدستور الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بكل أنواعها مع إنشاء جهاز مختص لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، كذلك رعاية المؤسسات العلمية والثقافية وفقا لنص المادة 69 و90.

ومع تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي الحكم سنة 2014 كان

القاهرة- كابول

ومن الأعمال التي رصدت فترة حكم الإخوان الإرهابية بأحداث وقيام ثورة 30 يونيو مسلسل «القاهرة كابول» الذي كشف فكر ومنهج وتخطيط الجماعات الإرهابية، بل كشف العمل عناصر تمويل تلك الجماعات وكيفية إدارتها من الداخل، لتدمير العقول وتحريم الفن والتاريخ، حيث يأخذ المشاهد بين انتقال أخاذ بين الحاضر والماضى، وفي مزج رائع، بين الطرح الدينى والسياسى والاجتماعى، وتوظيف دقيق للوثائق التاريخية النادرة مرورا بثورة 30 يونيو والمخططات التي كانت تحاك تجاه مصر.

وأكد الفنان طارق لطفي، أحد أبطال مسلسل «القاهرة - كابول» أن الجماعات الإرهابية جماعات منظمة جدا وهذا ما رصده المسلسل، وأن التنظيم له دول ومنظمات دولية قوية تديرها بهدف واحد فقط، هو الاحتلال الفكرى ونشر التطرف والسيطرة والخراب على جميع الدول العربية، وهذا المخطط منذ قديم الأزل مثلما رصده المسلسل، وعندما تولت جماعة الإخوان الإرهابية حكم مصر كان بمخطط دولي لكن استطاعت ثورة 30 يونيو أن تحبط تلك المخططات، مؤكداً أنه كان متخوفاً من تركيبة الشخصية فى المسلسل لأنها لم تكن شخصية عادية ولا شخصية تاريخية، لكنها شخصية مركبة لشخص يحب القيادة وأيضاً بداخل ذهنه أفكار عديدة متطرفة وأيضاً محب للحياة ويعمل مع المنظمات الأمريكية طمعا فى الأموال والقيادة حتى لو على حساب وطنه.



جواب اعتقال

أيضاً فيلم «جواب اعتقال» كشف الستار عن «سيكولوجية الإرهابى» منذ طفولته ليتحول إلى قنبلة موقوتة فى المجتمع ليسلط الضوء على كيفية صناعة الإرهابى منذ طفولته من الداخل قبل الخارج، وأيضاً رصد الفيلم فترة ثورة 30 يونيو، من خلال شخصية أحد الأشخاص المنضمين إلى الجناح العسكرى بإحدى الجماعات الإرهابية التي تقود هجمات إرهابية عديدة داخل مصر، وقتلته بالقتل والتفجير والإجرام فى سبيل الله، بل إن الطاعة والسير مع القطيع دون التدبر والتفكير صفة من صفات الإيمان. وقال الفنان محمد رمضان، الذى جسد دور البطولة بفيلمه «جواب اعتقال» أن «هذا الفيلم من الأعمال التي يمتن لها ويتشرف أنه شارك فيها ، لأن قضية الإرهاب هي قضية الساعة منذ قيام ثورة 25 يناير 2011 حتى الآن فى جميع دول العالم، فلا بد من الاعتراف بأن قضايا الإرهاب هي قضايا سائدة حالياً ومع انتشار التقدم التكنولوجى أصبح الشباب يحتاج إلى رسائل التوعية الفنية وتنبيههم للمؤامرات التي تحاك ضد الوطن ليشعروا بالخطر ولايساقوا وراء أهل الشر والمتاجرين بالدين».



من الأفلام السينمائية التي حققت نجاحاً فى شباك التذاكر، ووثقت فترة ثورة 30 يونيو، فيلم «الخلية» الذي تناول قصة ثلاثة ضباط شرطة فى عمليات خاصة بجهاز الأمن الوطنى، يحققون فى قضية إرهابية خطيرة، ليظهر بأحداث الفيلم تشابك العلاقات الشخصية بين الضباط وبعضهم، حيث يسלט الضوء على جوانب إنسانية للشخصيات، مثل التضحية والصداقة والحب، مما يجعل الفيلم يحمل رسالة اجتماعية هامة بجانب تسليط الضوء على المؤامرات التي خططت تجاه مصر فى أحداث 30 يونيو وما بعدها، وتخللت الأحداث العديد من المواقف التي تعرض لها المصريون ورجال الشرطة بسبب مؤامرات ما بعد 30 يونيو. وذكر الفنان أحمد عز، أن من الأفلام الصعبة التي تطلبت مجهوداً ضخماً فى التحضير والأكشن والتصوير والتحضيرات كان فيلم «الخلية»، بسبب تناول الفيلم أحداثاً حقيقية تم تناولها بشكل درامى وفنى، وربما لمصادقة الأحداث ومرور المصريين بهذه الفترة الصعبة حقق الفيلم إيرادات كبيرة وحقق نجاحاً جماهيرياً غير متوقع، وهذا إن دل فيدل على وعى الشعب المصرى بما يحاك ضد الوطن من الداخل والخارج، متمنياً عمل العديد من الأعمال الوطنية الفنية لأن الفن شريك مهم جداً فى معركة الوعى.

المشخصات 2

من الأعمال السينمائية، التي ناقشت فترة ثورة 30 يونيو بشكل ساخر فيلم «المشخصاتى 2» الذي دارت أحداثه عقب قيام ثورة 25 يناير مرورا بتولى جماعة الإخوان الإرهابية الحكم وانتهاء بثورة 30 يونيو ضد الإرهاب، لجسد الفنان تامر عبد المنعم شخصية الرئيس المعزول محمد مرسي، بشكل كوميدى ساخر، وذلك فى سبيل توثيق ما حدث من مخططات إجرامية من قبل الجماعات الإرهابية تجاه مصر، وأيضاً فى سبيل التوعية بشكل ترفيهي ونكاهي ساخر . وأوضح الفنان تامر عبد المنعم، أنه عندما قرر عمل فيلم «المشخصاتى 2»، تمت معالجته، بل كانت جماعة الإخوان الإرهابية تستهدفه بشكل كبير وقامت بإرسال العديد من رسائل التهديد له ولكنه حارب وتحدى الرقابة من أجل طرح الفيلم فى دور السينما وكان لا يهتم بالربح المادى من هذا الفيلم قدر اهتمامه بتسليط الضوء على المؤامرات الدولية التي كانت -ومازالت- تدبر وتحاك تجاه مصر بل ومحاربة الفكر بالفكر، وإيمانه بأنه لابد عليه كفنان أن يشارك فى معركة الوعى ولو بطريقة ساخرة حتى تصل إلى المشاهد بكل سلاسة وأنه سعيد بأن العمل مازال يعيش حتى الآن وسيعيش لسنوات طويلة بالرغم من أنه لم يحقق ربحاً تجارياً، فهو عمل تاريخى كوميدى يوثق فترة حكم الإخوان الإرهابية وفترة ثورة 30 يونيو .



الدراما والسينما كشفت خداعهم وجوه «أعداء مصر» على الشاشة

الأعمال الوطنية التي كشفت عن كواليس المؤامرات التي كانت تحاك ضد مصر، أعمال درامية مثل سلسلة مسلسل «الاختيار» بأجزائه الثلاثة و«هجمة مرتدة» و«القاهرة كابول»، وأعمال سينمائية مثل «الخلية» و«جواب اعتقال» و«عيار ناري»، وغيرها من الأعمال الدرامية والسينمائية التي وثقت تلك الفترة التاريخية بكل ما تعرض له المصريون من خلال جرائم الجماعات الإرهابية التي كانت تريد احتلال مصر.

تقرير : سما الشافعى



وفي ذكرى أحداث يونيو، تحدث المخرج بيتر ميمي فى تصريحات خاصة لـ«المصور» عن تفاصيل العمل وكيف تم اختيار القصة، بأنهم اعتمدوا على أسلوب السيناريو الواقعى الذى يبعث على الواقعية والانتماء للأحداث، مؤكداً أنه سعيد جداً بالمشاركة فى توثيق وتاريخ تلك الفترة من خلال هذه الملحمة الوطنية، وفى تلك الذكرى التاريخية.

وأعرب «ميمي» عن مدى تقديره واحترامه للجنود الحقيقيين بل للشهداء والأبطال الحقيقيين خلف الكواليس الذين ضحوا بدمائهم لأجل مصر والمصريين، وإذا كان هناك عمل فنى ناجح وثق فترة مهمة فى تاريخ مصر الحديث مثل سلسلة مسلسل «الاختيار» فهذا بفضل دماء خير أجناد الأرض.

لاقى مسلسل «الاختيار» إقبالاً جماهيرياً كبيراً وإشادات من قبل النقاد والمشاهدين وقت عرضه، والذي تميز بأحداثه الواقعية والمؤثرة والمهمة فى تاريخ مصر الحديث، لينتج فى تقديم صورة واقعية للوضع السياسى والأمنى فى مصر، وإبراز دور الجيش المصرى فى الحفاظ على الأمن والاستقرار ، فضلاً عن تقديمه رسالة قوية عن بطولية وتضحية الجنود فى سبيل الوطن والدفاع عنه، كشف المسلسل بجميع أجزائه جرائم جماعة الإخوان الإرهابية، ورصد العمل أحداث العنف التي حدثت فى مناطق كثيرة فى القاهرة وغيرها من المدن، ورصد أيضاً توضحيات بطولات رجال القوات المسلحة ورجال الشرطة المصرية فى فترة حكم جماعة الإخوان 2013 حتى عام 2020، حيث وثق العمل دور الشرطة والجيش فى مواجهة الإرهاب.



الداعية

من الأعمال الفارقة والذي تم تصويرها فى توقيت حاسم، والتي وثقت فترة حكم الجماعة الإرهابية، مسلسل «الداعية» والذي تم تصويره وقت حكم جماعة الإخوان الإرهابية وسلط الضوء على السياسيين ورجال الأعمال الفاسدين الذين يحاولون استخدام الدين لتحقيق مكاسبهم الخاصة، حيث طغى الجشع والسلطة على رسالة الدين الحقيقية، سلط المسلسل الضوء على وقت حكم الجماعات الدينية ووقت قيام ثورة 30 يونيو، مستعيناً بلقطات حقيقية وحية من ملحمة ثورة يونيو. وقال الكاتب، مدحت العدل، إن كواليس مسلسل الداعية كانت صعبة للغاية، وأنه كان يفكر فى المسلسل هو وصناع العمل وقت حكم الجماعة الإرهابية فى عام 2013 وأنه وصناع العمل كانوا يريدون تجسيد شخصية داعية يحرم الموسيقى، خاصة مع انتشار الفكر المتطرف فى هذه الفترة بسبب حكم الإخوان، فضلاً عن انتشار القنوات الدينية كالنار فى الشميم، فكان واجب كل صانع من صناع الإعلام والفن أن يبرز الوجه الآخر لكل داعية إسلامى يستمر فى الضحك على عقول الشباب والمغيبين، باسم الدين حتى يربح ملايين ومليارات بسبب اتباع الفقراء والمغيبين له، وأكثر شيء ساعدنا فى تصوير نهاية مشاهد المسلسل هو تصوير المشاهد من داخل المظاهرات التي قامت ضد حكم جماعة الإخوان الإرهابية والتي تم تصويرها من الطبيعة، فمعظم المشاهد التي أبرزت المظاهرات والثورة فى 30 يونيو كانت حقيقية، وحاول الإخوان فى ذات الوقت وقف تصوير المسلسل من خلال العديد من أجهزة الدولة، إلا أن الأجهزة الوطنية ساعدت صناع العمل بشكل كبير حتى خرج هذا العمل إلى النور .



على الرغم من أن الأعمال السينمائية والدرامية تختلف فى أسلوبها وتقديمها للأحداث، إلا أنها جميعاً نجحت فى تأريخ بعض الأحداث فى فترة 30 يونيو، حيث واصلت الدراما التليفزيونية دورها الحقيقى فى رفع وعى المواطن من خلال الكشف عن كواليس المؤامرات الخارجية التي تحاك ضد مصر، من خلال أحداث مسلسل «هجمة مرتدة» والمأخوذ من ملفات المخابرات العامة المصرية. وأكد الكاتب والسيناريست باهر دويدار، مؤلف المسلسل أن ملحمة «هجمة مرتدة» كان به جزء كبير توثيقى، بل هو ملحمة حقيقية تمت صياغتها ومعالجتها درامياً بناءً على مصادر حقيقية من ملفات جهاز المخابرات العامة المصرية والقوات المسلحة، حيث إنه قضى أكثر من ستة أشهر كاملة فى جمع معلومات فقط من جميع الأجهزة المعنية وأسر الأبطال والشهداء حتى خرج المسلسل بهذا الشكل، وهذا الجهد المبذول يأتي من إيمان الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية بتوثيق الأحداث والمؤامرات التي تحاك تجاه مصر، حتى لا يتم تزوير التاريخ فى المستقبل أمام الأجيال القادمة، بل شاركت المتحدة للخدمات الإعلامية فى ظهور الأعمال السينمائية والدرامية التي تناولت فترة 30 يونيو بشكل مشرف ويمثل مرآة واقعية لمجتمع مصرى قوى ومتحضر.



المشروعات الإنشائية من 2014 : 2024



1028 مركز شباب ضمن مبادرة «حياة كريمة»
بالمرحلة الأولى جارٍ إنشاؤها وتطويرها

يتم إنشاء 266 مركز شباب جديدا
تم الانتهاء من 255

يتم تطوير 708 مراكز شباب
تم الانتهاء من 606

الانتهاء من إجمالي عدد 861 مركز شباب من خلال
وزارة الإسكان والهيئة الهندسية



إجمالي ما تحقق في مشروع الإدارة الاقتصادية بالمنشآت الشبابية والرياضية

1141
إجمالي عدد
المشروعات

9.58

مليار جنيه
إجمالي العائد
الاقتصادي
للمشروعات
الاقتصادية بالمنشآت
الشبابية والرياضية



مشروعات اكتشاف ورعاية الموهوبين

المشروع القومي
للموهبة والبطل الأولمبي
للمشروع القومي
للموهبة الحركية

كابيتانو مصر بالتعاون مع الشركة
المتحدة للخدمات الإعلامية

Stars of Egypt
بالتعاون مع ستار لاب

مشروع تطوير منتخبات كرة القدم بالتعاون مع أئتلاف
الخدمة المجتمعية (بنك مصر - بنك CIB - شركة ORA)

دوري مراكز الشباب
برعاية شركة توتال إنرجيز

الميداليات المحققة على مستوى البطولات
المحلية والإقليمية والعربية والعالمية

593

بطولة عالمية وعربية وقارية
تمت استضافتها

422

مصر تعود إلى «منصات التتويج»



«دفعة قوية» أعطتها القيادة السياسية خلال السنوات القليلة الماضية للقطاع الرياضي. لاسيما أنه واحد من القطاعات التي عانت كثيرا من «التهميش» و«الإهمال» وهو ما اتضح جليا في تراجع مستوى البنية التحتية لغالبيت المنشآت الرياضية. غير أن «الجمهورية الجديدة» اعتهدت سياسة «المعايير العالمية»، سواء فيما يتعلق بـ«دعم ما هو قائم» أو بـ«إنشاء كيانات جديدة».

إعداد: فاطمة قنديل



عدد المنشآت الشبابية والرياضية (البنية التحتية)

مركز شباب	4374
نادي رياضي	1018
مركز شباب بحياة كريمة	266
ناد خاص وشركة	397
مركزا ووحدات طب رياضي	20
فندقا ونزلا رياضيا	18
مدينة شبابية ورياضية	15
مركزا للابتكار والتعليم الشبابي	12
منتديات شبابية	8
معسكرات شباب	9
مراكز تنمية رياضية	7
استادا	23
حمام سباحة بمراكز الشباب	164
صالات مغطاة	34
صالات أنشطة	65





عبد الستار صبرى:

المشروع أصبح حلمًا لكل موهبة وصحية لإثبات ذاتها والظهور إلى النور دون وساطة، بدليل الأعداد الكبيرة التي تقدمت للمشاركة في المشروع



كامل لهم لمدة 6 أشهر، يتم خلاله العمل على الجانب البدني والذهني والفني ووضع برنامج غذائي خاص لكل لاعب، ثم يتم تطوير المهارات وتدريب التكتيك الفني وخطة التدريب من جانب مدربين مصريين محترفين يتم خلالها إقامة حوالي 50 مباراة تنافسية حقيقية يتم التقييم والاختيار الحقيقي في نهاية هذه المدة، ويخرج على الأقل 30 لاعبا للاحتراف سواء داخليا أو خارجيا في نهاية الموسم، وهذا ما تم خلال المواسم الماضية، ونهدف أن يزيد هذا العدد في المواسم القادمة».

كما أوضح أن «البرنامج لا يركز فقط على الجوانب الفنية والبدنية، بل يهتم أيضًا ببناء شخصية اللاعبين وتعزيز قيم الروح الرياضية، العمل الجماعي، والانضباط، ما ينتج عنه لاعب متكامل صاحب شخصية احترافية قوية بجانب المواهب الفنية التي يملكها، وهنا يأتي دور البرنامج في فتح الأبواب أمام المشاركين للحصول على فرص للاحتراف في الأندية المصرية والدولية، ما يعزز من فرصهم لتحقيق النجاح والتميز في مسيرتهم الكروية».

واختتم «الكاس» حديثه بالدعوة إلى دعم برنامج «كابيتانو مصر» من قبل جميع الجهات المعنية بكرة القدم في مصر، سواء من الاتحاد المصري لكرة القدم، والأندية، أو حتى الجماهير، مشددًا على أن «نجاح البرنامج يعتمد على تكاتف الجميع وتقديم الدعم اللازم للمواهب الشابة لتحقيق أحلامهم والوصول إلى أعلى المستويات في عالم كرة القدم، يرى الكاس أن المستقبل يبدو مشرقًا لكرة القدم المصرية، حيث سيشهد بروز نجوم جدد قادرين على رفع اسم مصر عاليًا في المحافل الدولية والمنافسات العالمية».

بدوره، أثنى عماد متعب، نجم الأهلي والمنتخب الوطني الأسبق، على برنامج «كابيتانو مصر»، واصفا إياه بمشروع هام لاكتشاف المواهب الكروية الشابة في جميع أنحاء مصر، ومؤكدا أنه «يعد مشروعًا هامًا لاكتشاف المواهب الكروية الشابة في مصر، ونحن نحتاج إلى مثل هذه البرامج لاكتشاف المواهب وصقلهم حتى يصبحوا نجومًا في المستقبل، لأنه سيساهم بشكل كبير في تطوير الكرة المصرية، وذلك من خلال ضخ دماء جديدة في المنتخب الوطنية».

ووجه «متعب» نصيحة للمشاركين في البرنامج قائلا: أنصح جميع المشاركين في البرنامج بأن يبذلوا قصارى جهدهم، وأن يستفيدوا من خبرات المدربين والخبراء المتواجدين في البرنامج، أنا على ثقة بنجاح البرنامج وأنه سيحقق نجاحًا أكبر في المستقبل، وسيكون له دور هام في صناعة مستقبل الكرة المصرية.

كما كشف «متعب» عن سعادته بوجوده ضمن اللجنة الفنية المشاركة في هذا المشروع الوطني المميز، الذي يعتبر أحد أهم إنجازات الرياضة المصرية على مدار السنوات القادمة، لا سيما مع تطوير البرنامج بشكل أكبر ليضم مواهب في ألعاب أخرى بجانب كرة القدم، سواء الألعاب الفردية أو الجماعية الذين يحتاجون أيضًا لاكتشافهم من داخل المناسبات العالمية.

من جهته، أكد عبد الستار صبرى، نجم المنتخب الأسبق وأحد مدربي مشروع كابيتانو مصر، في موسمه الثاني، أن المشروع أصبح حلمًا لكل موهبة مصرية لإثبات ذاتها والظهور إلى النور دون وساطة، بدليل الأعداد الكبيرة التي تقدمت للمشاركة في المشروع، مشددًا على أن التعامل مع الموهبة يحتاج إلى طريقة خاصة إذا كان اللاعب موهبة، لأنه يعمل النواحي البدنية في بعض الأحيان، واللاعب المصري أشبه باللاعب البرازيلي، ولكن فقط مطلوب تنمية اللاعب المصري وهذا ما يوفره مشروع كابيتانو مصر، من خلال وجود مدربين من أصحاب الخبرات الدولية، ومن ثم انعكس على رغبة أولياء الأمور في وجود أولادهم وظهر موهبتهم للنور، متوقعًا مشاركة أعداد أكبر في المواسم المقبلة، بعد أن أصبح المشروع بداية وضع قدم المواهب الكروية المصرية على الطريق الصحيح.



عماد متعب:

نحتاج إلى مثل هذه البرامج لاكتشاف المواهب وصقلهم حتى يصبحوا نجومًا في المستقبل، لأنه سيساهم بشكل كبير في تطوير الكرة المصرية، وذلك من خلال ضخ دماء جديدة في المنتخب الوطنية



اللاعبين لمواجهة التحديات البدنية والنفسية التي قد يواجهونها في مسيرتهم الرياضية».

كما أشار إلى أنه «يتم الاختيار في البداية من بين المتقدمين الذين تعدي عددهم الـ 50 ألف لاعب، لتتم تصفيتهم من قبل اللجنة الفنية التي تتكون من 20 مدربًا متخصصًا في كرة القدم، بخلاف محلي الأداء الذين يستخدمون أحدث الوسائل التكنولوجية لمعرفة حالة كل لاعب على المستوى البدني والفني أيضًا بجانب الصحي، ثم يتم عمل اختبارات أولية ليصل العدد إلى 5000 لاعب حتى تصل مرحلة التصفيات، ويتم تقليص العدد إلى 500 لاعب، على أن يتم اختيار 100 لاعب في النهاية، يتم عمل برنامج تدريبي

مشروع قومي

ومن جانبه قال الكابتن أحمد الكاس، المدير الفني لمنتخب مصر للناشئين، وأحد أبرز نجوم كرة القدم المصرية في التسعينيات: يعتبر برنامج «كابيتانو مصر» بمثابة خطوة هامة وحسنة لتطوير كرة القدم في مصر وهو بمثابة مشروع قومي لاكتشاف المواهب الشابة الذين يمتلكون القدرة على تحقيق الإنجازات من خلال هذا المشروع الواعد، وهذا المشروع أصبح ضرورة لتأمين مستقبل كرة القدم المصرية، ولا سيما أنه يمثل فرصة ذهبية للشباب المصريين الذين يمتلكون الموهبة والشغف بكرة القدم، حيث يوفر لهم المنصة المثالية لإظهار قدراتهم وتطوير مهاراتهم تحت إشراف نخبة من المدربين المحترفين.

«الكاس»، أضاف: عانينا في السابق من نقص البرامج المتخصصة التي تهتم بالمواهب الشابة، ولكن مع وجود «كابيتانو مصر» أصبح لدينا الآن برنامج قادر على احتضان هذه المواهب وتوجيهها بالشكل الصحيح، هذا من شأنه أن يساهم في رفع مستوى الكرة المصرية وإنتاج جيل جديد من اللاعبين القادرين على المنافسة على أعلى المستويات.

وكشف «الكاس»، من خلال مشاركته في الإشراف على اختيار وتدريب مواهب «كابيتانو مصر»، أن «البرنامج يوفر تدريبات متخصصة تركز على تطوير الجوانب الفنية للاعبين؛ مثل التحكم في الكرة، التمرير، والتسديد. هذا يساهم في تحسين أداء اللاعبين وجعلهم أكثر جاهزية للانضمام إلى الأندية المحترفة، بجانب التدريب البدني والنفسى المتقدم في البرنامج؛ حيث يتم إعداد

منجم ذهب

يركز البرنامج على الفئات العمرية الصغيرة؛ حيث يتم اكتشاف المواهب وتطويرهم في الفئات العمرية الصغيرة من (14-17 عامًا)، وذلك يعني أن تأثيره على الدوري المصري لن يظهر إلا بعد مرور عدة سنوات، عندما يصل هؤلاء اللاعبون إلى سن المشاركة في الدوري، وها هو قد بدأ في الظهور بشكل جيد بعد مشاركة أكثر من لاعب مع أندية كبيرة في الدوري الممتاز ومنتخبات الشباب والناشئين، وهذا سيؤثر بشكل إيجابي أيضًا على الدوري المصري عن طريق زيادة مستوى الأندية وتطوير البنية التحتية، حيث يمكن القول إن برنامج كابيتانو مصر يعدّ من أحد المشاريع الواعدة التي تسعى إلى تطوير كرة القدم المصرية، وذلك من خلال اكتشاف المواهب الشابة وتنميتهم، وإلى جانب ذلك، فإن البرنامج يحظى بدعم كبير من الدولة المصرية، مما يبشر بمستقبل واعد له.

ولذلك، فمن المؤكد أن يساهم البرنامج في تحسين مستوى الدوري المصري على المدى القصير والبعيد معًا، وذلك من خلال توفير لاعبين موهوبين وقادرين على المنافسة على أعلى مستوى، وبشكل عام، فإن «كابيتانو مصر» يعدّ خطوة إيجابية في اتجاه تطوير كرة القدم المصرية، وذلك من خلال اكتشاف المواهب الشابة وتنميتهم باعتبارهم منجم ذهب للأبطال في كرة القدم.

«جسم سليم وعقل مبدع»

«كابيتانو مصر».. بوابة اكتشاف نجوم المستقبل

تضاهي المنشآت العالمية، ليس هذا فحسب، لكن «الموهبة» كانت حاضرة في خطط التطوير، حيث أطلق برنامج «كابيتانو مصر» في العام 2021 لاكتشاف المواهب الشابة في لعبة كرة القدم. وخلال السنوات الثلاث السابقة، حقق البرنامج نجاحًا كبيرًا: حيث تمكن من اكتشاف المئات من المواهب الشابة في كرة القدم من جميع أنحاء مصر، وتنميتهم، وتطويرهم، وإعدادهم للوصول إلى العالمية.

لسنوات طويلة ظلت «الرياضة» نوعًا من الرفاهية يتعامل معها البعض بمنطق «إضاعة الوقت» أو الحصول على «استراحة مؤقتة» من أعباء الحياة، غير أن النظرة الشاملة التي تعاملت بها القيادة السياسية مع القطاع الرياضي خلال الفترة الماضية أخرجته من حيز النظرة الضيقة إلى مساحة أرحب شملت تطوير القطاع الرياضي وفق أحدث ما توصلت إليه الدراسات الحديثة، وإقامة العديد من المنشآت الرياضية التي



تقرير يكتبه: محمد أبو العلا

أيضا، لا سيما بعد خروج عشرات المواهب الذين تهاافت عليهم قطاعات الناشئين للأندية المصرية الكبرى، التي أصبحت تنتظر كل موسم من مواسم البرنامج لانتقاء أفضل المواهب المصرية لضمهم إلى صفوفها، الذين بالطبع يصبحون القوام الأساسي لمنتخب الوطني بعد ذلك.

يهدف «كابيتانو مصر» إلى اكتشاف المواهب الشابة واستهداف اللاعبين الناشئين الذين يمتلكون موهبة كروية مميزة من خلال توفير التدريب اللازم والتوجيه المعنى للشباب لتحسين مهاراتهم الفنية والبدنية، وتسييل الضوء على المواهب المحلية من خلال إعطاء فرصة للاعبين المحليين لإبراز مواهبهم

أحمد الكاس:

البرنامج لا يركز فقط على الجوانب الفنية والبدنية، بل يهتم أيضًا ببناء شخصية اللاعبين وتعزيز قيم الروح الرياضية، العمل الجماعي، والانضباط، مما ينتج عنه لاعب متكامل صاحب شخصية احترافية قوية



نجاح «كابيتانو مصر» يعود إلى عدة عوامل في مقدمتها الدعم الكبير الذي حظى ولا يزال يحظى به البرنامج من القيادة السياسية، خاصة في ظل الدعم اللامحدود من الرئيس عبد الفتاح السيسي بالرياضة وسائر المجالات المختلفة الأخرى، مما ساهم في توفير الإمكانيات اللازمة لنجاحه.

ومما لا شك فيه أن «كابيتانو مصر» خرج كبيرا تحت رعاية وزارة الشباب والرياضة المصرية، كبرنامج ومشروع فريد من نوعه على مدار موسمين فقط حتى الآن التي تقدم خلالها أكثر من 50 ألف ناشئ على مستوى مصر، حقق من خلالها الهدف الأساسي وهو اكتشاف المواهب الكروية الشابة في جميع أنحاء مصر، وإتاحة الفرصة لهم للوصول إلى أعلى المستويات، وقد حقق هذا المشروع نجاحا كبيرا خلال موسمين فقط من إقامته، ومازال ينتظر المواهب المصرية بداية الموسم الثالث واستكمال مشروع المواهب المصرية الأول في الوطن العربي.

ومن المتوقع أن يكون لـ «كابيتانو مصر» تأثير كبير على مستقبل كرة القدم المصرية، من خلال توفير منصة لاكتشاف وتطوير المواهب، ويمكن للبرنامج أن يساهم في إنتاج جيل جديد من اللاعبين المحترفين الذين يستطيعون تمثيل مصر في المحافل الدولية والمنافسات العالمية. كما يعزز البرنامج ثقافة الاحترافية والعمل الجاد بين الشباب، مما ينعكس إيجابًا على مستوى الكرة المصرية بشكل عام، وهو ما حدث مؤخرا بعدما أصبحت مواهب «كابيتانو مصر» محط اهتمام أكبر الأندية المصرية والخارجية



بعد تشغيل 3 خطوط طيران مباشر جديدة إلى دول إفريقية

المصريون بالخارج يشيدون بـ«وزارة الطيران» لاستجابتها لمطالبهم

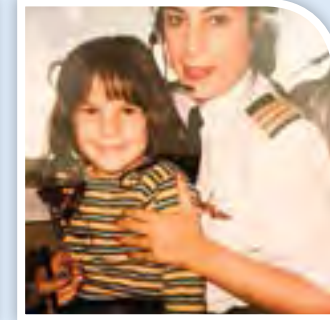
تقرير يكتبه: وليد سمير

أعربت السفارة سها جندى، وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، عن شكرها للفريق محمد عباس حلمي، وزير الطيران المدني، لاستجابته لمطالب المصريين بالخارج، وتشير 3 خطوط جديدة للشركة الوطنية مصر للطيران إلى (مقديشو وأبيدجان وجيبوتي) بالقارة الإفريقية، أثناء شهر يوليو المقبل. وأوضحت وزيرة الهجرة أن مؤسسات الهجرة المصرية حريصة على التنسيق المستمر والفعّال لخدمة المصريين بالخارج والداخل، مؤكدة تكامل الجهود، ضمن استراتيجية وطنية تستهدف تناغم العمل لراحة المواطنين. وأضافت الجندى أن الجاليات المصرية في الدول الثلاث طالبوا بتوفير خطوط طيران مباشرة من وإلى القاهرة، وذلك أثناء لقائهم ضمن مبادرة «ساعة مع الوزارة» والتي نحرص فيها على الاستماع للمصريين حول العالم، مشيدة في الوقت نفسه بجهود وزارة الطيران وشركة «مصر للطيران»، الناقل الوطني لجمهورية مصر العربية،



وتدشين خطوط جديدة داخل القارة السمراء. الجدير بالذكر أن شركة مصر للطيران كانت قد أعلنت عن تدشين خطوط جديدة داخل القارة السمراء خلال شهر يوليو المقبل، وهي مقديشو عاصمة الصومال وأبيدجان عاصمة كوت ديفوار وكذلك خط إلى جيبوتي، يأتي ذلك في ضوء توجهات الحكومة المصرية بتعزيز أواصر التعاون والترابط مع دول القارة الإفريقية، وفي إطار رؤية وزارة الطيران المدني بأهمية التوسع في إفريقيا من خلال بناء شراكات استراتيجية جديدة مع الأشقاء الأفارقة، في مجالات النقل الجوي وفتح خطوط ونقاط جديدة على مستوى القارة الإفريقية.

ومن المخطط تسير رحلات جوية إلى العاصمة الإي-أوريسه أبيدجان اعتباراً من 9 يوليو المقبل بواقع ثلاث رحلات أسبوعياً أيام الأحد والثلاثاء والجمعة، ومن المخطط أن تسير مصر للطيران رحلات جوية تربط بين جيبوتي ومقديشو ابتداءً من 11 يوليو، وحتى نهاية الجدول الصيفي بمعدل رحلتين أسبوعياً بخط سير (القاهرة - جيبوتي - مقديشو - جيبوتي - القاهرة)



كابتن طيار بيريهان البدرأوى ابنة كابتن طيار نيفين درويش، كابتن طائرة مصر للطيران طراز الإيرباص A330، اقتربت من الترقية لقيادة نفس طراز طائرة والدتها، ليصبحا معاً ثالث أم وابنتها في العالم يعملان على نفس الطراز، وأول أم وابنتها غير أمريكيتين يحققا هذا الإنجاز.

وتعد نيفين درويش منذ عام 2017 أول سيدة مصرية تقود أكبر طائرة في العالم والسادسة على مستوى العالم بين النساء اللائي يقدن هذا الطراز.

وأعربت الكابتن طيار نيفين درويش عن فرحتها لتسجيلها وابنتها كـثالث أم وابنتها في العالم يعملان على نفس الطراز وأول أم وابنتها غير أمريكيتين يحققا هذا الإنجاز التاريخي.

على هامش اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA)

«تعاون استراتيجي» بين «مصر للطيران» و«طيران الرياض»

جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، حيث تتطلع إلى تعاون ناجح ومثمر، من خلال التحليق معاً نحو أفق أكثر راحة».

وتعليقاً على توقيع هذه الشراكة الاستراتيجية، قال توني دوفلاس، الرئيس التنفيذي لطيران الرياض: «فخورون بتوقيع هذه الشراكة الاستراتيجية مع شركة مصر للطيران، حيث نعتبرها منعطفاً مهماً في رحلتنا نحو إطلاق أولى رحلتنا التجارية منتصف العام 2025، بسبب أنها ستتيح لمسافرينا مجموعة متنوعة من المزايا. وبحكم قربها الجغرافي من المملكة العربية السعودية، فإننا نرى أفاقاً مستقبلية واعدة فيما يتعلق بالحركة الجوية بين كل من الرياض والقاهرة، الأمر الذي يستوجب علينا العمل جنباً إلى جنب لتلبية الطلب الكبير المتوقع في الرحلات بين الوجهتين».

كما وقعت مصر للطيران والاتحاد للطيران مذكرة تفاهم لتعزيز الشراكة بينهما في اتفاقيات المشاركة بالرمز وبرامج الولاء بين الشركتين، حيث أعربت مصر للطيران والاتحاد للطيران عن نيتهما في ترسيخ التعاون بينهما بعد توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز العلاقات التجارية والتشغيلية بين الشركتين بهدف تقديم خيارات أكثر للمسافرين مع خدمات متميزة والتركيز على الطيران المستدام.

وصرح يحيى زكريا رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران: أن هذه الاتفاقية تعزز من شراكتنا الاستراتيجية مع الاتحاد للطيران، وتعكس التزامنا على منح عملائنا تجربة متميزة مع المزيد من



وقعت مصر للطيران الناقل الوطني لجمهورية مصر العربية وشركة طيران الرياض الشركة الوطنية الجديدة بالمملكة العربية السعودية، مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي بهدف تقديم مجموعة متنوعة من المزايا الحصرية لضيوف الشركتين عند السفر بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وعدة وجهات رئيسية أخرى، وذلك على هامش اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) الذي عُقد في دبي.

وتعزز تلك الشراكة الاستراتيجية العلاقات الراسخة بين البلدين وتدمج سبل التعاون بينهما، وتهدف مصر للطيران وطيران الرياض معاً إلى تطوير شراكة تتيح للعملاء العديد من الخيارات عند السفر بين نقاط الشبكتين، مع توفير الربط مع مجموعة من الوجهات الداخلية والدولية الأخرى عبر الشرق الأوسط وإفريقيا. وأعرب يحيى زكريا رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران عن سعادته لدخول مصر للطيران في هذا التعاون الاستراتيجي مع طيران الرياض، والذي يعتبر استكمالاً لتطلعات الشركة الوطنية لاستهداف أسواق جديدة، وتلبية لاحتياجات عملائها، وتلك الشراكة تسهم في تطور مجال التعاون مع شركاء مصر للطيران، فضلاً عن تقديم تجربة سفر مميزة لعملاء الشركتين، وقال: «أنا على ثقة بأن تلك الشراكة مع طيران الرياض ستعكس إيجابياً على عملاء الشركتين، وجميع قاصدي وجهات الشرق الأوسط، كما أنها ستدمج سبل التعاون والعلاقات بين

تقرير يكتبه: وليد محسن

استعرض الدكتور محمد الخشت رئيس جامعة القاهرة، تقريراً حول إنجازات جامعة القاهرة الدولية منذ انطلاق الدراسة بها للمرة الأولى العام الجامعي الحالي 2023 – 2024، والذي مثل نقلة نوعية في التعليم العالي، خاصة أنها أول جامعة دولية من رحم الجامعات الحكومية في مصر، ويرجع العائد منها للجامعة وللدولة المصرية.

وأشار التقرير، إلى انطلاق الدراسة بالفرع الدولي وفتح أبوابها أمام الطلاب للمرة الأولى خلال شهر أكتوبر 2023 في 18 برنامجاً دراسياً بينها 10 برامج لمرحلة البكالوريوس والليسانس و8 للدراسات العليا المعتمدة من كبرى الجامعات والهيئات العالمية المرموقة، وجرى تنظيم حفل استقبال للطلاب الجدد تضمن العديد من الفعاليات، منها معرض للأنشطة الطلابية، وتعريف الطلاب بنظام الدراسة وقاعات المحاضرات، وبرامجهم الدراسية المختلفة.

وأوضح أن البرامج الدراسية التي بدأت الدراسة بها بالمرحلة الجامعية الأولى البكالوريوس والليسانس بجامعة القاهرة الدولية بلغ عددها 10 برامج بالشراكة مع جامعات عالمية مرموقة وهي برنامجان في الاقتصاد والعلوم السياسية باللغة الفرنسية، وبرنامج اللغة الصينية لإدارة الأعمال بالاشتراك مع جامعة شنغهاي جياو تونغ بالصين، وبرنامج الترجمة التخصصية باللغة اليابانية من خلال توفير منح للطلاب المتفوقين للدراسة باليابان، وبرنامج اللغة العربية للناطقين بغيرها، وبرنامج الطب البيطري تميز طب وجراحة الحيوانات الأليفة، وبرنامج هندسة البرمجيات، وبرنامج علوم البيانات، وبرنامج الشبكات والأمن السيبراني، والبرنامج المتكامل الدولي لطب الفم والأسنان.

وأشار التقرير إلى أن برامج الدراسات العليا بجامعة القاهرة الدولية والتي تتضمن برنامج الماجستير المهني في القانون والاقتصاد بالشراكة مع معهد القانون والاقتصاد بجامعة هامبورج ألمانيا، وبرنامج الماجستير المهني في ريادة الأعمال بالتعاون مع وزارة التخطيط

والتنمية الاقتصادية والمعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة وجامعة كامبردج بالمملكة المتحدة، وبرنامج الماجستير في اقتصادات التنمية بالتعاون مع جامعة باريس 1 بانتين _ سوربون فرنسا، وبرنامج الماجستير في اللغة والثقافة الإسبانية بالاشتراك مع جامعة سالنكا بإسبانيا، وبرنامج الماجستير في علاج اللثة بالتعاون مع جامعة كيل بألمانيا، وبرنامج الزمالة البريطانية لتقويم الأسنان بالتعاون مع جامعة أدنبره بالمملكة المتحدة، وبرنامج الماجستير في زراعة الأسنان، بالإضافة إلى برنامج ماجستير علوم البيئة الأثرية بالشراكة مع كلية العلوم التطبيقية جامعة كولون ألمانيا. ورصد التقرير توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين جامعة القاهرة ووزارة التعليم الصينية لتعزيز التعاون في مجال تعليم اللغة الصينية وإنشاء الدرجات العلمية المزدوجة، والتعاون في تنظيم ورش العمل وبرامج التدريب، والمشروعات البحثية المشتركة، والبرامج الدراسية المشتركة، والدرجات العلمية المشتركة في الماجستير والدكتوراه، وقبول الطلاب في الجامعة الصينية لمدة فصل أو عام دراسي.

وأوضح التقرير، توقيع جامعة القاهرة اتفاقية تعاون مع جامعة إيست لندن في مجال إنشاء الدرجات العلمية المزدوجة، تمهيداً لبدء الدراسة بجامعة القاهرة الدولية بمدينة 6 أكتوبر، والتي تضمنت إنشاء 7 درجات علمية مشتركة لمرحلة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في مجالات الأعمال المصرفية والمالية، وتحليلات بيانات التسويق، والتمويل وإدارة المخاطر، والمحاسبة والتمويل، والمحاسبة والتمويل مسار التكنولوجيا المالية، وإدارة الأعمال الدولية، وإدارة الموارد البشرية.

وأشار إلى موافقة المجلس الأعلى للجامعات على بدء الدراسة بالفرع الدولي، وإشادة وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور أيمن عاشور بجامعة القاهرة الدولية أثناء تفقده للفرع ومتابعة سير العملية التعليمية والتفاهة بالأستاذة والطلاب في قاعات المحاضرات، واجتماعه مع مجلس جامعة القاهرة بمبناها الرئيسي، وتقديره للتنهنة لرئيس جامعة القاهرة على إنشاء الفرع الدولي الذي يمثل صرحاً كبيراً وامتداداً طبيعياً لجامعة القاهرة.



ثورة ٣٠ يونيو



مهندس/ خالد الفقى
رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية

ونحن على مقربة من الاحتفال بالذكرى الحادية عشرة على ثورة ٣٠ يونيو.. ثورة الشعب المصرى على حقبة لم ندم طويلا ولكن كانت دافعا لضرورة التغيير والانطلاق نحو المستقبل الأفضل.

فكانت ثورة الشعب في ٣٠ يونيو .. تلك الثورة الشعبية التي ساندتها قواتنا المسلحة الباسلة من أجل انقاذ الدولة المصرية وما تلاها من تطورات كانت نقطة فارقة في تاريخ مصر.

أنها من الذكريات الوطنية الجميلة التي يسترجعها الشعب المصرى ويفخر بها والتي تتناسب هذا العام عقب احتفالنا بعيد الأضحي المبارك وفي هذه الأجواء الاحتفالية فإن التاريخ يذكرنا كيف كانت أحوال الدولة المصرية والتعليمية والتفاهة بالأستاذة والطلاب في قاعات المحاضرات، واجتماعه مع مجلس جامعة القاهرة بمبناها الرئيسي، وتقديره للتنهنة لرئيس جامعة القاهرة على إنشاء الفرع الدولي الذي يمثل صرحاً كبيراً وامتداداً طبيعياً لجامعة القاهرة.

ولذا يصبح أمامنا نحن عمال مصر بذل مزيد من الجهد والعرق من أجل العمل الجاد والفاعل الذى يدفع بعجلة الإنتاج إلى المزيد من أجل التنمية التي ينشدها

الرئيس القائد الزعيم السيسى.. الذى دائما ما يسعى إلى النهوض بمصرنا العزيرة وجعلها ضمن أفضل الدول التي تعمل على أعلى معدلات التنمية بعد أن كانت أحوال البلاد على أرض الواقع والمعاناة التي كنا نعيش فيها ولكن وعلى مدى هذه السنوات فقد شهدنا عودة الدولة المصرية لقوتها بعدما شهدت نهضة كبرى في سنوات قليلة غيرت من شكلها بصورة جعلتنا نفتخر بمصر الحديثة من خلال إنشاء السنوات الماضية مما أثر وبشكل مباشر على زيادة الدخل القومى المصرى وتشجيع الاستثمارات التي توفر فرص العمل.

فتحية لعمال مصر الشرفاء

وشعب مصر العظيم

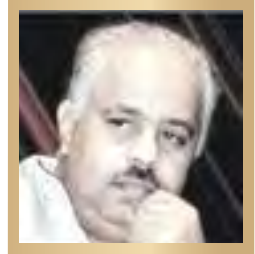
وقائد مصر البطل

وتحيا مصر .. تحيا مصر .. تحيا مصر

عندما كان الهتاف: (يسقط يسقط.. حكم المرشد) 30 يونيو ثورة مجيدة.. ولو كرهتم

لهذا ثورة 30 يونيو مجيدة، وستجد دوماً، وبكل اللهجات واللغات الحية التي تقدر إرادة الشعوب إذا تجسدت على الأرض غرساً طيباً..

مجدداً، قراءة صورة الشعب في (ثورة 30 يونيو المجيدة) ضرورة ملحة في توقيت حرج وصعب، كل 30 يونيو يمر على المحروسة بخير، يهبنا مدداً لاستكمال المسيرة، وتأسيس الجمهورية الجديدة..



بقلم:

حمدي رزق



صورة (أيقونة) سيحفظها التاريخ المصري طويلاً، صورة معبرة تجسدت في (منصة بيان 3 يوليو)، تعبيرا صريحا عن مكونات هذه الدولة العظيمة الجبارة صانعة الحضارة.

مصر التي في صورة 30 يونيو ترجمة حرفية للقاعدة الصلبة التي تقف عليها أهرامات هذا البلد الأمين، ومن يدقق في الأوضاع المؤسسية للصورة سيقف تماماً على مصادر قوة هذا الوطن. سيعلم قارئ الصورة الخبير أن مصر الحديثة في تجليها قامت على مثلث صلب معجون بطين الوطن، مثلث من أضلاع ثلاثة، قاعدته القوات المسلحة المصرية، وضلعاه الأزهر والكنيسة، وفوق القاعدة يعيش شعب عظيم علم العالم أجمع، كيف تصمد الدول أمام الأعاصير والأساطيل، على صخرة هذا المثلث العظيم تتكسر (لعبة الأمم).

القاعدة جيش وطني، قوامه من قوام هذا الشعب، وسواعده شباب هذا الشعب، جيش مخلص للوطن قدم شهداء بعدد سنوات عمر هذا البلد، يقدمهم فداءً، جيش (أبى) يابى ويستعصى على الطغاة، جيش من بين الصلب والترائب، لم يعرف يوماً طائفية أو جهوية أو عرقية أو إثنية، جيش يهزم وجهه للوطن من بعد وجهه سبحانه وتعالى.

رجال عاهدوا الله، وأقسموا قسماً أبروا به، ييغون نصراً أو شهادة، لم تتسلل إليه فتن خبيثة، أو طائفية مقيتة، وارتوت أرض مصر بدماء الجندي المصري (المسلم والمسيحي)، يجمعهم نداء الوطن، ويسعون إلى الجندية سعي المخلصين، لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الوطن، ويذكرون الله كثيراً في صباحات الحرب والسلام. جيش مصر أصدق تعبير عن هذا الشعب العظيم، جيش عظيم من ضلع شعب عظيم، يحاذي في الصف الغنى والفقير، ابن القائد وابن الفلاح، ويتقدمهم قادة نذروا أنفسهم فداءً للوطن.. انظروا إلى صور الشهداء وتمعنوا، يتسابقون إلى الشهادة قادة وصفا وجنوداً، وتكتب أسمائهم شهداء في لوح محفوظ، أحياء عند ربهم يرزقون.

حمل الجيش الأمانة منذ فجر التاريخ وإلى أن تقوم الساعة، جيش شهد له الأعداء قبل الأبناء بأنه حمى مصر من حرب أهلية كانت لا تبقى ولا تذر في الأرض دياراً..

أرادها الإخوان فتنة وقودها الناس والحجارة، وبرزوا مهددين بالحريق الكبير، وقال كبيرهم الذي علمهم السحر «يا نحكمكم يا نقتلكم»، ورد عليه قائد الجيش الذي اختاره الشعب على عينه حامياً لوطنه (القائد عبد الفتاح السيسي): «إذا يد امتدت على هذا الشعب هنسلكم من على وش الأرض».

كان الخطب قبل 30 يونيو رهيباً، وزعران الإخوان يتنادون إلى (رابطة والنهضة) في اعتصام مسلح رعته مخابرات وسفارات، وزاره رسل الشيطان الأعظم.

وبلغ الأمر مبلغه أن وضعت الجماعة في كفة والشعب في كفة، ورجحت كفة الشعب بعد أن انحاز الجيش إلى شعبه، وعمل على إنفاذ إرادته، وقرر خلع رئيس الإخوان، وسجن مرشد الإخوان، وكسر ذراع امتدت بسوء إلى هذا الشعب.

الجيش الذي تحمل ما لا يتحمله جيش في العالم من اجترأتات نفر من المتمولين وإلى الآن، وضع نصب أعين رجاله حماية هذا الشعب وصون دمائه، وتوفير الأمن للناس، والحفاظ على المؤسسات

ويومها ركب «القرضاوى» منبر الأزهر الشريف تمهيداً لركوب الإمامة الكبرى، وحياسة العمامة الكبرى، ودخول المشيخة فوق أكتاف شباب الإخوان في جامعة الأزهر ومدنه الجامعية مهلبين مكبرين بعد أن طاحوا في الأزهر تحطيماً بلغ باب مكتب الإمام، والشيخ الطيب في صومعته محتسباً، صامداً لم يغير وجهته، ولم ييمم بصره نحو رابية عمية دنية، ولم يهادن في حق، ولم يمار في حق الشعب في الحياة الكريمة.

بابا المصريين، البابا «تواضروس الثاني»، كان ولا يزال محل استهداف ضار تتحدث به الفضائيات، والمقالات، والتويتات، والتغريدات والصفحات التي خصصت للنيل من قدسته، وإشاعة الفرقة بين شعب الكنيسة في قلب الشعب المصري..

لم يعد هناك شك في خطورة الاستهداف الذي تحركه دوائر استخباراتية عاتية، استهدفوا الرئيس ممثلاً لشعبه وقواته المسلحة، بلغ الاستهداف مبلغاً رهيباً، وحلقاته متوالية، ودرجاته متصاعدة، وكأنهم قدور تغلى على نار ثأرهم من رجل قال ربى الله ثم استقام في خدمة الشعب الطيب، استهداف الرئيس لا ينفصل عن استهداف الجيش، واستهدافهما استهداف لمنعة هذا الوطن.

المنصفون يقولون قولاً حكيماً لولا هذا الجيش لكانت حرباً أهلية لن تبقى ولن تذر، ولولا قيض لهذا البلد هذا الرجل (عبد الفتاح السيسي) الذي حمل قدره على كفيه قرباناً لشعبه، لكانت البلاد ذهبت إلى مستقبل آخر، لا يعلمه إلا الله، قسوة الاستهداف تؤثر على عظم التضحية، ولولا نفر مضحون لكتب علينا ما كتب على بلدان من حولنا، ولكن لطف الله بالمصريين عظيم يستأهل الشكر والحمد على نعمائه.

التي طاحوا فيها هدماً وتحطيماً.. جيش حمل الأمانة وسلمها إلى أهلها كاملة غير منقوصة، ستروى كتب الاستخبارات العالمية المتخصصة في (لعبة الأمم) كيف تلاعبت القوى الكبرى بمصير هذا الوطن عبر جماعة خائنة لعبت ولا تزال دور (حصان طروادة) في اختراق الأمن القومي لهذا الوطن. انظروا إلى قائمة كبار الزوار الذين توافدوا على (قصر الاتحادية) منذ تولى رئيس الإخوان الحكم، أردوجان (التركي)، والقرضاوى (القطري)، ونجاد (الإيراني)، ومشعل (الحمساوي)، هذا ما أعلن عنه سياسياً، أما استخباراتياً فلنا أن نسال ماذا كان يفعل (الحرس الثوري الإيراني) في المقطم، ومن أطلق قنلة السادات ودعاهم إلى لحم وثريد في قصر الرئاسة قبل أن يحتفلوا بنصر أكتوبر وهم من قتلوا قائد العبور العظيم الشهيد «أنور السادات» بين جند النصر؟

هذا الجيش قاعدة مثلث صلب، ضلعه الأيمن أزهر وسطى عامل على نشر السلام والمحبة، ورجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، ومشيخة هي قبلة للعالمين، وتاريخ تليد وحاضر ينبى عن مستقبل. الدعوات الصالحات هي ما يمكث في الأرض، حافظ الأزهر على الإسلام السمح، ولم يذهب إلى فرقة أو تشدد، وشباب حمل الأمانة، وشيوخ ينافحون عن صحيح الدين، وأعلام يفخر بها كل مسلم في توادهم وتراحيمهم، وتمسكهم بوسطية صحيح الدين. الأزهر وشيخه الطيب «أحمد الطيب» استهدفوا إخوانياً ولا يزالون، وبلغ الأمر مبلغه بخطة أعدت لبيل وبمكر الماكريين لخلع الشيخ بإجماع (هيئة كبار العلماء) الذي تسلل إليها (القرضاوى وإخوانه)، وصاروا أعضاء مؤثرين ولهم الكلمة العليا باعتبارهم (جماعة الحل والعقد).